

تقرير تشاتام هاوس

تيم إيتون، كريستين تشينغ، ريناد منصور، بيتر سالزيري، جهاد يازجي، ولينا الخطيب

# اقتصادات النزاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



تشاتام  
هاوس

المعهد الملكي  
للشؤون الدولية

# اقتصادات النزاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تشاتام هاوس، المعروف بالمعهد الملكي للشؤون الدولية، هو معهد سياسات مستقل مقره لندن. يسعى المعهد إلى المساهمة في بناء عالم آمن ومزدهر وعادل بشكل مستدام.

المعهد الملكي للشؤون الدولية  
تشاتام هاوس

10 سينت جيمس سكوير، لندن SW1Y 4LE

هاتف: +44 (0) 207957 5700

فاكس: +44 (0) 207957 5710

contact@chathamhouse.org www.chathamhouse.org

www.chathamhouse.org

مؤسسة خيرية مسجلة برقم: ٢٠٨٢٢٣

حقوق النشر: المعهد الدولي للشؤون الملكية، ٢٠١٩

لا يعتر تشاتام هاوس عن آرائه، إذ إن الآراء الواردة في هذا الإصدار هي مسؤولية مؤلفيها.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة إلكترونية أو آلية، بما فيها التصوير أو التسجيل أو أي نظام لحفظ المعلومات أو استخراجها، من دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة لصاحب حقوق الطبع والنشر. ويرجى توجيه جميع الأسئلة إلى الناشرين.

ISBN 978 1 7813 350 9

يتوفر سجل كاتالوج لهذا العنوان في المكتبة البريطانية.

تمت أعمال الطباعة والتنضيد في بريطانيا العظمى.



تنضيد الطباعة: سويكس Soapbox www.soapbox.co.uk

صورة الغلاف: محطة وقود بالقرب من حرف سفيان، محافظة عمران، اليمن، شباط/فبراير  
٢٠١٤. حقوق الطبع والنشر © بيتر سالزبري

---

# المحتوى

iv	الملخص	
١	المقدمة	١
٧	اقتصادات النزاع - المستوى الوطني	٢
١٧	اقتصادات النزاع الفرعية	٣
٤١	الآثار على السياسات	٤
٤٩	نبذة عن المؤلفين	
٥١	شكر وتقدير	

تسببت النزاعات في العراق وليبيا وسوريا واليمن بمقتل مئات الآلاف من الأشخاص، فضلاً عن تشريد الملايين. وفي إطار سعيها إلى شرح العنف الذي ضرب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدار العقد الماضي، انصبَّ تركيز التحليلات حتى الآن بصورة أساسية على العوامل الأيديولوجية والقائمة على الهوية.<sup>١</sup> يتوسَّع هذا التقرير في هذا النقاش من خلال توظيف المقاربات المعتمَدة في المؤلَّفات المعنية بالاقتصاد السياسي للحرب بهدف دراسة اقتصادات النزاع في العراق وليبيا وسوريا واليمن.

تُعَدُّ الدوافع الاقتصادية على المستويين الفردي والجماعي أساسية لفهم الحروب في هذه البلدان، ومع ذلك فإنها عادةً ما تُغفَل في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع تقدم الحروب وتطورها، تغيرت أيضاً الاقتصادات الوطنية والمحلية التي يتسَخَّ فيها النزاع). يمكن لهذه الدوافع أن تقدم تفسيراً بديلاً أو مكتملاً لعضوية الجماعة المسلحة وسلوكها، فبينما تقاتل بعض المجموعات من أجل تعزيز هوية معينة أو الدفاع عنها، تكون هناك مجموعات أخرى تقاتل من أجل البقاء الاقتصادي أو الإثراء، وبالنسبة للعديد من الجهات الفاعلة فإن هذه الدوافع ترتبط ببعضها البعض، كما أن الفصل بين «الجشع» و«التظلم» مهمة صعبة، إن لم تكن مستحيلة. وحتى إذا لم تكن الدوافع الاقتصادية هي التي تسببت بإشعال الحروب في العراق وليبيا وسوريا واليمن في البداية، فمن الواضح أن هذه العوامل تلعب الآن دوراً مهماً في استمرار القتال المفتوح والعنف المحلي والإكراه.

تنقسم أهداف هذا التقرير إلى شقين؛ فهو يسعى أولاً إلى وضع إطار للتحليل المقارن لاقتصادات النزاع على المستوى المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد جرت العادة أن يتم ربط فكرة اقتصاد النزاع ربطاً وثيقاً بتمويل الأسلحة والذخائر والمقاتلين. علاوة على ذلك فإن معظم تحليلات اقتصادات النزاع تُجرى على المستوى الوطني، وحتى في حالة إجراء البحوث على أساس إقليمي فإن مناقشة تأثير النزاع تُردُّ إلى المستوى الوطني. في المقابل، نرى اقتصاداً سياسياً أوسع للحرب يعمل عمله في المنطقة. يبيِّن تحليلنا كيف يتسَخَّ اقتصاد النزاع داخل نظام اجتماعي سياسي معقّد تتفاعل فيه العديد من المتغيرات والأحداث. ونحن نتحاشى في هذا البحث، عن قصد، وصَف اقتصادات النزاع بمصطلحات من قبيل الأسواق «السوداء» و«الرمادية» التي تحتاج إلى «تنظيف» بشكل أو بآخر، لأن هذا يعني خطأً أن بالإمكان تحويل تلك الأسواق في النهاية إلى أسواق مشروعة مثل نظيراتها في زمن السلم.<sup>٢</sup> إنَّ من الضروري تقديم قراءة أكثر دقة ومتعددة الأوجه. ولأغراض هذا التقرير، تُعرَّف اقتصاد النزاع باعتباره نظاماً لإنتاج الموارد وحشدها وتخصيصها بغية استدامة العنف التنافسي والمكركس، بصورة مباشرة وغير مباشرة.<sup>٣</sup>

ثانياً، نُبيِّن أن تأطير «الاقتصاد السياسي للحرب» يوفِّر مقاربات جديدة للحد من العنف التنافسي والمتأصل. ويمكن تعريف «العنف التنافسي» على أنه عنف «تنشره النُخب المتحاربة اعتراضاً على التوزيع القائم للسلطة أو دفاعاً عنه»<sup>٤</sup>، وعادةً ما يندرج القتال بين الجماعات المسلحة المتنافسة للسيطرة على الموارد والريوع، من بين أمور أخرى، في هذه الفئة. في المقابل، يشكِّل «العنف المتأصل» الأساس الذي يوجه «تسيير» التسوية السياسية،<sup>٥</sup> إذ إنَّ الاتفاقات التي يجري التوصل إليها بين النخب قد تدور حول من لديه «الحق» في استخدام العنف.<sup>٦</sup> ومن الناحية العملية، قد يعني هذا أنه «يُسمح» لمجموعة ما باستخدام العنف ضد مجموعة أخرى - دون أن تكون هناك أي عقوبة. وفي سياق هذه الدراسة، يعدُّ استخدام القوة المسلحة لتعزيز الأمر الواقع بهدف الحد من عدد أعضاء النخبة الحاكمة مثلاً على العنف المتأصل.

<sup>١</sup> تناوَل عدد من الدراسات النزاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال المنظور الطائفي مثل كتاب دانيال بيمان Daniel Byman «الطائفية التي تبثي الشرق الأوسط الجديد» Sectarianism Afflicts the New Middle East. في العراق، جرى تحليل النزاع من خلال المنظور الطائفي من قبل باحثين مثل فنار حداد في كتابه «الطائفية في العراق»، وكذلك من قبل صانعة السياسة السابقة إيماسكي Emma Sky في كتابها «الانفراط» *The Unravelling*. وفي سوريا، استطلعت أعمال مثل كتاب تشارلز ليستر Charles Lister «الجهاد السوري» *The Syrian Jihad* دور القوى السلفية الجهادية في النزاع. وفي اليمن، تراجع المطلون عموماً عن فكرة الطابع الطائفي للنزاع، لكن وسائل الإعلام عمدت إلى تقديمه بكونه صراعاً إقليمياً يتعلق بسياسات الهوية؛ الحوثيون «الشيعة»، المدعومون من إيران» مقابل «السنّة» المدعومين من السعودية. انظر ساول، ج.، حافظي، ب.، ج.، وورجي، م.، جورج، م.، (٢٠١٧)، «خاص - إيران تزيد من دعمها للحوثيين في حرب اليمن»، مصادر، «روترز» ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧، UKKBN16S22، <https://uk.reuters.com/article/uk-yemen-iran-houthis/exclusive-iran-steps-up-support-for-houthis-in-yemens-war-sources-idUKKBN16S22> (آخر دخول في ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٩). انظر أيضاً باغن، د.، (٢٠١٤)، Byman, D. «الطائفية تبثي الشرق الأوسط الجديد» *Sectarianism Afflicts the New Middle East* مجلة «سرفايفال» Survival (١٥) (١)، المعرّف الرقمي: 1080/00396338.2014.88215V، حداد، ف.، (٢٠١١) Haddad, F. «الطائفية في العراق: رؤى مناهضة للوحدة» Oxford University Press أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد. Oxford.  
<sup>٢</sup> وفقاً لما تراه فيسنا بوجيتش-دزيليوفيتش Vesna Bojicic-Dzelilovic وريم تركماني Rim Turkmani. تنحو المؤلَّفات إلى المبالغة في التأكيد على تجريم اقتصاد الحرب السوري. انظر بوجيتش-دزيليوفيتش، ف.، وتركماني، ر.، (٢٠١٨) Bojicic-Dzelilovic, V. and Turkmani, R. «اقتصاد الحرب والحوكمة والأمن في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا» *War Economy, Governance and Security in Syria's Opposition-Controlled Areas* المجلة الدولية للأمن والتنمية (١) *International Journal of Security and Development* ص. ١٢، المعرّف الرقمي: 10.5334/sta.569 (آخر دخول في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩). على غرار بوجيتش-دزيليوفيتش وتركماني و Bojicic-Dzelilovic و Turkmani، تسعى نحن أيضاً إلى تجنب هذا النهج.  
<sup>٣</sup> يعتمد تعريفنا على وصف فيليب لو بيلون Philippe Le Billon لاقتصاد الحرب بأنه «نظام لإنتاج الموارد وحشدها وتخصيصها لاستدامة العنف». لو بيلون P. Le Billon. (٢٠٠٥)، «الجغرافيا السياسية لحروب الموارد: استقلال الموارد والحكم والعنف» *Resource Dependence, Governance and Violence*. لندن: فرانك كاس Frank Cass، ص. ٢٨.  
<sup>٤</sup> تشينغ، س.، غودهاندي، ج.، وميهان، ب.، (٢٠١٨) Cheng, C., Goodhand, J. and Meehan P. «تأمين واستدامة مساومات النخبة التي تقلل من النزاعات العنيفة» *Securing and Sustaining Elite Bargains that Reduce Violent Conflict, London* وحدة الاستقرار، لندن، [https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment\\_data/file/765882/Elite\\_Bargains\\_and\\_Political\\_Deals\\_Project\\_-\\_Synthesis\\_Paper.pdf](https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/765882/Elite_Bargains_and_Political_Deals_Project_-_Synthesis_Paper.pdf) (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).  
<sup>٥</sup> نحن نعرّف «التسوية السياسية» هنا بأنها «التوزيع الأساسي للسلطة... الذي يقوم عليه المجتمع». المرجع نفسه، ص. ١٠.  
<sup>٦</sup> المرجع نفسه.

## اقتصادات النزاع الفرعية

غالباً ما تُركّز تحليلات اقتصادات النزاع على الديناميات على مستوى الدولة<sup>٢</sup>، ومع ذلك، يولّى اهتمام أقل لتطوّر اقتصادات النزاع الفرعية التي تكون محددة تبعاً لمواقع بعينها. تبين هذه الدراسة ثلاثة أنواع محددة من اقتصادات النزاع الفرعية: (١) العواصم؛ (٢) مناطق العبور والمناطق الحدودية؛ و(٣) المناطق الغنية بالنفط. ويسلط تحليلنا الضوء على كيفية قيام كل اقتصاد فرعي بإنشاء أنماط محددة تبعاً للموقع بهدف إنتاج الموارد وحشدها وتخصيصها لاستدامة العنف التنافسي والمتأصل. تتباين الريع المتاح في هذه المناطق. في المدن الكبرى، تُركّز الريع على التحكم في توزيع الإيرادات والأصول من القطاعين العام والخاص. وفي مناطق العبور والمناطق الحدودية، تتركز الريع حول فرض الضرائب والمراجعة. أما في المناطق الغنية بالنفط، فترتبط الريع بالسيطرة على المنطقة نفسها (وبالتالي بالقدرة على فرض ضرائب على قطاع النفط)، مع الأخذ في الاعتبار أن مستوى فرض الضرائب القابلة للتحقيق يعتمد على المدى الذي يتحكم فيه ممثل معيّن بسلسلة التوريد.

مثلاً سيوضح هذا التقرير، تلعب العوامل الخاصة بكل نوع من أنواع الاقتصاد الفرعي دوراً في تكييف طبيعة الأنشطة الاقتصادية في كل منطقة محلية، وفي تحديد ما إذا كان يتم توزيع العنف وبأي وسيلة. لهذا السبب فإن التعميمات على المستوى الوطني والمقارنات داخل البلد لاقتصادات النزاع غير كافية: على سبيل المثال، تُعد أوجه الشبه بين الاقتصاد الفرعي للنزاع في بغداد ونظيره في طرابلس أكثر من أوجه الشبه بين بغداد ومدينة القائم العراقية على الحدود مع سوريا. من جانب آخر فإن اقتصاد النزاع الذي لوحظ في مدينة القائم له قواسم مشتركة مع اقتصاد المهرة في اليمن أكثر مما لاقتصاد المهرة من قواسم مشتركة مع اقتصاد العاصمة اليمنية صنعاء.

## توصيات لصنّاع السياسة الغربيين

عند وضع استجابات السياسات العامة، يجب على صنّاع السياسات أولاً قبول أن أي طموح إلى «عدم إلحاق الضرر» هو في الحقيقة وهم. ففي الاقتصادات الفرعية للنزاع، تُعدّ المخاطرة المحسوبة بهدف «التقليل من الضرر» أفضل خيارٍ متاحٍ لواضعي السياسات. في سوريا، على سبيل المثال، المعضلة التي يواجهها المانحون هي أن المساعدات الإنسانية تُستغلّ من قبل نظام الرئيس بشار الأسد كوسيلة لمواجهة الفشل الاقتصادي، ولكنها ضرورية أيضاً لقدرة السكان المحليين على مواجهة الظروف. لذا يجب على المانحين هنا قبول أن أي تدخل من المرجح أن يكون له عواقب غير متوقعة و/أو سلبية. بيد أن الإدارة الأفضل لهذه المخاطر تتم من خلال تطوير فهم عميق لبيئة العمل من أجل التقييم الأمين لما إذا كانت هناك فرص لتغيير ديناميات الاقتصاد الفرعي للنزاع (من خلال الشراكات أو الحوافز أو النفوذ). ويتطلب مثل هذا النهج أيضاً قبولاً عملياً لتلك العناصر من اقتصاد النزاع التي لا يمكن لصنّاع السياسات تغييرها.

عند تصميم التدخلات، يجب على صنّاع السياسات تطوير حوافز للتعاون السلمي بدلاً من الاعتماد فقط على آليات التنفيذ التي لم تحقق نجاحاً كبيراً حتى الآن. على سبيل المثال، قد يكون لقمع الممارسات الاقتصادية غير المشروعة، دون توفير فرص بديلة لكسب العيش تكون قابلة للتطبيق؛ تأثيرٌ على النزوح يمكن أن يؤدي إلى ما هو أسوأ، أو أنه ببساطة يمكن أن يشجّع العناصر المسلحة (أو المنتسبين إليها) على اتخاذ أشكال بديلة للترُّبُّح.

عند النظر في كيفية استهداف أنشطة معينة غير مشروعة من خلال آليات الإنفاذ، يجب على صنّاع السياسات الإقرار بأن «الشرعية» مفهوم نسبي وليس ثابتاً في اقتصادات النزاع.<sup>٣</sup> لذلك، غالباً ما تفتقر التدابير القانونية إلى الفاعلية كأداة للتدخل السياسي في البلدان الأربعة المشمولة في هذا التقرير، وتجدر الملاحظة أن مشروعية ممارسة معينة قد يقرّها طرف فاعل واحد، كما هو الحال في سوريا مع نظام الأسد. وبدلاً من التركيز على الامتثال للقانون في حد ذاته، من الواقعي تقييم كيفية توزيع المكاسب والخسائر السياسية والاقتصادية من أنشطة اقتصاد النزاع أفقياً عبر المجموعات وعمودياً داخل المجموعات.

يجب على صنّاع السياسات  
تطوير حوافز للتعاون  
السلمي بدلاً من الاعتماد  
فقط على آليات التنفيذ

<sup>٢</sup> ركّز الباحثون على اقتصادات النزاع الإقليمية، على سبيل المثال، انظر روبن، ب. (٢٠٠٠). Rubin, B. «الاقتصاد السياسي للحرب والسلام في أفغانستان» في *The Political Economy of War and Peace in Afghanistan*، وورلد ديفلوبيمنت *World Development* ٢٨ (١٠): ١٨٠٢-١٧٨٩؛ بوف، م. Pugh, M. وكوبر، ن. Cooper, N. مع غودهانج، ج. Goodhand, J. (٢٠٠٤). الاقتصاد السياسي للحرب في سياق إقليمي: تحديات التحول *War Economies in a Regional Context: Challenges of Transformation*، بولدر: لين راينر وجاكسون، س. Lynne Rienner; and Jackson, S. (٢٠٠٦). «مناطق الحدود وتحول اقتصادات الحرب: دروس من جمهورية الكونغو الديمقراطية» *Borderlands and the transformation of war economies: lessons from the DR Congo*. النزاع والأمن والتنمية *Conflict Security & Development* ٦: ٣٠٦-٤٢٥.

<sup>٣</sup> تشنغ، سي. Cheng, C. (٢٠١٨) المجموعات الخارجة عن القانون في ليبيريا بعد انتهاء النزاع *Extralegal Groups in Post-Conflict Liberia*: كيف تصنع التجارة الدولية *How Trade Makes the State*. مطبعة جامعة أكسفورد Oxford University Press، ص. ٢٠٤-٢٠٥.

عند اختيار الأنشطة غير المشروعة التي يجب استهدافها، ينبغي لصنّاع السياسات التركيز على الأنشطة ذات سلاسل الإمداد الأقصر، حيث لا يُعاد توزيع المكاسب المالية داخل المجموعات أو غيرها، وحيث يكون احتمال تأثر اقتصادات المواجهة المحلية أقل عرضة للتأثر. وتُعدّ الجرائم المالية وجرائم الممتلكات أمثلة جيدة على ذلك. في المقابل، تتضمن بعض أشكال التهريب -مثل تهريب السلع المدعومة والوقود- سلاسل إمداد أطول وشبكات أوسع من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين. وتُعدّ تحقيق أكبر تأثير بأقل تكلفة للمحتاجين، يتوجب على صنّاع السياسة الغربيين استهداف العقبات التي يكون فيها السعي وراء الربح في أكثر حالاته، وفي أثناء ذلك، يجب اعتماد معايير واضحة وشفافة ومتسقة وقابلة للتنفيذ من أجل أن تؤخذ على محمل الجد.

### توصيات محددة بحسب أنماط النزاع الاقتصادي الفرعي

عند تحديد تصنيفات الاقتصاد الفرعي ودينامياتها، يخلص هذا التقرير إلى أنه من الممكن تطوير نهج سياسات عامة محددة تستهدف هياكل الربوع الخاصة في مدن العواصم ومناطق العبور والمناطق الحدودية والمناطق الغنية بالنفط. نحن نقدم رؤى لصنّاع السياسة الغربيين لإرشادهم في هذه العملية.

#### العواصم

للعواصم أهميتها الرمزية والعملية أيضاً. وفي كل بلد من البلدان التي يناقشها هذا التقرير، تختلف القوة النسبية لمؤسسة الدولة ودرجة مركزية السلطات في العاصمة ومسيرة تعزيز الدولة للسلطة. إلا أنه في كل حالة، ترتبط الديناميات القوية بالاستيلاء على السلطة المؤسسية والتشريعية للدولة في العاصمة، التي تُحدد بدورها السيطرة على الأصول وتوزيع الموارد. وتُعدّ العواصم أيضاً من المراكز المالية الرئيسية التي تتعاطى مع المؤسسات القانونية والاقتصادية للنظام الدولي، فعلى الرغم من التشرذم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق وليبيا وسوريا واليمن، إلا أن السيطرة المادية على رأس المال في كل دولة لا تزال هي الرصيد الأهم.

تختلف طبيعة العنف المستخدمة في كل عاصمة، ففي العاصمة العراقية بغداد، تُقسّم موارد المدينة على نخبة محدودة، وهو ما يدعم منظومة العنف المتأصل. كذلك هو الحال في العاصمة الليبية طرابلس، فهي بمثابة النقطة الرئيسية للحصول على العائدات المتولدة من ثروة الدولة النفطية. ومع ذلك، في طرابلس، لا يزال التقسيم المستدام للسلطة بين القوى المتنافسة، التي تُمثل عناصر من جميع أنحاء البلاد، بعيداً المنال. ونتيجة لذلك، تعرّضت المدينة لنوبات من العنف التنافسي التي يُحتمل أن تواصل. وفي سوريا واليمن، ليس لدى السلطات في كلتا العاصمتين، دمشق وصنعاء، نفس الوفرة في التوزيع. ومع ذلك، لا يزال دور العاصمة في اقتصاد النزاع مهماً، ففي سوريا، استخدم النظام وجود المؤسسات المالية وسلطات الدولة في دمشق لبناء قدرته الاقتصادية؛ أما في اليمن فقد استولى الحوثيون وشبكتهم الفضفاضة من التابعين على المؤسسات وقاموا بتوجيه الأموال المتولدة من الضرائب لدعم مجهودهم الحربي. وفي كلتا المدينتين تُفرض إجراءات القوى المهيمنة قسراً. في صنعاء، قبل الحرب، انعكست الأهمية الاقتصادية للمدينة من كونها مركزاً لتبادل مختلف أشكال الإيرادات، وشملت هذه التدفقات المالية الإيرادات من صادرات النفط والغاز من محافظات مأرب وشبوة وحضرموت؛ وكذلك الإيرادات الجمركية من موانئ مثل عدن والحديدة؛ والإيرادات من التصنيع في تعز. ومع ذلك فإن استيلاء الحوثيين على صنعاء في عام ٢٠١٤ أدى إلى انفصال هذه المناطق عن سلطة العاصمة وما تلا ذلك من خسارة في الإيرادات للدولة المركزية.

عند تناول هذه التطورات يجب على صنّاع السياسة الغربيين التفكير في ثلاثة عوامل رئيسية:

١. يجب أن تسعى السياسات الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة في العواصم الوطنية إلى منع احتكارات السلطة من خلال دعم التغيير التدريجي بمرور الوقت، حتى عندما يبدو الاحتكار في مصلحة الدولة الغربية المعنية. إحدى الطرق الممكنة هي توسيع شبكات المستفيدين لتشمل أشخاصاً من خارج الدائرة المباشرة لكل جهة فاعلة في النزاع. وعلى المدى الطويل، من شأن نهج كهذا النهج أن يخفف من نفوذ الشبكات الحالية وأن يوسّع قاعدة الرعاية. لقد دعمت الدول الغربية مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية على مر السنين، وينبغي أن تستخدم هذه المعرفة لتحديد الشركاء المناسبين.
٢. يجب توجيه تدخلات السياسات العامة نحو تطوير العمليات والمؤسسات، وليس فقط دعم العلاقات الشخصية مع الجهات الفاعلة من النخبة في العواصم. ومن الأمثلة على ذلك الدعم المتضافر الذي قدمه الغرب عام ٨١٠٢ للحملة الانتخابية الخاسرة لرئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي. من الضروري الحفاظ على علاقات سياسية قوية مع الجهات الفاعلة الرئيسية، ولكن عندما يتغير النظراء السياسيون أو تحدث تبدلات في السلطة، ستكون هناك حاجة إلى إعادة التفاوض بشأن شروط هذه العلاقات. يمكن للتدابير التي تعزز القواعد والمعايير (مثل الانتقال السلمي للسلطة) في النظام السياسي والمؤسسي أن توفرّ قدراً أكبر من القدرة على التنبؤ والاستقرار في هذه العلاقات. بالإضافة إلى ذلك، تكمن المخاطرة في السعي إلى حل النزاع على أساس السياسة ذات الطابع الشخصي في إمكان أن يعزّز هذا بشكل غير مقصود قوة المترجحين من النزاع.

٣. يجب أن تقتزن اللامركزية بالمساءلة. كان التوزيع المركزي للإيرادات محركاً رئيسياً للنزاع في العراق وليبيا وسوريا واليمن، وذلك لأن الأموال كانت تُوَزَعُ بقليل من الشفافية أو المساءلة، وقد أدى ذلك بالكثيرين إلى رؤية اللامركزية السياسية كحلٍّ ممكن، لكن التغيير الهيكلي ليس حلاً سحرياً، إذ إن اللامركزية التي لا تتوافق مع الولايات الواضحة وآليات الشفافية والمساءلة ستُفضي ببساطة إلى مجرد نقل البحث عن الربح إلى المناطق وتخدم مصالح مجموعة مختلفة من الجهات الفاعلة. يجب أن يقتصر دعم صنّاع السياسة الغربيين فقط على اللامركزية التي تلبّي الحد الأدنى من الشفافية والمساءلة، والتي تضمن توافر المؤسسات ذات القدرات الإدارية الكافية على المستوى المحلي. وإذا استوفيت هذه الشروط، يمكن أن تساعد اللامركزية في التخفيف من الترتيب والترّيع، لأن التخفيف من سلطة العاصمة سيقلل من الحوافز للسيطرة عليها من خلال العنف وفق صيغة أنّ الربح يستأثر بكامل النظام.

### مناطق العبور والمناطق الحدودية

خلقت النزاعات في العراق وليبيا وسوريا واليمن، بدرجات متفاوتة، انقسامات مناطقيّة داخلية. أدت هذه الخطوط الداخلية للسيطرة المناطقية بدورها إلى تشويه الأسواق وخلق اقتصادات فرعية مختلفة عبر خطوط الصدع التي تقسم المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة المختلفة. وقد برزت «مناطق العبور» بكونها مصادر للإيرادات الضريبية (المفروضة على حركة البضائع) وإيرادات المراجعة (التي تتحقق من الفروق عبر الحدود في أسعار السلع وتوافرها).<sup>١</sup> خارج مدن العواصم، حوّلت الضرائب المفروضة في الأسواق المتحولة، فضلاً عن المراجعة، مناطق العبور إلى مُقدّراتٍ ثمينة للجماعات المسلحة وغيرها من المنخرطين في اقتصاد النزاع.

يُمكن النشاط الاقتصادي في مناطق العبور خارج سيطرة الدولة في معظم الحالات، وفي بعض الحالات، تتعاون الجهات الفاعلة الحكومية مع الجماعات المسلحة لجني أرباح من هذه المواقع بدلاً من الإبلاغ عن هذا النشاط من خلال هيكل القيادة.

كذلك تبدو فرص المراجعة والضرائب غير الرسمية المماثلة واضحة في المناطق الحدودية الدولية - التي يُدرجها هذا التقرير تحت مُسمّى «المناطق الحدودية» - مع تباين مستويات انخراط الجهات الفاعلة الحكومية المجاورة وأنظمتها الاقتصادية.

تُعدّ مناطق العبور والأراضي الحدودية مواقعَ رئيسية للعنف التنافسي، وعلى الرغم من أن النزاعات في المنطقة عادة ما تُصوّر على أنها عرقية-طائفية أو قبليّة بطبيعتها، إلا أنه يمكن فهمها، بدلاً من ذلك، من الناحية الاقتصادية، باعتبارها تنافساً بين جهات فاعلة تتنافس على الرّبح على امتداد طرق تجارية رسمية أو غير رسمية. وغالباً ما تُدبم فرص توليد الدخل المتأثية عن النزاع وجود الانقسامات المناطقية، ما يُعزّز الانقسامات العرقية-الطائفية أو القبليّة، إلى جانب ما يترتب على ذلك من آثار ضارة على رضاء السكان المحليين.

يجب على صنّاع السياسات الغربيين النظر في المسائل التالية عند تصميم التدخلات في مناطق العبور والمناطق الحدودية:

١. يجب أن تدعم التدخلات الخارجية تطوير هياكل الحكم المحلي ذات الولايات الواضحة التي تكون مسؤولة أمام السكان المحليين. إن التوزيع الأكثر إنصافاً وشمولاً لموارد الدولة - حتى مع قبول مشاكل الفساد والمساءلة - يمكن أن يقلل الضغط على الجماعات المسلحة لاستخدام العنف. ومع ذلك، لم يكن للمناطق الحدودية صلة كبيرة تاريخياً بهياكل الدولة المركزية. وبدلاً من مجرد إدخال السلطات المحلية في المناطق الحدودية ضمن نظام الدولة، يجب أن يكون الهدف تطوير أنظمة مناسبة لبيئة العمل. نظراً إلى أن تقديم الخدمات غالباً ما يشكل الأساس لشرعية الحكومة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن هذا قد يعني نقل المزيد من السلطة إلى هياكل الحكم المحلي إذا كانت الدولة المركزية غير قادرة فعلياً على تقديم الخدمات.

٢. يمكن تعزيز تنمية الاقتصادات المحلية المستدامة من خلال برامج إعادة الإعمار والتنمية. ومع ذلك، في بعض الحالات، لن يكون من الممكن المشاركة في وضع برامج المساعدات دون إضفاء الشرعية على العناصر الفاعلة في النزاع وتعزيزها. عندما تكون الأنظمة معادية ولا تزال هناك ضغوط سياسية من أجل «القيام بشيء ما»، يجب على الجهات الفاعلة الخارجية تطوير فهم قوي لبيئة العمل المحلية من أجل الحد من مخاطر انحراف التمويل إلى مستفيدين غير مقصودين. ويجب توسيع نطاق الجهود المبذولة لمعالجة ديناميات اقتصاد النزاع في المناطق الحدودية لاستهداف الأسباب الجذرية الكثيرة للتهريب، التي غالباً ما ترتبط بعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية عبر المجموعات المحددة الهوية. وفي المناطق الحدودية، يمكن للحكومات الغربية أن تشجع المفاوضات مع الدول المجاورة لتمكين التدفق الحر للبضائع المنتجة في هذه المناطق، ومن شأن هذا أيضاً تشجيع نشاط الإنتاج المحلي.

٣. يجب الاتفاق على مناطق السيطرة المتفاوض بشأنها من قِبل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. في شرق اليمن، نشأ نظام قوي للضرائب غير الرسمية في بداية الحرب، ما سمح بتدفق البضائع من المنطقة وإليها دون التسبب بزيادات في الأسعار لا يمكن السيطرة عليها. إلا أنّ الاهتمام الإقليمي المتزايد بالمنطقة منذ عام ٢٠١٧ أدى إلى تعطيل هذا الترتيب، وفي بعض الأحيان شهدت الحدود الشرقية انفصلاً تاماً. في

<sup>١</sup> لأغراض هذه الدراسة، تُعرّف منطقة العبور كمنطقة مادية يتم فيها فرض الرسوم (الضرائب غير الرسمية). وقد توفّر هذه النقاط أيضاً وظيفة أمنية وترتبط بين سوقين.



جنوب ليبيا، ساهم انتشار نقاط التفتيش التي تستخدمها الجماعات المسلحة كمصدر للتمويل في نقص السلع وارتفاع التضخم. يمكن أن تساعد الوساطة في اتفاقيات الضرائب المتبادلة بين المجتمعات المحلية في هذه المناطق على تخفيف الآثار السلبية لتضخم الأسعار على السكان المحليين، وهو ما يمكن أن يخفف من بعض المخاوف الأمنية (أي ما يتعلق بحماية السكان والممتلكات والأسواق).

٤. ينبغي أن ينصبَّ تركيز تدابير مكافحة التهريب على تعطيل تدفقات السلع المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالنزاع، مثل الأسلحة والذخيرة، بدلاً من منع تجارة السلع الأساسية الضرورية للبقاء الاقتصادي. قبل اندلاع القتال، كان المهربون يعملون في المناطق الحدودية للعراق وليبيا وسوريا واليمن، لكنَّ أنشطتهم تكثفت وتتنوعت مع تطور النزاعات. وتجدر الإشارة إلى أن أشكال التهريب ليست جميعها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالعنف، وبالتالي لا ينبغي أن تكون جميعها مستهدفة.

#### المناطق الغنية بالنفط

يوجد في كل من العراق وليبيا وسوريا واليمن مناطق تحتوي على الثروة النفطية، إلا أنَّ السيطرة على الأراضي المادية التي توجد فيها البنية التحتية للنفط لا تُترجم بالضرورة إلى سيطرة على مصادر إيرادات النفط. هناك عقبات كبيرة أمام الدخول في صناعة النفط، فضلاً عن وجود سلسلة إمداد معقدة تتطلب البنية التحتية والخبرة والوصول إلى الأسواق من أجل تحويل السيطرة الجغرافية إلى أموال بصورة فاعلة. وعموماً، يتطلب بيع النفط الخام دولياً وصولاً إلى الأسواق يكون مشروطاً بالشرعية الدولية -على الرغم من عدم وجود مثل هذه العقبات أمام بيع الوقود المكرر. تُعدُّ حالة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)، قبل خسارتها الواسعة النطاق للأراضي نتيجة للحملة العسكرية الدولية ضد التنظيم، حالةً مفيدة. ونظراً لأن تنظيم داعش كان يسيطر فقط على جزء من سلسلة إمدادات النفط في سوريا، لذا فقد اضطر إلى التعاون ليس فقط مع المهندسين المسؤولين عن تشغيل منصات النفط، ولكن أيضاً مع الجهات الفاعلة الأخرى التي كان بإمكانها الوصول (الذي يفتقر إليه تنظيم داعش) إلى قدرات التكرير وأساطيل الناقلات. أتاح هذا السيناريو الفرص أمام لوسطاء الذين تمكنوا من التفاوض مع الجهات الفاعلة المسلحة من جميع الأطراف. ومن جانب آخر، عندما تسيطر الأطراف الفاعلة على سلسلة التوريد بأكملها، مثلما هو الحال في محافظة مأرب اليمنية، تكون لديها حرية أكبر للعمل بصورة مستقلة. في ليبيا، منحت المجتمع الدولي مبيعات النفط الخام من السلطات غير المعترف بها في شرق البلاد. وكان معنى ذلك أن خصومهم في طرابلس واصلوا تلقي عائدات مبيعات النفط. في هذه الأثناء، في العراق، لا تزال طرق التهريب التي وُجِدَت للتحايل على العقوبات الدولية في ظل نظام صدام حسين قيد العمل. تُوفَّر هذه الطرق مصدرراً للمحسوبية بالنسبة إلى أولئك الذين يسيطرون على البنية التحتية للنفط في جنوب البلاد، حتى مع استمرار ترسيخ جوانب عدم المساواة في نظام التوزيع المركزي.

يجب على صنَّاع السياسة الغربيين النظر في القضايا التالية عند تصميم التدخلات في المناطق الغنية بالنفط:

١. يجب على الغرب تسخير سلطته لمنح الوصول إلى أسواق النفط الدولية. ربما يكون الإصرار على وجود سلطة واحدة فقط معترف بها ويمكنها تسويق النفط على المستوى الدولي أهم وسيلة لضغط للتحكم الذي يتمتع به الممثلون الغربيون في اقتصادات النزاع في الدول الأربع. كانت هذه الوسيلة، فعالة كأداة سياسات عامة بشكل خاص في منع مبيعات النفط من شرق ليبيا، مع أنها أقل فعالية في العراق (حيث شبكات التهريب البرية واسعة النطاق) أو في اليمن وسوريا (حيث لا تشكل صادرات النفط عاملاً).

٢. ينبغي أن تدعم آليات الحوافز إعادة توزيع الثروة النفطية على المجتمعات المحلية. في بعض المناطق الغنية بالنفط، مثل البصرة في العراق، يشكل الفقر حافزاً قوياً للمجتمعات المحلية لتحويل مسار إمدادات النفط. وهذا بدوره يدعم سوقاً محلية للحماية. من المرجح أن يقلل التوزيع الأكثر إنصافاً للثروة من دعوات الفيدرالية ودعم البرامج الانفصالية، ويمكن للحكومات الغربية أن تشجع الحكومة المركزية على تخصيص حصة محددة من عائدات النفط للمشاريع الاستثمارية في مجالات الإنتاج بطريقة مماثلة للقاعدة التي وُضعت لحكومة إقليم كردستان في العراق، ويمكن أن يستند ذلك إلى حجم السكان أو المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

٣. يجب أن تدعم التدخلات تعميق المشاركة بين السكان المحليين والجهات الفاعلة في صناعة النفط (مشغلي القطاعين العام والخاص). في جنوب ليبيا، يتمتع السكان بفرص محدودة للوصول إلى العمالة الماهرة داخل القطاع ويتراجع طموحهم إلى التنافس على الرِّيع عن طريق العمل في إتاوات الحماية التي تستهدف منشآت النفط. يجب تحفيز شركات النفط (الوطنية والدولية) على الاستثمار في المجتمعات المحلية (على سبيل المثال عن طريق برامج التدريب للمهندسين)، وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً الجهود المبذولة لمعالجة الآثار البيئية لأنشطة الإنتاج، مثل تلوث طبقات المياه الجوفية الذي يؤثر سلباً على المناطق الشحيحة بالمياه. قد تجعل مثل هذه الأساليب مشغلي النفط أقل عرضة للإضرابات والحصار من قبل السكان المحليين.

٤. يجب على صنّاع السياسات إدراك من الذي يستفيد من تهريب النفط والوقود -وآليات سلسلة التوريد التي يتم من خلالها تحقيق هذه الأرباح -قبل محاولة تعطيل هذا النشاط. تساهم كل حلقة في سلسلة التوريد في تحويل النفط الخام إلى سيولة نقدية، لذلك يمكن أن يكون لتعطيل حلقة واحدة من المنبع تأثير كبير على مجتمعات المراحل النهائية للسلسلة. يحتاج صنّاع السياسات إلى تصميم استراتيجيات شاملة تتناول سلسلة التوريد بأكملها بدلاً من مجرد حلقة واحدة.

من خلال أشكال مختلفة من المشاركة والتدخل -الأمنية والسياسية والإنسانية -تلعب السياسات الغربية دوراً رئيسياً في تشكيل الديناميات في اقتصادات النزاع الفرعية في العراق وليبيا وسوريا واليمن. وتنطوي هذه التدخلات على العديد من الثغرات، ولكن هناك أيضاً فرص للمساعدة في الحد من العنف وانعدام الأمن -رغم أن الشرط الأساسي هو أخذ الديناميات المحلية في الاعتبار بشكل مناسب. ويمكن للتدخل الذي يستهدف اقتصادات فرعية معينة للنزاع أن يزيد من تأثير السياسات، لكن هذا يتطلب أن يستثمر صنّاع السياسات الغربيون في تطوير فهمهم للشبكات المحلية والاقتصادات المحلية. وبدون هذا الفهم، هناك خطر كبير من عواقب غير مقصودة تُسبب أضراراً غير متوقعة.

# ١. المقدمة

تسببت النزاعات في العراق وليبيا وسوريا واليمن في مقتل مئات الآلاف من الأشخاص وتشريد الملايين. على سبيل المثال، في العراق، من غير المرجح أن تؤدي هزيمة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) إلى استقرار دائم لأنها لا تعالج الظروف الأساسية على الأرض، التي تسمح للجماعات المتطرفة العنيفة بإعادة الظهور كل بضع سنوات. وفي ظل الأوضاع السياسية والأمنية المتشظية في ليبيا، تستمر مجموعة واسعة من الجهات المحلية في غالبيتها في التنافس بعنف من أجل النفوذ مثلما تبين من أحدث اندلاع للقتال حول طرابلس. أما في سوريا، فأرغم مقاتلو داعش على الخروج من جيبهم الأخير في الباغوز، في حين أن الرئيس بشار الأسد يعزز سيطرته على الأراضي في بقية أنحاء البلاد. وفي اليمن، أدى وقف إطلاق النار غير المستقر على ساحل البحر الأحمر إلى تكثيف المعارك بين الحوثيين وخصومهم على الخطوط الأمامية الأخرى.

غالباً ما كانت دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى جانب الدول الغربية، تشارك بالوكالة وبصورة نشطة في هذه النزاعات، فقد دعمت مجموعات معينة ضد غيرها سعياً وراء تحقيق المصالح الوطنية. وقد استُشجرت الآثار أيضاً خارج حدود منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع سفر اللاجئين الفارين من مناطق النزاع إلى أوروبا ودول غربية أخرى، ما أثار غضباً كبيراً حول «أزمة الهجرة» المزعومة التي اسغلتها في الواقع جهات فاعلة سياسية.

## الخطابات القائمة على الهوية

يهدف شرح العنف الذي ضرب المنطقة، ركز العديد من الباحثين وصناع السياسات والصحفيين والمحللين تحليلاتهم على العوامل الأيديولوجية والقائمة على الهوية. وقد جرى النظر إلى التطورات في العراق وسوريا واليمن في الغالب من خلال منظور السياسة العرقية والطائفية.<sup>١٠</sup> في ليبيا، أولي اهتمام كبير لتطور الحركات الإسلامية والسلفية الجهادية منذ عام ٢٠١١، لا سيما في دوائر السياسات.<sup>١١</sup> وفي العراق، قُسر النزاع منذ عام ٢٠٠٣ على أنه معركة طائفية بين الشيعة والعرب السنة، مع افتراض أن هذه الهويات تُصاغ بسهولة على أسس عرقية طائفية.

أحياناً ما تفتقر مثل هذه التفسيرات التي تركز على الهوية حصراً إلى حقائق مهمة على الأرض، ومع اتساع قاعدة المعارف حول الديناميات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، توسّع كذلك فهمنا المشترك لكيفية تقاطع الانقسامات العرقية والدينية في المنطقة مع عوامل جوهرية أخرى، وأتاح هذا تحليلات أكثر دقة وتعددأ في المستويات.<sup>١٢</sup> سعت أبحاث تشاتام هاوس إلى توسيع نطاق تحليل السياسات من خلال تركيزها على الاقتصاد السياسي للنزاعات المعنية.<sup>١٣</sup>

أحياناً ما تفتقر مثل هذه التفسيرات التي تركز على الهوية حصراً إلى حقائق مهمة على الأرض

<sup>١٠</sup> تناول عدد من الدراسات النزاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال المنظور الطائفي، مثل كتاب دانيال بيمان Daniel Byman «الطائفية التي تتبني الشرق الأوسط الجديد» (Sectarianism Afflicts the New Middle East) في العراق، جرى تحليل النزاع من خلال المنظور الطائفي من قبل باحثين مثل فنار حداد في كتابه «الطائفية في العراق»، وكذلك من قبل صانعة السياسة السابقة إيمان سكاى Emma Sky في كتابها «الانفراط» *The Unravelling*. أما في سوريا فقد استطلعت أعمال مثل كتاب تشارلز ليستر Charles Lister «الجهاد السوري» *The Syrian Jihad* دور القوى السلفية الجهادية في النزاع. وفي اليمن، رفض المحللون عموماً فكرة أن النزاع ذو طابع طائفي، لكن وسائل الإعلام عمدت إلى تقديمه كصراع إقليمي على علاقة بسياسات الهوية؛ الحوثيون «الشيعة» المدعومون إيرانيةً ضد «السنة» المدعومين سعودياً. انظر شاول وحافظي وجورجي (2017) Saul, Hafezi and Georgy، «حصري - إيران تزيد من دعم الحوثيين في حرب اليمن: مصادر»، *Iran steps up support for Houthis in Yemen's war*. sources. انظر أيضاً بايمان Byman (2014)، «الطائفية تتبني الشرق الأوسط الجديد» *Sectarianism Afflicts the New Middle East*؛ حداد Haddad (2011)، «الطائفية في العراق»: سكاى SKY (2010)، «الانفراط». وليستر Lister (2010)، «الجهاد السوري» *The Syrian Jihad*.

<sup>١١</sup> في ليبيا، قُدّم خليفة حفتر عملياته العسكرية على أنها حملة ضد «الإرهابيين»، وهي فئة يعرّفها تعريفاً فضفاضاً ويشمل فيها حركات إسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين. استطلعت المؤلفات الخاصة بالسياسات تطور الحركات الإسلامية منذ عام ٢٠١١. انظر على سبيل المثال عاشور، و. (2010)، «بين تنظيم الدولة والدولة الفاشلة: الملحمة الإسلامية الليبية» *Between ISIS and a failed state. The saga of Libyan Islamism* ورقة عمل بروكينغز Brookings، واشنطن العاصمة: معهد بروكينغز Brookings. [https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Libya\\_Ashour\\_FINALv.pdf](https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Libya_Ashour_FINALv.pdf) وفي المؤلفات الأكاديمية، انظر السواني، ي. م. (2018)، «التيارات الإسلامية وغير الإسلامية والنضال من أجل ليبيا ما بعد الغدائي»، شؤون عربية معاصرة *Contemporary Arab Affairs* ١١ (٢٠١١)، ص. ١٠٦-٨٧، المعرف الرقمي: caa.2018.00001A / 10.1525.

<sup>١٢</sup> انظر على سبيل المثال ليندرز، ر. Leenders، ر. غنائم الهدنة: الفساد وبناء الدولة في لبنان ما بعد الحرب *Spoils of Truce: Corruption and State-Building in Postwar Lebanon*، إيثاكا Ithaca: مطبعة جامعة كورنيل ولانترز ديليو (2012)، Cornell University Press؛ و Lacher، W (2012)، *political actors, camps and conflicts in the new Libya*، ورقة بحث SWP، برلين: SWP. <https://www.ssoar.info/ssoar/document/38566>.

<sup>١٣</sup> في ما يخص العراق، انظر منصور، ر. Mansour، R. (2017)، العراق بعد سقوط داعش: النزاع على الدولة *Iraq After the Fall of ISIS: The Struggle for the State*، ورقة بحثية لتشاتام هاوس Chatham House، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية <https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2017-07-04-iraq-after-isis-mansour-final2.pdf> (آخر دخول في ١٤ كانون الأول/يناير 2019)، بخصوص ليبيا، انظر إيتون، ت. Eaton، T. (2018)، اقتصاد الحرب الليبية: النهب والتزج وضعف الدولة. *Libya's War Economy: Predation, Profiteering and State Weakness*، ورقة بحثية لتشاتام هاوس Chatham House، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية <https://www.chathamhouse.org/publication/libyas-war-economy-predation-profiteering-and-state-weakness> (آخر دخول في ١٥ أيار/مايو 2019)، بخصوص اليمن انظر سالزبري، ب. Salisbury، P. (2017)، «اليمن: فوضى وطنية، نظام محلي» *National Chaos, Local Order*، ورقة بحثية لتشاتام هاوس Chatham House، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية <https://www.chathamhouse.org/publication/yemen-national-chaos-local-order> (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو 2019).

## استكشاف الاقتصاد السياسي للحرب

إزاء هذه الخلفية، يسعى هذا التقرير إلى توسيع النقاشات من خلال تحليل عوامل الدفع الاقتصادية للنزاع في العراق وليبيا وسوريا واليمن، إذ تُشكل الدوافع من قبيل البحث عن الربح، واستراتيجيات المواجهة الاقتصادية والنفعية السياسية المحلية مفتاحاً لفهم الحروب الأهلية في هذه البلدان، ومع ذلك، يبدو أنها لم تستحوذ على ما يكفي من الاهتمام. وتزامناً مع تطور النزاعات، تطورت كذلك الاقتصادات الوطنية والمحلية المدمجة في هذه النزاعات.

على مدى العقود الماضية، سعت الأبحاث حول الاقتصاد السياسي للحرب إلى شرح بداية الحرب<sup>١٤</sup> ومدتها<sup>١٥</sup> وسمتها الأبرز<sup>١٦</sup> مبدئياً، مثلما هو الحال مع حروب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اليوم، كان الخطاب السائد في دراسات الحروب الأهلية في التسعينيات يتمحور حول الهوية<sup>١٧</sup> وفي أعقاب التطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة والإبادة الجماعية في رواندا ونهاية الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وعنف النزاعات العنصرية في الصومال، كان يُنظر إلى الحرب الأهلية إلى حد كبير على أنها نتاج للهوية الجماعية<sup>١٨</sup>. على النقيض من ذلك، أكدت الدراسة الكمية لاقتصادات الحرب التي تطورت لاحقاً في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الثانية أنَّ الدوافع الاقتصادية – ولا سيما في المناطق الغنية بالموارد – بدلاً من هويات الجماعات، هي التي توفر قوة تفسيرية أكبر لبداية النزاع المسلح. أما من الجانب النوعي، فأظهرت دراسات الحالة التي تركز على حد كبير على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (وبدرجة أقل على أمريكا اللاتينية وآسيا) أنَّ الحوافز القائمة على الربح تختلط بسرديات التظلم وهي مدمجة في اقتصاد سياسي عالمي أوسع<sup>١٩</sup>. وكان جوهر هذا النقاش يدور حول تحديد المصلحة الاقتصادية الذاتية باعتبارها دافعاً رئيسياً للانضمام إلى المتمردين وخوض الحروب الأهلية<sup>٢٠</sup>.

أضافت أعمال أكثر حداثة حول عدم المساواة الأفقية أهمية كبيرة لهذه المناقشات، وقد تجاوزت هذه الأعمال التمييز الثنائي «الجشع مقابل التظلم» لتوضيح بنية المظالم الجماعية وكيف تتشكل. ويسعى هذا البحث إلى أن يثبت على أساس تجريبي كيف أن التوزيع غير المتكافئ للسلطة والموارد بين المجموعات يخلق الظروف للحشد العنيف<sup>٢١</sup>. وعلى وجه أعم، بيّن إدماج الدوافع الاقتصادية في تحليل الحرب الأهلية أن أعضاء التنظيمات المتمردة والمليشيات والقوات شبه العسكرية قد التحقوا<sup>٢٢</sup> يمثل هذه المجموعات وظلوا فيها<sup>٢٣</sup> لعدة أسباب، وأن التوزيع النسبي لهذه الضرورات يمكن أن يتغير بمرور الوقت، فقد ينضم الأفراد (أو يُجبرون على الانضمام) إلى جماعة مسلحة لمجموعة محددة من الأسباب، وقد يقبض فيها بسبب مجموعة مختلفة تماماً من الأسباب.

<sup>١٤</sup> كولير، ب. Collier, P. وهوفلر، أ. A. Hoefler (1998). في الأسباب الاقتصادية للحرب الأهلية On economic causes of civil war. أوراق أكسفورد الاقتصادية – سلسلة جديدة (٥٠ Oxford Economic Papers—New Series ٥٠، ٤)، ص. ٧٣-٥٦٣: بيردال، م. M. Berdal، ومالون، د. D. Malone (تحرير)، الجشع والتظلم Greed & Grievance: الأجدات الاقتصادية في الحروب الأهلية Economic Agendas in Civil Wars: بولدر ناشرون؛ فيون، ج. J. Fearon، ولاتن، د. D. Laitin (٢٠٠٣)، الإثنية، التمرد والحرب الأهلية، Ethnicity, insurgency, and civil war. أميركان بوليتيكال ريفيو. American Political Science Review، ٩٧ (١)، ص. ٧٥-٩٠: وروس، م. M. Ross (٢٠٠٤)، ما الذي نعرفه عن الموارد الطبيعية والحرب الأهلية؟ What We Know About Natural Resources and Civil War? مجلة أبحاث السلام، ٤١ (٣)، ص. ٥٦-٣٧.

<sup>١٥</sup> كين، دي. D. Keen (1998). وظائف العنف الاقتصادية في الحروب الأهلية The Economic Functions of Violence in Civil Wars. ورقة لجامعة أدلني ٣٢٠ Adelpi، لندن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية International Institute of Strategic Studies؛ وكولير، ب. P. Collier، وهوفلر، أ. A. Hoefler، وسودريوم، م. M. Soderbom (٢٠٠٤)، عن مدة الحرب الأهلية On the duration of civil war، مجلة أبحاث السلام Journal of Peace Research، ٤١ (٣)، ص. ٢٥٣-٢٧٣.

<sup>١٦</sup> انظر كالدور، م. M. Kaldor (1999)، الحروب الجديدة والقديمة: العنف المنظم في الحقبة العالمية New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era، ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد؛ بالنتين، ك. K. Ballentine، وشيرمان، ج. J. Sherman (تحرير) (٢٠٠٣)، الاقتصاد السياسي للنزاع المسلح: ما وراء الجشع والتظلم Political Economy of Armed Conflict: Beyond Greed and Grievance، بولدر ولندن بولدر ولندن Lynne Rienner Publishers؛ مايلي، ز. Z. Mampilly (٢٠١١)، الحكام المتمردين: حوكمة المتمردين والحياة المدنية خلال الحرب Grievance، بولدر ولندن بولدر ولندن A Journey Through History، نيويورك: مطبعة سانت مارتن وليك، د. D. Rothchild، و. W. Lake، و. W. St. Martin's Press؛ أوتيسيري، س. S. Autesserre (٢٠١٣)، الحرب مشكلة الكونغو The Trouble with the Congo، كامبردج: مطبعة جامعة كامبرج Cambridge University Press.

<sup>١٧</sup> انظر هنتنغتون، س. P. Huntington (1993)، صراع الحضارات؟ The Clash of Civilizations؟، فورين أفيرز Foreign Affairs، ٧٣ (٣)، ص. ٢٢-٤٩؛ كابلان، ر. R. Kaplan (1993) أشياح البلقان Balkan Ghosts: رحلة عبر التاريخ A Journey Through History، نيويورك: مطبعة سانت مارتن وليك، د. D. Rothchild، و. W. Lake، و. W. St. Martin's Press؛ «احتواء الخوف: أصول النزاع العرقي وإدارته» إترناشونال سيكوري تي International Security، ٢١ (٢٠)، ص. ٤١-٧٥.

<sup>١٨</sup> كابلان، ر. R. Kaplan (٢٠٠٢)، الفوضوية القادمة: تضخم أملاح ما بعد الحرب الباردة The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War، راندوم هاوس Random House؛ رينو، و. W. Reno (1997)، الحرب، الأسواق، وإعادة تشكيل الدول الضعيفة في غرب أفريقيا، سياسات مقارنة Comparative Politics، ٢٩ (٤)، نوردرستروم، س. S. Nordstrom (٢٠٠٤)، ظلال الحرب: العنف والسلطة والترزح الدولي في القرن الحادي والعشرين والقرن العشرين في القرن الحادي والعشرين International Profiteering in the Twenty-First Century، أفريكان أفيرز African Affairs، ١٠٠ (٣٩٨)، ص. ٥٥-٨٠؛ وياكسون، س. S. Jackson (٢٠٠٢)، «صناعة القتل: الإجماع والتكيف في اقتصاد حرب كينغو»، ريفيو أوف أفريكان بوليتيكال إيكونومي Review of African Political Economy، ٩٤/٩٣، ص. ٥١٧-٥٣٦.

<sup>١٩</sup> انظر العاشية ١٥.

<sup>٢٠</sup> ستيفارت، ف. F. Stewart (٢٠٠٨)، أوجه عدم المساواة الأفقية والنزاع: فهم العنف الجماعي في المجتمعات متعددة الأعراق Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies، لندن: بالغريف Palgrave.

<sup>٢١</sup> ريتشارد، ر. R. Richard (1992) القتال من أجل الغابات المطيرة: الحرب والشباب والموارد في سيراليون Fighting for the Rainforest: War, Youth and Resources in Sierra Leone، لندن: المعهد الأفريقي الدولي International African Institute؛ ريتبيرغ، أ. A. Rettberg (٢٠١٠)، أسواق عالمية، نزاع محلي: العنف في منطقة البن الكولومبية بعد انهيار اتفاق القوة الدولي Global Markets, Local Conflict: Violence in the Colombian Coffee Region after the Breakdown of the International Coffee Agreement، لاتن أميركان بيرسيكتيفز Latin American Perspectives، ٣٧ (٢)، ص. ١١١-١٣٢؛ وويشتاين، ج. J. Weinstein (٢٠٠٧)، داخل التمرد: سياسة عنف المتمردين Inside Rebellion: The Politics of Insurgent Violence، مطبعة جامعة كامبرج Cambridge University Press.

<sup>٢٢</sup> كين، د. D. Keen (٢٠١٣) الجشع والمظالم في الحرب الأهلية Greed and Grievance in Civil War، إترناشونال أفيرز International Affairs، ٧٧-٧٥؛ وإليس، س. S. Ellis (1999)، أقدعة الفوضوية The Mask of Anarchy، لندن: هارست آند كو Hurst and Co.

كان لنهج «الاقتصاد السياسي للحرب» تطبيق محدود في تحليل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.<sup>٢٤</sup> ومع ذلك، نجد أن صدى أفكار المؤلفات المرتبطة بهذا النهج يتردد في كل من دراسات الحالة الأربع لدينا، فنحن نبيّن كيف يمكن أن تقدم الدوافع الاقتصادية على المستوى الفردي والجماعي تفسيراً بديلاً أو مكملاً لعضوية الجماعات المسلحة وعنقتها. وفي حين تقاوت بعض المجموعات من أجل تعزيز هوية معينة أو الدفاع عنها، فإن هناك مجموعات أخرى تقاوت من أجل البقاء الاقتصادي أو الإثراء. وبالنسبة للعديد من الجهات الفاعلة، ترتبط هذه الدوافع ببعضها البعض، كما إنّ الفصل بين «الجشع» و«التظلم» مهمة صعبة، إن لم تكن مستحيلة. ومن خلال التركيز على اقتصادات النزاع بطريقة ذات طابع محلي، فإننا نهدف إلى إعادة التوازن إلى طريقة تصوير وتحليل الحروب في العراق وليبيا وسوريا واليمن. حتى إذا لم تكن الدوافع الاقتصادية قد أشعلت هذه الحروب في البداية، فمن الواضح الآن أن هذه الدوافع تلعب دوراً حاسماً في استمرار القتال المفتوح والعنف المحلي والإكراه.

## مقاربة اقتصادات النزاع

أهداف هذا التقرير ذات شقين. أولاً، يسعى التقرير إلى وضع إطار للتحليل المقارن لاقتصادات النزاع على المستوى المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونتوقع أن يكون لهذا الإطار صدى أيضاً خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وثانياً، يهدف التقرير إلى رسم خريطة لمنطق العنف «التنافسي» والعنف «المتأصل» (انظر الإطار التوضيحي رقم ١ للتعريفات) في اقتصادات النزاع في المنطقة من أجل تحقيق انخفاض في كليهما. وينبغي أن نشدد على أننا ننظر إلى اقتصادات النزاع في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بكونها حيزاً للتفاعلات تجري فيه المنافسة العنيفة على الريوع في الوقت الراهن، ونحن لا نعرّف اقتصادات النزاع بتعريفات من قبيل الأسواق «السوداء» و«الرمادية» التي تحتاج بطريقة ما إلى «التنظيف» وتحويلها إلى أسواق مشروعة أسوة بنظيراتها في زمن السلم.<sup>٢٥</sup>

جرت العادة أن يرتبط مفهوم اقتصاد النزاع (ويسمى أيضاً «اقتصاد الحرب»<sup>٢٦</sup>) ارتباطاً وثيقاً بجمع الأموال من أجل الحصول على الأسلحة والذخيرة والمقاتلين. على النقيض من ذلك، نرى اقتصاداً سياسياً أوسع للحرب يعمل في البلدان الأربعة قيد المراجعة، مع تأصل اقتصادات النزاع في الأنظمة الأوسع نطاقاً للنزاع.<sup>٢٧</sup> ومن خلال وضعه في إطار مختلف، فإن اقتصاد النزاع ليس مجرد اقتصاد يديم القتال ويتغذى عليه، وهو يشمل أيضاً «اقتصاد الظل» (القطاع غير المنظم وغالباً غير المشروع الذي يزدفر في حالات النزاع المسلح) وما يمكن أن نسميه «اقتصاد التكيف» (الذي ينطوي على المشاركة في التجارة لأغراض البقاء).<sup>٢٨</sup> يستخدم هذا التقرير مصطلح «اقتصاد النزاع» لتبيان كيفية ارتباط النشاط الاقتصادي بالعنف، ومصطلح «اقتصاد التكيف» لتبيان كيفية تأثير هذا العنف على قدرة السكان المحليين على التكيف.

<sup>٢٤</sup> تشمل الاستثناءات البارزة دراسة فيسنا بوجيتش-دزيلوفيتش Vesna Bojicic-Dzelilovic وريم تركماني عن الاقتصاد الحربي في سوريا، ودراسة ستيفن هايدمان Steven Heydemann المقارنة لاقتصادات الحرب في سوريا واليمن وليبيا. كذلك اعتمدت تحليلات تشاتام هاوس السابقة حول ليبيا وسوريا واليمن منظوراً اقتصادياً سياسياً. ومثل هذا التقرير أول محاولة لشاتام هاوس لجمع هذه التحليلات لاقتصادات النزاع معاً باستخدام إطار مقارن. انظر تركماني، ر. و. Turkmani، علي، أ.، Ali، A.، كالدر، م.، Kaldor، M.، وبوجيتش-دزيلوفيتش، ف. V. Bojicic-Dzelilovic، (٢٠١٥)، «التصدي لمنطق اقتصاد الحرب في سوريا» Countering the logic of the war economy in Syria، أوبن ديموكراسي OpenDemocracy، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، <https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/>

<sup>٢٥</sup> هناك ميل إلى المبالغة في التأكيد على العناصر «الإجرامية» لاقتصاد الحرب السورية في المؤلفات، وذلك وفقاً لبوجيتش-دزيلوفيتش Bojicic-Dzelilovic وتركماني Turkmani، انظر بوجيتش-دزيلوفيتش Bojicic-Dzelilovic وتركماني Turkmani (٢٠١٨)، «اقتصاد الحرب والحكم والأمن في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا» Reconstruction in the Arab Middle East، دايالوس Daedalus، ص. ٤٨-٦٣، المعرّف الرقمي DAED\_a\_00473/10.1162 (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>٢٦</sup> ويُفضّل مصطلح «اقتصاد النزاع» على مصطلح «اقتصاد الحرب» لأنه يعكس بشكل أفضل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والأهداف والكفاح المسلح داخل البلدان الأربعة المعنية.

<sup>٢٧</sup> ويلي، و. هوب Wils، O.، روبرز، ن. U.، رopers، N.، فيمالاراجا، ل. Vimalarajah، و. و. Zunzer، W. (٢٠٠٦)، المقاربة المنهجية لتحويل النزاع

berghof Foundation for Peace Support، برلين: مؤسسة بيرغوف لدعم السلام، [https://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Other\\_Resources/SCT\\_Systemic\\_Conflict\\_Transformation\\_Complete.pdf](https://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Other_Resources/SCT_Systemic_Conflict_Transformation_Complete.pdf) (آخر دخول في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩).

<sup>٢٨</sup> بوف، كوبر Pugh، Cooper، و. و. Goodhand (تحرير) (٢٠٠٤)، اقتصادات الحرب في سياق إقليمي War Economies in a Regional Context.

## الإطار التوضيحي ١: التعريفات

عرّفنا سلسلة من المصطلحات والنُهُج على النحو التالي:

**اقتصاد النزاع** هو «نظام لإنتاج وحشد الموارد وتخصيصها لدعم العنف التنافسي والمتأصل، بشكل مباشر وغير مباشر على السواء»<sup>٢١</sup>. يشمل اقتصاد التكيف العديد من التفاعلات الاقتصادية القائمة على البقاء، التي تحدث أثناء النزاع المسلح، والتي تشمل في المقام الأول الفقراء والأكثر قابلية للتأثر.<sup>٢٢</sup>

يُميّز هذا التقرير بين شكلين من أشكال العنف:<sup>٢٣</sup>

١. **العنف التنافسي**، الذي «يتم نشره بواسطة النخب المتحاربة للطعن في التوزيع الحالي للسلطة أو الدفاع عنه». مثال ذلك معركة تجري للسيطرة على بنية تحتية مادية، مثل مصفاة نפט، أو إقليم، مثلما قد يكون الحال مع نقطة تفتيش مهمة على طريق تجارية.
  ٢. **العنف المتأصل**، وهو الذي يمكن أن يشكل الأساس الذي يهوجبه «تسريحُ التسوية السياسية، إذ إنّ الاتفاقات التي يجري التوصل إليها بين النخب قد تدور حول من لديه «الحق» في استخدام العنف». تكون أمثلة هذا النوع من العنف غير مباشرة أكثر. وفي سياق هذه الدراسة، يُعد استخدام القوة المسلحة لإبقاء الوضع الراهن في صالح مجموعة فرعية محدودة من النخبة الحاكمة مثلاً على العنف المتأصل.
- يمكن أن يتعايش العنفان، التنافسي والمتأصل، ولكن لا ينبغي الخلط بينهما. وفي الواقع، لا يعني انتهاء العنف التنافسي في مكان ما أن العنف المتأصل قد انتهى.

غالباً ما تكون اقتصادات النزاع في حد ذاتها متغلغلة في منظومة نزاع أوسع تضم المؤسسات والوكلاء الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين الذين يدعمون العنف التنافسي والمتأصل. يستخدم التقرير مصطلح «نظام» للتأكيد على كل من درجة التعقيد والترابط.<sup>٢٤</sup> ويؤكد قياس النظام أيضاً صعوبة التنبؤ بأي قدر من الثقة بالآثار الكاملة لتغيير ولو عنصر واحد، وذلك بسبب العديد من التأثيرات المتعاقبة التي ستنتج عن هذا التغيير. وفي الأنظمة المعقدة -مثل تلك المرتبطة بالنزاع المسلح- قد تحتوي عناصر النظام والأنظمة الفرعية على مكونات مهمة تستجيب بطرق غير خطية: فقد تتحرك بعض المكونات بالتبادل في ظروف محددة؛ وقد يكون للكلاء تأثير أكثر أو أقل حسب الظروف الخارجية؛ وفي بعض الحالات قد تتفاعل مكونات النظام بشكل غير متوقع.

من خلال استخدامه لنهج أنظمة النزاع، يُقر هذا التحليل بأن الحدود بين الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية غير واضحة، وأن قرار إنفاذ (أو عدم إنفاذ) قانون ما يعتمد في الغالب على العلاقات الشخصية بدلاً من التقرير الواقعي بشأن ما إذا كانت هناك «جرمة» قد ارتكبت. ولا يقتصر وجود هذه الضرووات المتداخلة على المستوى المحلي في العراق وليبيا وسوريا واليمن، ولكن أيضاً في ما يتعلق بالعديد من الجهات الدولية الفاعلة (مثل المنظمات الدولية والجهات المانحة والحكومات والشركات متعددة الجنسيات) التي تتوسط بفاعلية في (أو تغض الطرف عمداً) عن العلاقات مع الجماعات المسلحة. غالباً ما تكون اقتصادات النزاع جزءاً لا يتجزأ من نظام نزاع أوسع يدعم كلاً من العنف وسبل العيش المحليين في آن معاً، وبمعنى آخر، يشمل المشاركون في اقتصادات النزاع أطرافاً فاعلة غير حكومية وكذلك مواطنين مسلمين يجهدون لكسب الرزق. فمن ناحية، يمكن فهم أعضاء الجماعات المسلحة على أنهم وكلاء اقتصاديون عقلانيون يديرين استخدامهم للعنف (في إشارة إلى مقدار العنف المقبول ومتى يمكن استخدامه وإلى من يمكن توجيهه) بغية تحقيق أقصى قدر من الربح، ومن ناحية أخرى، يجب أيضاً أن يُنظر إليهم على أنهم ممثلون مدمجون في النظم الاجتماعية، وسيعاونون من عواقب اجتماعية إذا لم يتناولوا ما يتعلق برخاء دوائرهم الانتخابية عند تقرير ما إذا كانت ستحظى بالمكاسب وكيفية إعادة توزيع هذه المكاسب.

غالباً ما تكون اقتصادات النزاع جزءاً لا يتجزأ من نظام نزاع أوسع يدعم كلاً من العنف وسبل العيش المحليين في آن معاً

<sup>٢١</sup> بالاستناد إلى تعريف فيليب لو بيلون Philippe Le Billon في لو بيلون Le Billon (٢٠٠٥)، الجغرافيا السياسية لحروب الموارد *Geopolitics of Resource Wars*. ص. ٢٨٨.

<sup>٢٢</sup> هذا التعريف مقتبس من قبل كارين بالنين Karen Ballentine وهيكو نيتسكي Heiko Nitzschke، انظر بالنين، ك. Ballentine، و Nitzschke، H. (٢٠٠٥) الاقتصاد السياسي للحرب الأهلية وتحول النزاع *The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation*، مؤسسة بيرغوف Berghof Foundation. [https://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Handbook/Dialogue\\_Chapters/dialogue3\\_ballentine\\_nitzschke.pdf](https://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Handbook/Dialogue_Chapters/dialogue3_ballentine_nitzschke.pdf) (آخر دخول في حزيران/يونيو ٢٠١٩).

<sup>٢٣</sup> يعتمد هذا التمييز على مشروع إيليت بارغينز Elite Bargains التابع لوحدة الاستقرار في المملكة المتحدة، تشنغ Cheng، غودهاناند Goodhand وميهان Meehan. (٢٠١٨). ورقة تجميعية، تأمين واستدامة مساومات النخبة التي تقلل من النزاعات العنيفة *Securing and Sustaining Elite Bargains that Reduce Violent Conflict*, London.

<sup>٢٤</sup> على النقيض من الدراسات التي تعتمد على تحليل الارتداد، لا يوجد افتراض أساسي بأن تغيير قيمة المتغير المستقل سيظل يسمح بثبات جميع العناصر الأخرى داخل النموذج. يفترض هذا النهج السببية الخطية التي لا تعكس بما فيه الكفاية التفاعلات المعقدة التي تحدث انظر غيلمان، م. M. Gillman، وهاليس، ر. R. Hails، (١٩٩٧)، مقدمة للنموذج البيئية: وضع الممارسة في النظرية. *An Introduction to Ecological Modelling: Putting Practice into Theory*. أكسفورد ومالدين، م. A. Oxford and Malden, MA. بلاكوليل ساينس Blackwell Science، ص. ٤.

على الرغم من أن هذه الدراسة تدور حول «اقتصادات» النزاع، إلا أن هدفنا الأساسي ليس تقديم تقديرات لحجم هذه الاقتصادات بالدولار، كما أننا لا نحاول قياس التأثير الاقتصادي للحرب في حد ذاته.<sup>٣٣</sup> إذ لا تعكس مثل هذه الأساليب طريقة تكيف بنية الاقتصاد مع تعقيد الوضع على الأرض، كما أنها لا ترصد الكيفية التي قد تعتمد فيها المناطق المحلية استراتيجيات اقتصادية متباينة للغاية استجابة لتهديد مشترك، فهي لا تفسر تطور معالم وديناميات اقتصاد النزاع مع مرور الوقت، ولا تلقي سوى القليل من الضوء على ما يحفز العنف التنافسي والمتأصل، ونتيجة لذلك، لا يعامل هذا التقرير اقتصادات النزاع على أنها مشكلة تقنية ينبغي «إصلاحها».

## تحديد اقتصادات النزاع الفرعية

ركزت تحليلات اقتصادات النزاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الأنظمة الوطنية، إذ سلّطت المساهمات الحديثة الضوء على كيفية ارتباط اقتصادات النزاع في دول معينة ارتباطاً لا ينفصم بنظم النزاع عبر الوطنية وأو الإقليمية.<sup>٣٤</sup> ومع ذلك، لم يولَّ اهتمام كبير حتى الآن لتحليل اقتصاد النزاع في المنطقة على مستوى النظم الفرعية - التي يسميها هذا التقرير «اقتصادات النزاع الفرعية» - أو على المستوى دون الوطني، سواء كان ذلك على أساس قطاعي أو على أساس الموقع.

بالاستناد إلى العمل الميداني في العراق وليبيا وسوريا واليمن، تحدد هذه الدراسة ثلاثة أنواع مختلفة من اقتصادات النزاع الفرعية في حروب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

١. العواصم
٢. مناطق العبور والمناطق الحدودية
٣. المناطق الغنية بالنفط

يسلط تحليلنا الضوء على كيفية قيام كل نوع معين من الاقتصاد الفرعي للنزاع بإنشاء أنماط محددة تبعاً للموقع لإنتاج الموارد وحشدتها وتخصيصها من أجل إدامة العنف التنافسي والمتأصل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتكشف المقاربة الأكثر محلية أيضاً عن تشابك العلاقات الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تنطوي على التعاون،<sup>٣٥</sup> أو التفاوض الاعتيادي<sup>٣٦</sup> أو المواثيق غير الرسمية لعدم الاعتداء،<sup>٣٧</sup> وكذلك المنافسة العنيفة بين الجماعات المسلحة ورعايتها السياسيين.

استناداً إلى المؤلفات حول الاقتصاد السياسي للحرب، تطرح هذه الدراسة سؤالين:

١. كيف تدفع الاقتصادات الفرعية للنزاع عجلة العنف في العراق وليبيا وسوريا واليمن؟
٢. كيف يتفاعل السكان المحليون مع اقتصادات النزاع الفرعية؟

## لمحة عامة

يسعى هذا التقرير إلى المساهمة في تحليل النزاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى نطاق أوسع، وذلك من خلال طريقتين. أولاً، من خلال اعتماد إطار مقارنة جديد لدراسة اقتصادات النزاع من منظور الاقتصادات الفرعية. وثانياً، من خلال استكشاف كيفية ارتباط الأنشطة الاقتصادية التي لوحظت في الدول الأربع بأنماط من العنف التنافسي والمتأصل.

يتكون هذا التقرير من ثلاثة فصول رئيسية، بالإضافة إلى هذا الفصل التمهيدي. يقدم الفصل الثاني نظرة عامة على اقتصادات النزاع في كل من العراق وليبيا وسوريا واليمن على المستوى الوطني، مع تسليط الضوء على اللاعبين الرئيسيين وأبرز الديناميات. وبالنسبة لمن هم أقل دراية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يقدم الفصل معلومات أساسية مفيدة، إلا أن بإمكان من تتوفر لديهم المعرفة العميقة بالسياقات القطرية أن يتخطوها.

<sup>٣٣</sup> البنك الدولي World Bank (٢٠١٧) حصيلة الحرب: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاع في سوريا The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria ورقة بحثية لمجموعة البنك الدولي <https://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/the-toll-of-war-the-economic-and-social-consequences-of-the-conflict-in-syria> (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>٣٤</sup> يوف، كوبر، Pugh, Cooper، و Goodhand (تحرير) (٢٠٠٤)، اقتصادات الحرب في سياق إقليمي War Economies in a Regional Context.

<sup>٣٥</sup> مثال ذلك هو التعاون بين قوات الثوار السوريين في منطقة درع الفرات والدولة التركية في إدارة الحدود (لا سيما في ما يتعلق بتحصين رسوم نقاط التفتيش).

<sup>٣٦</sup> في ليبيا، استمر دخول العديد من البضائع التي ترفد سوق المنطقة الشرقية إلى البلاد عبر ميناء مصراتة الغربي على الرغم من الاختلافات السياسية الكبيرة بين مصراتة والسلطات في الشرق وعناصر القوات المسلحة العربية الليبية (التي لا تزال معروفة باسم الجيش الوطني الليبي LNA) التي يسيطر عليها خليفة حفتر.

<sup>٣٧</sup> في بلدة طوزخورماتو العراقية، تقبل الجماعات المسلحة المتناحرة وجود بعضها البعض مقابل حصص من عائدات فرض الضرائب على التجارة الرسمية وغير الرسمية في أنحاء المنطقة.

يحدد الفصل الثالث إطارنا التحليلي للاقتصادات الفرعية للنزاعات التي تتألف من العواصم ومناطق العبور والمناطق الحدودية والمناطق الغنية بالنفط. كما يستعرض هذا الفصل المنافسة العنيفة على الربوع في كل اقتصاد فرعي مع تقديم تحليلات لما تعنيه تلك المنافسة بالنسبة إلى أنواع العنف التي يتم توزيعها والسلوكيات التي تحفزها. وقد جرى توضيح التحليلات بالاستعانة بدراسات حالة من العراق وليبيا وسوريا واليمن.

أخيراً، واستناداً إلى تحليلات الاقتصادات الفرعية، يبحث الفصل الرابع في كيفية تأثير السياسة الغربية على تنمية اقتصادات النزاع الأربعة. ويختتم الفصل بتوصيات لصنّاع السياسة ساعياً إلى تقييم آثار التدخلات والمفاضلات المرتبطة بها، واستهداف التدخلات بشكل أكثر فعالية.

## المنهجية

يستند التحليل الأساسي لهذا التقرير إلى العمل الميداني والتحليل الذي أجري على مدار ١٨ شهراً من تموز/يوليو ٢٠١٧ إلى شباط/فبراير ٢٠١٩، وقد استُخدمت مجموعة متنوعة من طُرُق جمع البيانات، بما في ذلك المقابلات المتعمقة مع الجهات الفاعلة المحلية، ومقابلات الخبراء، وتتبع النشاط الاقتصادي المحلي على المدى الطويل، ومقارنة البيانات الأولية والثانوية المتاحة. ونظراً للحساسية الشديدة للموضوع ولصعوبة بيئة العمل، يشار إلى مواد وبيانات المقابلات التي جُمِعت في إطار هذه العملية دون الإفصاح عن هوية المشاركين فيها للتقليل قدر ما أمكن من التعرّض العام للأشخاص الذين قوبلوا وللباحثين في تشاتهم هاوس وأولئك الذين عملوا معنا عن كُتب.<sup>٣٨</sup> لقد سعينا لتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات التعريفية عن المصادر حيثما كان ذلك ضرورياً لتأكيد شرعية حجة معينة، وحيثما لم يكن لدى المصادر مانع من ذكرها بصورة أكثر تحديداً.

لتوضيح ديناميات كل نوع من أنواع الاقتصاد الفرعي، يقارن التقرير دراسات حالة الاقتصاد الفرعي في كل دولة من الدول الأربع، وبالإضافة إلى العواصم بغداد وطرابلس ودمشق وصنعاء، هناك إشارة إلى عدن (إذ سعت الحكومة اليمنية إلى نقل العاصمة إلى هناك)، ويتناول التقرير طوز خورماتو (العراق)، وسبها (ليبيا)، ومورك (سوريا) وبيحان (اليمن) كمناطق عبور رئيسية. كما دُرست منطقة رأس جدير على الحدود الليبية التونسية، والقائم على الحدود العراقية السورية، ومنطقة درع الفرات على الحدود السورية التركية، والمهرة على الحدود اليمنية العمانية باعتبارها مناطق حدودية. أما المناطق الغنية بالنفط المختارة للمقارنة فهي البصرة في العراق؛ و«الهلال النفطي» في شرق ليبيا؛ وشمال شرق سوريا؛ ومارب في اليمن.

## القيود والمجالات التي تتطلب مزيداً من البحث

إن طبيعة الموضوع محلّ النقاش تعني أن هذا التقرير لا يمكن أن يقدم صورة شاملة أو تمثيلية حقيقية لديناميات اقتصاد النزاع في الدول التي يتناولها البحث. كذلك من غير الممكن لنا أن نحدد على وجه اليقين مدى أهمية الدوافع الاقتصادية للجهات الفاعلة المختلفة ولكن يمكننا الإبلاغ فقط عن السلوكيات القابلة للملاحظة، وليس في وسعنا الفصل تماماً بين حوافز ودوافع الضغط العرقية/الاقتصادية/المتعلقة بالمكانة الاجتماعية/الاجتماعية.

سعى هذا التقرير إلى تقييم مدى تأثير السكان المحليين بديناميات اقتصاد النزاع، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن هناك حاجة لمزيد من البحوث الهادفة لفهم هذه الديناميات الاجتماعية بشكل أفضل، لا سيما من ناحية كيفية توزيع الإيرادات. وعلى نفس المنوال، يدرك المؤلفون أن تركيز هذه الورقة على مستوى ما دون الدولة وعلى مستوى الدولة لا يعالج ديناميات اقتصاد النزاع الإقليمية والدولية الهامة: فهذا شأنٌ ستسعى أبحاث تشاتام هاوس المستقبلية إلى استكشافه.

<sup>٣٨</sup> للاطلاع على إحدى المناقشات انظر أرجونا، أ. م. Arjona, A. M. م. مايبيللي، ز. سي. Mapilly, Z.C. وبيلمان، و. Pearlman, W. (٢٠١٨). «البحث في الأوضاع السياسية العنيفة أو أوضاع ما بعد النزاع» Research in Violent or Post-Conflict Political Settings in رابطة العلوم السياسية الأمريكية، القسم المنظم للبحث النوعي ومتعدد الأساليب، ومدلولات الشفافية النوعية American Political Science Association Working Group Final, Organized Section for Qualitative and Multi-Method Research, Qualitative Transparency Deliberations, التقارير النهائية لمجموعة العمل، التقرير الخامس، ٢. (آخر دخول في ١٦/أيار ٢٠١٩). Reports, Report IV.2, المعرف الرقمي ssrn.3333503/10.2139 (آخر دخول في ١٦/أيار ٢٠١٩).



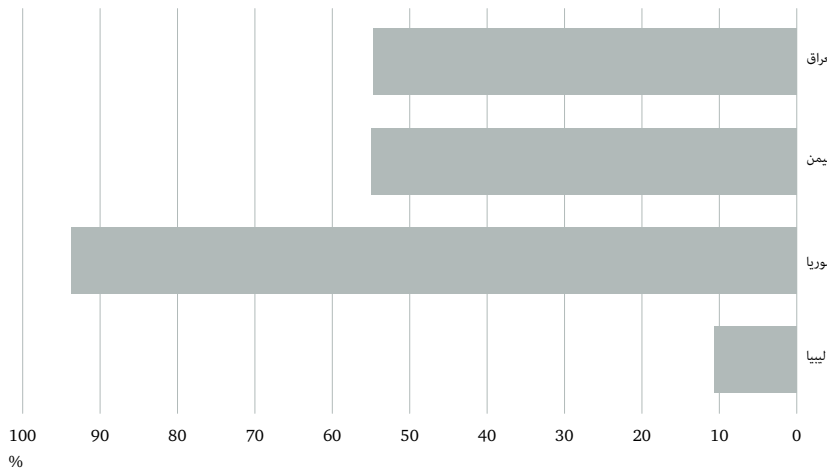
## ٢. اقتصادات النزاع - المستوى الوطني

من أجل دراسة تطور الاقتصادات الفرعية للنزاع في العراق وليبيا وسوريا واليمن، يجب أولاً فهم السياق الوطني: وعلى وجه التحديد فهم تطور كل نزاع وحالته الراهنة، فضلاً عن فهم النظم الاقتصادية التي سبق وجودها والنزاع وتطورت بفعله. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لدى البلدان الأربعة جميعها إرثاً من الحكم الديكتاتوري طويل المدى يعود إلى الستينيات، وقد لعبت هذه الموروثات دوراً مهماً في تشكيل النزاعات السياسية والاقتصادية الحالية.

### شدة النزاع وحالته

توجد فروق ذات أهمية إحصائية في حجم السكان بين العراق (٣٨,٢٧ مليون في عام ٢٠١٧) وليبيا (٦,٣٨ مليون في ٢٠١٧) وسوريا (١٨,٢٧ مليون في عام ٢٠١٧ - أقل من ٢١,٩٦ مليون في عام ٢٠١١) واليمن (٢٨,٢٥ مليون في عام ٢٠١٧).<sup>٣٩</sup> ويختلف مدى تأثر السكان المحليين في كل بلد بشكل مباشر بالنزاع العنيف اختلافاً ملحوظاً. وفقاً لحسابات البنك الدولي لعام ٢٠١٦ فإن أكثر من ٩٠ في المائة من السوريين تأثروا بشكل مباشر بالنزاع. وفي اليمن والعراق انخفض هذا العدد إلى حوالي ٥٥ في المائة، وفي ليبيا ١٠ في المائة.<sup>٤٠</sup>

الشكل ١: النسبة المئوية للسكان المتضررين مباشرة من النزاع (٢٠١٦)



المصدر: البنك الدولي، (٢٠١٦) «الانتشار العالمي للنزاع حسب البلد والسكان» <https://datacatalog.worldbank.org/dataset/spread-conflict-data>

اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٩، كان تطور النزاع في كل بلد من البلدان الأربعة في مراحل مختلفة. ومع أن هذا التقرير لا يسعى إلى تحليل الوضع الحالي لكل نزاع، إلا أن من الضروري مع ذلك تحديد الجوانب البارزة للنزاعات ووصف العناصر الفاعلة الرئيسية من أجل توفير أساس لمناقشة اقتصادات النزاع الفرعية التالية.

### العراق

على الرغم من الاحتفال بنهاية حُكم داعش للمناطق التي سيطر عليها التنظيم في العراق عام ٢٠١٧، ما يزال العراقيون يتبادلون بواعث القلق حول كيفية ضمان السلام، إذ يكشف تاريخ العراق الحديث عن سجل تاريخي سيئ في تحويل الانتصارات العسكرية إلى حلول سياسية طويلة الأجل. وقد ظهرت حركة احتجاج قومية وشعبوية في جميع أنحاء البلاد وأعدت صياغة النزاع الذي كان يناقش حتى ذلك الوقت طبقاً لسردية عرقية طائفية، إلى طبقية تدور حول «المواطنين مقابل النُخب».<sup>٤١</sup>

<sup>٣٩</sup> البنك الدولي، الانتشار العالمي للنزاع حسب البلد والسكان (٢٠١٦-٢٠٠٠) <https://datacatalog.worldbank.org/dataset/spread-conflict-data> (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>٤٠</sup> توفر هذه الوسيلة حصة السكان في البلد المتأثر بجميع أشكال العنف.

<sup>٤١</sup> منصور، ر. Mansour, R.، الاحتجاجات تكشف عن خط الصدع الجديد في العراق: الشعب مقابل الحكم Protests Reveal Iraq's New Fault Line: The People vs. the Ruling Class، وورلد بوليتيكس ريفيو *World Politics Review*، ٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٨ <https://www.worldpoliticsreview.com/articles/25161/protests-reveal-iraq-s-new-fault-line-the-people-vs-the-ruling-class>، (آخر دخول في ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٩).

على الرغم من الاحتفال  
بنهاية حُكم داعش  
للمناطق التي سيطر عليها  
التنظيم في العراق في عام  
٢٠١٧، ما يزال العراقيون  
يتبادلون بواعث القلق  
حول كيفية ضمان السلام

حارب العديد من الفاعلين المسلحين الموالين للأحزاب السياسية بدلاً من مؤسسات الدولة لتحقيق النصر على داعش، وهم الآن يتنافسون لملء الفراغ الذي خلفته خسارة داعش للأراضي، ويجري هذا التنافس على امتداد الطرق الاقتصادية الرئيسية التي استخدمها داعش وحوّل هذه الطرق. وتشمل الجهات الفاعلة المتنافسة في شمال العراق والمناطق المحررة مؤخراً جماعات البشمركة الكردية المسلحة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني، ووحدات الحشد الشعبي أو الحشد الشعبي، والجماعات المسلحة المرتبطة بالعشائر المحلية. في الوقت نفسه، وعلى الرغم من خسارته للأراضي فإن داعش يواصل العمل تحت الأرض في العديد من المحافظات،<sup>٤٢</sup> نظراً أن أوضاع الدولة الضعيفة التي سمحت لتنظيم «داعش» بالازدهار ما تزال دون معالجة. ومنذ عام ٢٠٠٣، لم تتمكن الحكومة المركزية ولا الممثلون المحليون من توفير الاستقرار أو الخدمات الأساسية، وقد سمح ذلك لمجموعات مثل داعش في بعض الأحيان باستغلال فراغات الحكم في السعي للحصول على الشرعية والموارد والسلطة.

### ليبيا

في أعقاب الإطاحة بنظام معمر القذافي عام ٢٠١١، أدى انزلاق ليبيا مرة أخرى إلى النزاع في عام ٢٠١٤ إلى ظهور هياكل حكم منافسة، وهو الانقسام الذي لا يزال دون حل. وأفضى الاتفاق السياسي الليبي الذي تم التوصل إليه برعاية الأمم المتحدة في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٥ إلى إنشاء حكومة الوفاق الوطني (GNA) تحت قيادة مجلس رئاسي مؤلف من تسعة أعضاء. ومع ذلك، فشلت حكومة الوفاق الوطني في أن تصبح حكومة الوحدة المتوخاة، وسرعان ما قاطع الأعضاء الذين يمثلون شرق البلاد مجلس الرئاسة، وفشل البرلمان المعترف به دولياً في التصديق على الاتفاق السياسي الليبي، ما يعني أن حكومة الوفاق الوطني لا تستند إلى أساس في القانون الليبي، وبالتالي فإن حكومة الوفاق الوطني مدينة شكلياً باستمرار وجودها لدعم الجهات الفاعلة الغربية - رغم أنها في الواقع لا تحظى سوى بالقليل من القوة للتأثير في الأحداث على الأرض. كذلك ما تزال الجماعات المسلحة نشطة وخارجة عن سيطرتها، ويقود أقوى طرف فاعل عسكري، وهو خليفة حفتر، تحالفاً من القوات القبلية ووحدات الجيش النظامي تحت لواء القوات المسلحة العربية الليبية (لكن ما يزال يشار إليه عادة باسم الجيش الوطني الليبي).<sup>٤٣</sup> استُبعد حفتر بشكل ملحوظ من الاتفاق السياسي الليبي، لكن منذ ذلك الحين رُفِع إلى رتبة مشير وقائد القوات المسلحة الليبية الذي عينه مجلس النواب، وهو المجلس الذي يتخذ من شرق ليبيا مقراً له والذي يحظى باعتراف المجتمع الدولي.<sup>٤٤</sup>

تزيد الضبابية التي تكتنف الخط الفاصل بين الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية من تعقيد الموقف، فغالباً ما تعمل الجماعات المسلحة المرتبطة تقنياً مع كيانات الدولة بشكل مستقل، بينما تتنافس مع الجهات الفاعلة شبه الحكومية الأخرى للسيطرة على الأراضي وفرص إدرار الدخل والنفوذ. وتتواصل الجهود الدولية لرسم طريق للخروج من أزمة الحكم في ليبيا، وفي هذا السياق، يستمر صراع منخفض الشدة يتميز بالعنف التنافسي المستمر مع سعي الجماعات المتنافسة للسيطرة على البنية التحتية ومناطق العبور وهيئات الدولة، وقد نُفِذت قوات الجيش الوطني الليبي عمليات عسكرية طويلة في بنغازي ودرنة وتسببت في سقوط آلاف القتلى ونشر آلاف الآلاف. وفي أثناء كتابة هذا التقرير كان الجيش الوطني الليبي في خضم هجوم على العاصمة طرابلس، وهو ما يرقى إلى اندلاع الحرب الأهلية الثالثة منذ عام ٢٠١٠.

### سوريا

بحلول ربيع عام ٢٠١٩ بقيت سوريا مقسمة إلى أربع مناطق مختلفة تُسيطر على ثلاث منها توليفة من الجهات الفاعلة المحلية والدولية. في الجزء الغربي الأكثر اكتظاظاً بالسكان والأكثر توسعاً عمرانياً، عاد نظام الرئيس الأسد إلى السلطة، وقد أُتيح ذلك من خلال الدعم النشط الذي قدمته روسيا وإيران اللتان تواصلان لعب الأدوار الأمنية والسياسية والاقتصادية الهامة. وإلى الشمال من حلب، تسيطر جماعات المعارضة الثورية التي تمولها وتسلحها تركيا على منطقة ثانية يجري دمجها بشكل متزايد في الاقتصاد التركي، وفي الوقت نفسه تسطير قوات سوريا الديمقراطية التي يهيمن عليها الأكراد على الشمال الشرقي بدعم من الولايات المتحدة. أما المنطقة الرابعة فتقع في الشمال الغربي وهي تناظر بشكل عام محافظة إدلب وتخضع لسيطرة هيئة تحرير الشام، وهي تنظيم سلفي جهادي.<sup>٤٥</sup> ويعد هذا الجزء الوحيد من سوريا الذي يخلو من أي وجود أجنبي كبير.

<sup>٤٢</sup> يحتفظ داعش بتشكيل تحت الأرض في منطقة حميرين ومخول الجبلية بين محافظات صلاح الدين وديالى وكركوك؛ وفي منطقتي الشراقات والقيارة جنوب الموصل؛ وفي الصحراء الغربية على طول الحدود العراقية السورية.

<sup>٤٣</sup> ملاحظة: لقب «الجيش الوطني الليبي» محل خلاف، إذ يزعم عدد من الضباط والوحدات المتمركزة بشكل أساسي في غرب البلاد أنهم يمثلون الجيش الوطني الليبي لكنهم لا يقبلون قيادة حفتر، بينما تضم قوات حفتر أيضاً عدداً من الميليشيات غير النظامية والقبلية. الاسم الفعلي للقوات التي يقودها حفتر هو «القوات المسلحة العربية الليبية»، وتوحيهاً للباسطة تستخدم الاختصار في النسخة الإنجليزية «LNA».

<sup>٤٤</sup> فايز السراج، الذي يرأس مجلس الرئاسة (السلطة التنفيذية لحكومة الوفاق الوطني)، هو رئيس وزراء ليبيا المعترف به دولياً.

<sup>٤٥</sup> كانت هيئة تحرير الشام تعرف سابقاً باسم جبهة النصرة، وهذا التنظيم هو الذراع المحلي لتنظيم القاعدة وقد صنّفه مجلس الأمن الدولي في حزيران/يونيو ٢٠١٨ كمنظمة إرهابية.

سعت عملية سلام برعاية دولية تقودها الأمم المتحدة إلى تشجيع حل سياسي، لكنها حُجبت تدريجياً لصالح عملية أستانا، وهي منتدى ثلاثي يضم تركيا وروسيا وإيران ويطمح بصورة أكثر تواضعاً إلى إيجاد ترتيبات أمنية على المدى القصير. في حين أن نجاحات نظام الأسد في العامين الماضيين قد وضعت حداً للدعوات إلى رحيله، إلا أن النصر على الأرض لم يؤدِّ بعد إلى القبول الكامل بحكمه من قبل الغرب والعالم العربي، كذلك تواصل العقوبات الغربية عزل النظام السوري. وقد تراجعَ منسوب العنف في البلاد، مع أن النظام، وفي أثناء كتابة هذا التقرير، كان يشن هجوماً جديداً في إدلب، ولا يزال الحل السياسي الدائم بعيد المنال.

## اليمن

قسمت الحرب الأهلية في اليمن البلاد إلى مناطق سيطرة متعددة ومتنافسة ولكل منها نظامها الخاص -وفي بعض الحالات أنظمتها المتعددة -للحكم والأمن والإدارة الاقتصادية. يخضع شمال غرب اليمن إلى سيطرة الحوثيين الذين دخلوا صنعاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ثم انتشروا شرقاً وغرباً وجنوباً في محاولة للسيطرة على البلاد بأكملها وذلك بالتحالف مع الموالين للرئيس السابق علي عبد الله صالح. وقتل الحوثيون صالح وسط تصاعد التوترات الداخلية في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٧، ومنذ ذلك الحين انتقلوا للسيطرة على جميع جوانب الحياة في المرتفعات اليمنية وعلى طول ساحلها الغربي، وقد أصبحوا بارعين في إجبار الشركات والمؤسسات الحكومية وغيرها من الجهات الاقتصادية الفاعلة على التعاون مع سلطات الأمر الواقع في صنعاء.

ظهرت إلى الشرق من صنعاء شبكة من اللاعين العسكريين والقبليين من محافظات الجوف ومأرب وشمال حضرموت كأهم تجمع في هذه المنطقة. يجمع أعضاء هذه الشبكة العلاقات المشتركة مع حزب الإصلاح، الحزب الإسلامي السني الرئيسي في اليمن.

في جنوب اليمن، تتناحر الفصائل المتنافسة على السلطة والشرعية، ويشمل ذلك التكنوقراط وقوات الأمن التابعة لحكومة عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً، وهي تشمل أيضاً شبكة من القوى السياسية والأمنية المرتبطة بالمجلس الانتقالي الجنوبي -الذي نصب نفسه بمثابة حكومة ظل وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإمارات العربية المتحدة -بالإضافة إلى العديد من الجماعات المسلحة التي يقودها السلفيون وتتلقى الدعم من الإمارات. ويشمل أعضاء الأخيرة الانفصاليين والسلفيين، وفي الواقع السلفيين الانفصاليين، والكثير من هذه القوى يصعب تصنيفه. تكُنُّ الشبكات الجنوبية المدعومة من دولة الإمارات العربية المتحدة والإصلاح حقداً عميقاً تجاه بعضهما البعض: في تعز، المدينة التي تمثل خط الجبهة في وسط اليمن، تتصارع القوات التي تدعمها الإمارات العربية المتحدة وحلفاؤها في الإصلاح بشكل دائم، ما يجعل من شبه المستحيل حكم المدينة. وفي حين ما يزال الاتفاق الهش الذي توسطت فيه الأمم المتحدة لتجميد القتال ونزع السلاح في ميناء الحديدة الغربي الرئيسي قائماً، يتواصل القتال في مناطق أخرى من البلاد.

## تطور اقتصادات النزاع في العراق وليبيا وسوريا واليمن

في إجراء تحليل مقارنة لاقتصادات النزاع في العراق وليبيا وسوريا واليمن، بدأنا انطلاقاً من إقرارنا بالاختلافات الكبيرة في تاريخ النزاع في كل بلد. وهناك أيضاً أختلافات كبيرة بين البلدان الأربعة من حيث مؤشرات التنمية والهيكل الاقتصادي، ففي مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، وهو مقياس موزع لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية (الحياة الطويلة والصحة، والمعرفة والتعليم، والمستوى المعيشي اللائق)، احتلت ليبيا المرتبة ١٠٨ من ١٨٩ دولة في عام ٢٠١٧، في حين جاء العراق في المرتبة ١٢٠، وسوريا ١٥٥ واليمن في المرتبة ١٧٨.<sup>٤٦</sup>

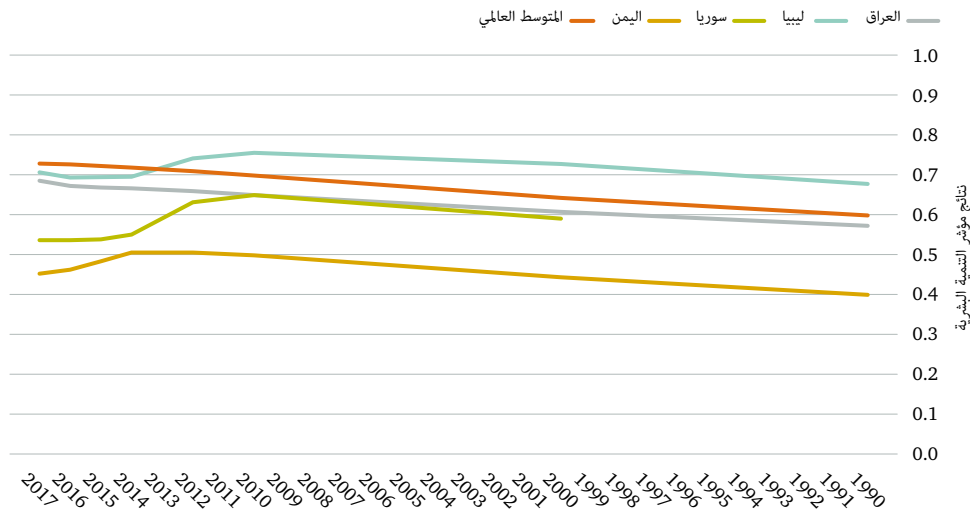
وفي حين أن لإحصاءات الناتج المحلي الإجمالي الرسمي أوجه قصورها،<sup>٤٧</sup> إلا أنها توفر نقطة دخول مفيدة لمقارنة الاقتصادات المعنية وتُوفّر أساساً ثابتاً نسبياً لتلك المقارنة. بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا الغنية بالنفط ٥,٩٧٨ دولار في عام ٢٠١٧، بينما بلغ ٥,٠١٧ دولار في العراق. أما سوريا واليمن فليس لديهما موارد طبيعية بنفس الحجم، وبلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد ٩١٠ دولار فقط في سوريا و١١٠٦ دولار في اليمن في عام ٢٠١٧ (انظر الشكل ٣).<sup>٤٨</sup> كان لهذه الاختلافات تأثير كبير على طبيعة اقتصادات النزاع التي تطورت. وتشكّل عائدات النفط المصدر الأبرز للريوع في العراق وليبيا، أما في سوريا واليمن، فقد أجبر النقص في التمويل المجموعات المتنافسة على تبني مجموعة من استراتيجيات التكيف والبحث عن أشكال بديلة للإيرادات، لا سيما من الأطراف الفاعلة الخارجية.

<sup>٤٦</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (٢٠١٩)، تقارير التنمية البشرية Human Development Reports. <http://hdr.undp.org/en/composite/HDI> (آخر دخول في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>٤٧</sup> من المرجح أن تقلل هذه المجموعات من شأن بعض التدابير وتبالغ في تقدير تدابير أخرى. على سبيل المثال، تكون قدرة هذه التدابير على احتساب الاقتصاد غير الرسمي محدودة على الرغم من أهمية النشاط الاقتصادي غير الرسمي لكل دولة من الدول التي تتناولها هذه الدراسة.

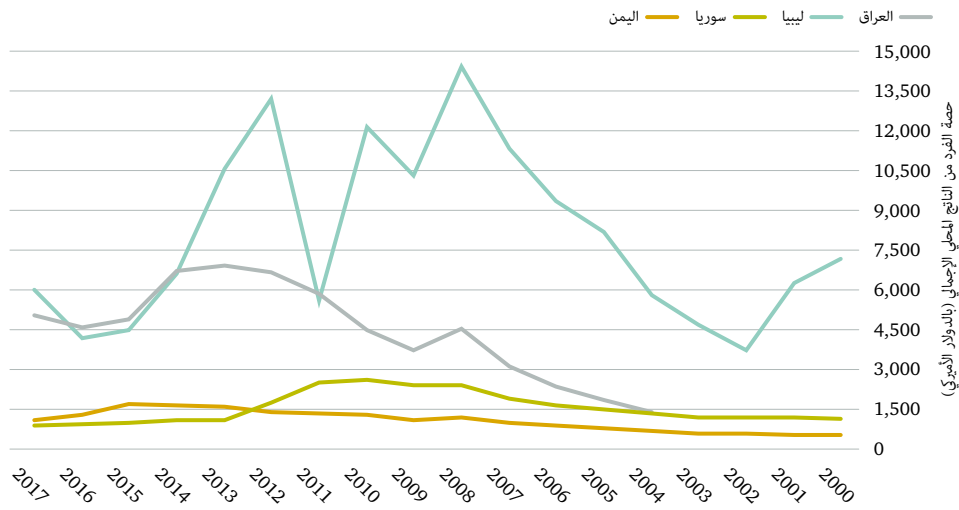
<sup>٤٨</sup> البنك الدولي (٢٠١٩) حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأميركي) <https://data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.pcsp.cd> GDP per capita (current US\$) (آخر دخول في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩) احتسب الرقم الخاص بسوريا من قبل المركز السوري لأبحاث السياسات.

الشكل ٢: نتائج مؤشر التنمية البشرية للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧



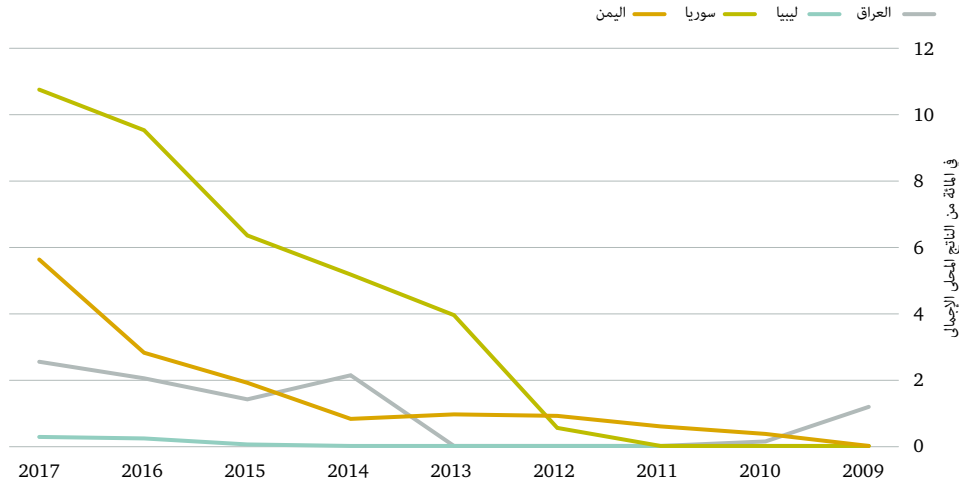
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (٢٠١٩)، «تقارير التنمية البشرية»

الشكل ٣: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧



المصدر: البنك الدولي (٢٠١٧)، «الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)» <https://data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.pcap.cd> (آخر دخول في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩)؛ المركز السوري لأبحاث السياسات (٢٠١٦) مواجهة التفتت، تقرير SCPR <https://www.scpr-syria.org/confronting-fragmentation> (آخر دخول في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩)؛ وحسابات تشاتام هاوس.

الشكل ٤: المعونة الإنمائية الخارجية (ODA) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، للفترة ٢٠١٧-٢٠١٠



المصادر: بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية للعراق وليبيا وسوريا واليمن التي تم الحصول عليها من خدمة التتبع المالي (٢٠١٩) ، <https://fts.unocha.org/> (آخر دخول في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩)؛ بيانات الناتج المحلي الإجمالي للعراق وليبيا واليمن من البنك الدولي World Bank (٢٠١٧)، «الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي)»، <https://data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.pcap.cd> (آخر دخول في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩)؛ بيانات الناتج المحلي الإجمالي في سوريا من المركز السوري لأبحاث السياسات SCPR، (٢٠١٦)، SCPR مواجهة التفتت، تقرير / <https://www.scp-syria.org/confronting-fragmentation/> (آخر دخول في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩) وحسابات تشاتام هاوس.

### اقتصاد النزاع في العراق

يُعدّ العراق أكثر دول العام اعتماداً على النفط. في عام ٢٠١٥، شكّل قطاع النفط والغاز ٥٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العراقي، و٩٩ في المائة من صادرات البلاد، وأكثر من ٩٠ في المائة من إيرادات الحكومة المركزية.<sup>٤٩</sup> وفي الوقت نفسه، لم يخُل اقتصاد العراق من النزاع منذ أربعة عقود، بدءاً من الحرب بين إيران والعراق (١٩٨٠-١٩٨٨)، إلى حرب الخليج الأولى (١٩٩٠-١٩٩١)، والعقوبات الدولية، والغارات الجوية المنتظمة (التسعينيات)، والغزو الذي قادته الولايات المتحدة؛ والاحتلال اللاحق (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، والحرب الأهلية الأولى (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، وصولاً إلى ظهور داعش (٢٠١٣-٢٠١٨)، قيّدت جميعها تطور اقتصاد النزاع في العراق. وعلى الرغم من استعادة الأراضي التي سيطر عليها تنظيم داعش إلا أن الوضع الاقتصادي يتدهور، فقد انخفض الدخل القومي الإجمالي للفرد من ٦٩٠٠ دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٤٧٠٠ دولار في عام ٢٠١٧.<sup>٥٠</sup>

تُعد السيطرة على الدولة العراقية مفتاح الوصول إلى عائدات النفط، ما يسمح للزعماء بالحفاظ على شبكات المحسوبية والتخلص من المعارضين. ومنذ الإطاحة بصدام حسين عام ٢٠٠٣، تنافست النخب السياسية والعسكرية من أجل السيطرة على الدولة ومؤسساتها بغية الوصول إلى الموارد. تسمح استقلالية اتخاذ القرار للمسؤولين السياسيين والأمنيين بمنح العقود لشركاء الأعمال المفضلين والاستفادة من ثقافة المقايضات. وقد استولت شبكات المسؤولين هذه على أجزاء من الاقتصاد غير الرسمي، كما يحافظ القادة السياسيون أيضاً على علاقات مع الجماعات المسلحة التي تفرض الدولة عليها العقوبات، والتي تستدرّ الریوع والضرائب من المهربين ورجال الأعمال غير الرسميين. وتستخدم الأحزاب السياسية الرئيسية (التي تتوزع على امتداد خطوط الهوية الشيعية والسنية والكرديّة) قريبا من الجماعات المسلحة المعترف بها من الدولة (وبالتالي المشرّعة من قبل الدولة) -مثل البشمركة الكرديّة، ووحدات الحشد الشعبي والقوات العشائرية- للإبقاء على نفوذها في اقتصاد النزاع.<sup>٥١</sup>

<sup>٤٩</sup> البنك الدولي (2017) World Bank، العراق: التشخيص القطري المنهجي. Systematic Country Diagnostic 3. شباط/فبراير ٢٠١٧.

<sup>٥٠</sup> مجموعة البنك الدولي World Bank Group (٢٠١٩)، «العراق»، <https://data.worldbank.org/country/iraq> (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>٥١</sup> آغاتور، م. Agator, M. (٢٠١٣)، العراق: نظرة عامة على الفساد ومكافحة الفساد. U4 Anti-Corruption Resource Centre. Overview of corruption and anti-corruption.

يو فور أنتي كورابشن سينتر، إجابة الخير رقم ٣٧٤، منظمة الشفافية الدولية Transparency International

[https://www.transparency.org/files/content/corruptionqas/374\\_Iraq\\_overview\\_of\\_corruption\\_and\\_anticorruption.pdf](https://www.transparency.org/files/content/corruptionqas/374_Iraq_overview_of_corruption_and_anticorruption.pdf) (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

غالباً ما يشغل المسؤولون العراقيون أدواراً سياسية واقتصادية وعسكرية متعددة أو يسيطرون عليها، وهو وضع يوفر فرصاً اقتصادية مربحة في كل من القطاعين العام والخاص. كانت الدولة مفلسة في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية، وبحلول عام ١٩٩٠، حُصِّص العديد من الشركات المملوكة للدولة، ونتيجة لذلك، كان على النظام أن يقيم تحالفات جديدة مع الجهات الفاعلة الاقتصادية التي جرى تمكينها حديثاً. عززت هذه العلاقات ذات المنفعة المتبادلة السوق السوداء وقطاع التهريب، وأنشأت الشبكات الاقتصادية غير الرسمية التي ساعدت العراق على تحمل العقوبات الدولية. تضمنت الشبكات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة: المسؤولون الحكوميون، والأفراد المتحالفون مع النظام البعثي، والشركاء التجاريون الخارجيون، ورجال الأعمال السياسيون ورجال الأعمال المحليون، والزعماء العشائريون والعاملون في قطاع النفط.

في التسعينيات، دفعت العقوبات الدولية المفروضة على صادرات النفط نظام صدام حسين البعثي إلى إنشاء طرق بديلة للتهريب عبر الأردن وسوريا وتركيا (وهي ممارسة معروفة باسم «تجارة سائقي الشاحنات»)، فضلاً عن طرق التهريب البحري عبر الخليج الفارسي. وأصبح المشاركون في هذه التجارة يُعرفون باسم «قطط الحصار». كذلك وُفِّر الاقتصاد غير الرسمي دخلاً للعديد من الجنود الذين تلقوا تدريبات قتالية والذين يُقدَّر عددهم بنحو ٢٠٠,٠٠٠ مقاتل عادوا من الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج ولكنهم لم يتمكنوا من العثور على عمل. واليوم، لا يزال قدامى المحاربين (وكذلك العمال من الطبقة الدنيا) مرتبطين بشكل وثيق بالتهريب، وغالباً ما يعملون كسائقي شاحنات في قطاع أصبح أكثر خطورة. يتطلب عبور طرق التهريب وجود علاقة مع طيف من القوى المسلحة، وقد كُشِف صعود داعش في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ عن مدى ترسُّخ اقتصاد النزاع، فقد انخرط تنظيم الدولة الإسلامية في ممارسات اقتصادية مشابهة لتلك التي بدأت خلال العهد البعثي - حتى أنه استخدم العديد من الموالين للبعثيين الذين لديهم خبرة مع النظام كمستشارين اقتصاديين حكوميين. وبحلول عام ٢٠١٤، أصبح تنظيم الدولة الإسلامية أغنى منظمة إرهابية «في التاريخ» بعد احتلاله لما يقرب من ثلث أراضي العراق في غضون أشهر، وبلغ حجم الأعمال السنوية للتنظيم ما يُقدَّر بملياري دولار وُقِّرت للتنظيم السلفي الجهادي أموالاً غير مسبوقة دعمته في قتاله ضد القوات المسلحة العراقية وحلفائها الدوليين.<sup>٥٢</sup>

يعزو العديد من صنّاع السياسات والكتّاب الصعود السريع لداعش إلى تحكُّمها باقتصاد نزاع «جديد» يعتمد على عائدات سياسات تهريب النفط والغاز والضرائب، إلا أن هذه الفكرة خاطئة، فوجود الأطراف الفاعلة الرئيسية في اقتصاد النزاع، فضلاً عن البنية العامة له، سبق تنظيم داعش وحتى الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، وبدلاً من ذلك فإن للشبكات الاقتصادية الحالية جذورها في فترة ما بعد الحرب بين إيران والعراق. لقد استولى تنظيم داعش على هذه الشبكات ببساطة من خلال الاستيلاء على بيئة التشغيل وتوظيف البعثيين والتجار ذوي الخبرة في استخدام طرق الإتجار والتجارة. ومنذ انهيار داعش أصبحت السيطرة على مثل هذه الشبكات مجرداً، فالآن يترجَّح مزيج من القوى المسؤولة بشكل مشترك عن هزيمة داعش - وحدات الحشد الشعبي والبيشمركة والقوات العشائرية والأفراد في القوات المسلحة بوزارتي الدفاع والداخلية - من نفس طرق التجارة والتهريب.

## اقتصاد النزاع في ليبيا

يعتمد الاقتصاد الليبي اعتماداً كبيراً على المواد الهيدروكربونية: تشير التقديرات إلى أن ٩٦ في المائة من إيرادات الدولة جاءت من بيع النفط والغاز في عام ٢٠١٣،<sup>٥٣</sup> ما يجعل الاقتصاد معرّضاً بدرجة كبيرة للتقلبات في أسعار النفط والغاز العالمية. ومنذ عام ٢٠١٠، استنسخت الحكومات المتعاقبة سياسات عهد القذافي المتمثلة في الخدمات الاجتماعية المجانية أو المدعومة من الدولة، لكنها تحالفت على القيود القانونية المفروضة على الإنفاق العام للقيام بذلك شارك ما يقدر بنحو ٢٥,٠٠٠ مقاتل في الانتفاضة ضد القذافي، لكن يعتقد أن عشرة أضعاف هذا الرقم قد تلقوا مدفوعات بكونهم من «الثوار» اعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٣، أكدت الحكومة أنها ستواصل سداد هذه المدفوعات،<sup>٥٤</sup> ومع ذلك فقد ثبت أن الإنفاق المنفصل على رواتب القطاع الحكومي لا يمكن تحمله على نحو متزايد: فقد انخفضت أسعار النفط العالمية كما أعيق إنتاج النفط الليبي بسبب الحصار الكبير لحقول النفط الشرقية. واستجابةً لهذا الواقع، استفادت الدولة من احتياطياتها من العملات الأجنبية لتغطية العجز بين الإنفاق الحكومي وإيرادات الدولة. ووفقاً للبنك الدولي، انخفضت احتياطيات ليبيا من ١١٥ مليار دولار في عام ٢٠١١ إلى حوالي ٧٥ مليار دولار في عام ٢٠١٧.<sup>٥٥</sup>

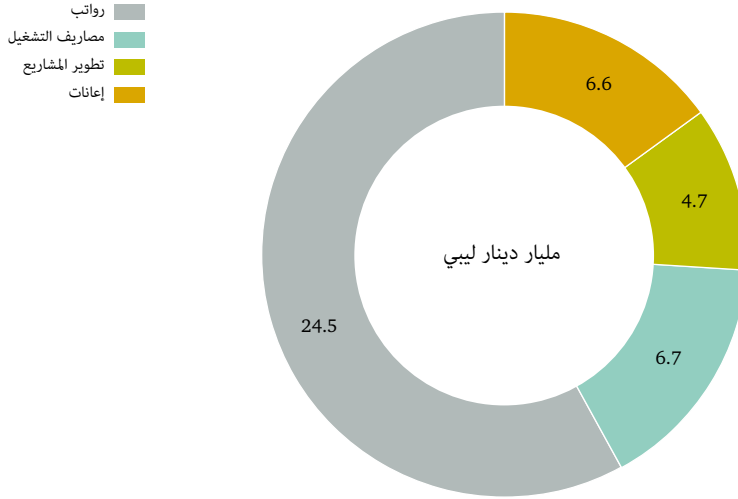
<sup>٥٢</sup> باغليري، ج. I. Pagliery. (٢٠١٥). داخل آلة حرب داعش التي تبلغ ملياري دولار Inside the \$2 billion ISIS war machine. سي إن إن موني CNN Money. ١١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٥. <https://money.cnn.com/2015/12/06/news/isis-funding/index.html>.

<sup>٥٣</sup> صندوق النقد الدولي (٢٠١٣). International Monetary Fund. ليبيا: مشاورات المادة الرابعة ٢٠١٣. *Libya: 2013 Article IV Consultation*. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 13/150. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي. 40624 Article-IV-Consultation-40624. <http://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Libya-2013-Article-IV-Consultation-40624> (آخر دخول في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨).

<sup>٥٤</sup> سانت جون، ر. ب. St. John, R. B. (٢٠١١). ليبيا: الاستمرارية والتغيير *Continuity and Change*. أكسفورد: روتلج. ص. 125.

<sup>٥٥</sup> ملاحظة: هذا لجميع احتياطيات الدولار الأمريكي باستثناء الذهب. البنك الدولي (٢٠١٩). «مؤشرات التنمية العالمية». *World Bank (2019), World Development Indicators*. <https://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators> (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

الشكل ٥: الميزانية الليبية، ٢٠١٨



المصدر: البنك المركزي الليبي (٢٠١٨) www.cbl.gov.ly

تُوِّجَ معظم ثروات ليبيا من النفط والغاز عبر قنوات الدولة، ما يجعل السيطرة على الدولة نفسها الهدف الرئيسي للجهات الفاعلة المتنافسة. وتبدو آثار اقتصاد النزاع واضحة في ميزانية ليبيا لعام ٢٠١٨، إذ تُمثِّل رواتب القطاع الحكومي ٥٧ في المائة من الميزانية المتفق عليها؛ هذا بالمقارنة مع ما يقدر بنحو ١٧ في المائة في عام ٢٠١٠، قبل الإطاحة بنظام القذافي.<sup>٥٦</sup> ومع ذلك فإن الزيادة تستثني إنفاق السلطات المنافسة في شرق البلاد التي لا تأخذها البيانات الرسمية في الحسبان.<sup>٥٧</sup> وما تزال معظم الجماعات المسلحة تتقاضى رواتبها من الدولة، ما يجعل الحكومة الليبية تتفرد بصفة الحكومة التي تموّل حربها الأهلية.

كما هو مبيّن بالتفصيل لاحقاً، تطوّر تشدُّم الدولة الليبية إلى منافسة للسيطرة على مؤسسات الدولة والأصول ومصادر الإيرادات، وفي غمرة المعركة بين الفاعلين السياسيين، فرض مصرف ليبيا المركزي قيوداً على الإنفاق الهائل لاحتياجات ليبيا من العملات الأجنبية. ومع ذلك واجهت استقلالية مصرف ليبيا المركزي الكثير من المعوقات الناجمة عن بيئة أمنية شديدة التقلب.

أصبح الاحتياطي في الواردات جزءاً مهماً من اقتصاد النزاع في ليبيا، إذ أوجد التباين المتزايد بين السعر الرسمي للدينار وسعر السوق السوداء فرصاً كبيرة للمراجعة وذلك حتى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ عندما فُرضت الرسوم على الحصول على العملات الأجنبية (التي يحتكر مصرف ليبيا المركزي احتكارها) لاستيراد البضائع. ومثلما هو مبيّن بالتفصيل في الإطار التوضيحي ٢، أصبح الاحتياطي في الواردات فرصة كبيرة لتوليد الإيرادات لشبكات من المستغلين-التي تشمل مباشرة، من بين أطراف أخرى، الجماعات المسلحة التي استغلت قسراً وبصورة تعاونية، امتيازاتها في الحصول على العملات الأجنبية. بالإضافة إلى المراجعة النقدية، يستخدم المستثمرون خطابات اعتماد مستندية مزيفة من أجل استيراد البضائع لتحويل مبالغ كبيرة من الأموال إلى خارج البلاد. في بعض الأحيان تكون قيمة البضائع المستوردة أقل من القيمة الموثقة في خطاب الاعتماد، وفي أحيان أخرى لا تُستورد أي سلع على الإطلاق. في عام ٢٠١٧، فتح مصرف ليبيا المركزي ما تصل قيمته إلى ١١,٢ مليار دينار (٨ مليارات دولار) في صورة خطابات اعتماد مستندية للواردات، وما يزال مدى تحويل مسار هذه الأموال غير واضح، وزعم مكتب تدقيق الحسابات الليبي أنه توصل إلى تحديد ما يزيد عن ٥٧٠ مليون دولار في خطابات اعتماد احتيالية في ١١ شهراً من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بناءً على السجلات التي قام بمراجعتها، لكنه مُنِع منذ ذلك الحين من الوصول إلى قاعدة بيانات مصرف ليبيا المركزي التي تحتفظ بسجلات خطابات الاعتماد.<sup>٥٨</sup>

ما تزال معظم الجماعات المسلحة تتقاضى رواتبها من الدولة، ما يجعل الحكومة الليبية تتفرد بصفة الحكومة التي تموّل حربها الأهلية

<sup>٥٦</sup> شامي، ر. Cahmi R.، الدرويش، أ. Al-Darwish، سيفيك، س. Cevik، شاراب، ج. Charap، جورج، س. George، غاريسيا، ب. Gracia، غراي، س. Gray، وباتانايك، س. Pattanayak، ليبيا ما بعد الثورة: التحديات والفرص Libya beyond the Revolution: Challenges and Opportunities، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩)، <https://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2012/1201mcd.pdf> (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩)، وزاتية، س. Zaptia، (٢٠١٨) الكشف عن ميزانية ٢٠١٨ بقيمة ٤٢,٥ مليار دينار، Details of 2018 LD 42.5 bn budget revealed أول ميزانية يتم الاتفاق عليها دون وساطة دولية 'First budget to be agreed without international mediation'، ليبيا هيرالد، ١١ أيار/مايو ٢٠١٨، <https://www.libyaherald.com/2018/05/11/details-of-2018-ld-42-5-bn-budget-revealed-first-budget-to-be-agreed-%20%20without-international-mediation> (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>٥٧</sup> قال محافظ مصرف ليبيا المركزي -شرق- علي البحري في آذار/مارس ٢٠١٩ إن مصرف ليبيا المركزي قد جمع ٣٢ مليار دينار ليبي (٣٣ مليار دولار) من خلال إصدار سندات للبنوك التي يقع مقرها في شرق ليبيا منذ عام ٢٠١٤. وهذه الأموال، بالإضافة إلى أموال والتزامات الحكومة المؤقتة في شرق ليبيا (غير المعترف بها)، ليست مدرجة في أرقام مصرف ليبيا المركزي في طرابلس.

<sup>٥٨</sup> ديوان المحاسبة الليبي (٢٠١٧)، التقرير العام لسنة ٢٠١٦، ص. ١٣٤، <http://audit.gov.ly/home/pdf/LABR> pdf، آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩.

تعرّض نظام دعم الوقود السخّي في ليبيا لإساءة الاستخدام على نطاق واسع من قبل الأطراف الفاعلين الفاسدين والمهربين، وأصبح تهريب الوقود المكرر (ينبغي عدم الخلط بينه وبين تهريب النفط الخام) مُربحاً في اقتصاد النزاع في البلاد. وبحسب مكتب التدقيق الليبي فإن حوالي ثلث المنتجات النفطية المكررة من شبكة توزيع الوقود الرسمية يتم تحويل مساره.<sup>69</sup> في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قال رئيس مكتب التحقيقات التابع للنائب العام الليبي في مؤتمر صحفي إن تهريب الوقود كلف الدولة ٥ مليارات دينار (٣,٣ مليار دولار) خلال فترة غير محددة.<sup>70</sup> و خلال الحقبة السابقة، ساهمت الإعانات الحكومية للسلع الأساسية مثل القمح والدقيق في التجارة عبر الحدود في المغرب العربي والساحل، ما أرسى الأساس للنشاط الاقتصادي غير الرسمي وتطوير مسارات الإتجار غير المشروع.

يُعدّ تهريب البشر والإتجار بهم، والذي يستحوذ على أكبر قدر من الاهتمام خارج ليبيا، جزءاً أساسياً من السوق غير المشروعة للبلاد. أصبحت الجماعات المسلحة على الساحل الشمالي الغربي، ضالعة بشكل مباشر في مثل هذه الأنشطة نتيجة لسيطرتها على مواقع نقاط الانطلاق ومراكز الاحتجاز. في مناطق أخرى من البلاد، من الصعب جداً على مُهزّي البشر العمل بدون أن يدفعوا للجماعات المسلحة لقاء الحماية أو دون الخضوع للمطالبات بدفع الضرائب على حركة الأشخاص. كذلك يشكّل فرض ضرائب على تدفق الأشخاص شكلاً مهماً من أشكال الدخل للجماعات المسلحة في جنوب ليبيا. وقد بلغت عائدات تهريب البشر ذروتها في عام ٢٠١٦ لتصل إلى نحو مليار دولار وفقاً لتقديرات تشاتام هاوس.<sup>71</sup> ومع ذلك، فمنذ منتصف عام ٢٠١٧، انخفضت عمليات عبور البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير ومن المحتمل أن تنخفض عائدات مُهزّي البشر في المقابل.<sup>72</sup>

### اقتصاد النزاع في سوريا

كان الاقتصاد السوري قبل اندلاع النزاع من بين أكثر الاقتصادات تنوعاً في الشرق الأوسط، واعتمد على مزيج من القطاعات بما في ذلك الطاقة والزراعة والتجارة والنقل والتصنيع،<sup>73</sup> إلا أن سنوات من النزاع العنيف كانت كفيلاً بتغيير هذه الصورة. واليوم، تساهم الخدمات الحكومية والزراعة بنسبة تصل إلى ٤٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٠. وبعد أن كانت صادرات النفط ذات يوم تمثل حصة ملموسة في كل من إيرادات الحكومة (ثلث ميزانية عام ٢٠١٠) وإيرادات العملات الأجنبية (حوالي ٢٥ في المائة)، إلا أن مساهمتها في الاقتصاد أصبحت الآن أقل بكثير مما كانت عليه. في عام ٢٠١٧ كان ما يقرب من ٦٤ في المائة من السوريين العاملين يعملون في القطاع العام؛ مقارنةً بحوالي ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٠.<sup>74</sup>

أدى النزاع إلى انخفاض كبير في إيرادات الصادرات، إذ انخفضت من ١٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلى أقل من ٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧. وقد تسبب هذا بأزمة في العملة الأجنبية مع عواقب اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة، تمكّن النظام من الاستمرار في توفير فرص العمل، وكذلك الخدمات الحكومية الأساسية للمقيمين داخل مناطق سيطرته.

في عام ٢٠١٦، قدّرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) الناتج المحلي الإجمالي لسوريا بنحو ٢٥ مليار دولار، أي أقل من نصف مستواه (٦٠ مليار دولار) في عام ٢٠١٠، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي كل عام منذ عام ٢٠١١، إذ قدّرت الإسكوا الخسائر الاقتصادية الإجمالية بحلول نهاية عام ٢٠١٦ بنحو ٣٢٨ مليار دولار مؤرّعة بين ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار خسائر في الرصيد الرأسمالي و ٢٢٨ مليار دولار خسائر في الناتج المحلي الإجمالي التراكمي. وفي حين لا تخبرنا هذه الأرقام الاقتصادية الكلية الكثير عن العنف على الأرض، إلا أنها تقدم لمحة سريعة عن مدى عمق تأثير سوريا.

تقلصت ميزانية الحكومة السورية بشكل كبير في السنوات السبع الماضية من حوالي ١٨ مليار دولار في عام ٢٠١١ إلى ٩ مليارات دولار في عام ٢٠١٨، وفي الواقع كانت النفقات الحكومية الفعلية أقل من ذلك، إذ إن نصف الميزانية فقط نُفقت في السنوات الأخيرة.

<sup>69</sup> يقول ديوان المحاسبة الليبي إن ليبيا أنفقت ٣٠ مليار دولار على دعم الوقود خلال خمس سنوات وأن ٣٠ في المئة من المنتج تم تحويل مساره. أسعد، أ. (٢٠١٧)، «ديوان المحاسبة: أنفقت ليبيا ٣٠ مليار دولار على دعم الوقود خلال خمس سنوات»، *Libya Observer*، ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، <https://www.libyaobserver.ly/economy/audit-bureau-libya-spent-30-billion-fuel-subsidies-five-years> (آخر دخول في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨).  
<sup>70</sup> يوتيوب (٢٠١٧) «المؤتمر الصحفي لرئيس مكتب التحقيقات لدى مكتب النائب العام في ليبيا الصديق الصور» (بالعربية) <https://www.youtube.com/watch?v=QAANEAI22E> (آخر دخول في ١ آذار/مارس ٢٠١٨).

<sup>71</sup> إيتون. (٢٠١٨) *Libya's War Economy*.  
<sup>72</sup> ميكاليف، م. (٢٠١٩)، *Micallef, M.*، تحطّم حزام نقل الحركة البشرية: تقييم انهيار صناعة تهريب البشر في ليبيا ومنطقة الساحل الوسطى والمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. *The Human Conveyor Belt Broken: Assessing the Collapse of the Human-Smuggling Industry in Libya and the Central Sahel*.  
[https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2019/04/Global-Initiative-Human-Conveyor-Belt-Broken\\_March-2019.pdf](https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2019/04/Global-Initiative-Human-Conveyor-Belt-Broken_March-2019.pdf) (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>73</sup> مع ذلك فإن صادرات النفط تمثل حصة ملموسة في كل من إيرادات الحكومة (حوالي ثلث إيرادات الميزانية في عام ٢٠١٠) وإيرادات العملات الأجنبية (حوالي ٢٥ في المئة). ومع اتساع رقعة النزاع، كان هذا التنوع النسبي بمثابة العامل المساعد الذي مكّن النظام من شراء الوقت خلال العامين الأولين من النزاع.  
<sup>74</sup> حساب من قبل أحد المؤلفين. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء السوري (٢٠١٨)، الملخص الإحصائي ٢٠١٨، <http://cbssy.sy/>.



لمواجهة النقص في التمويل، قدم النظام للشخصيات الموالية إمكانية الحصول المتميز على العقود الحكومية والأراضي والاستيراد والتصدير مقابل الدعم المالي والعسكري. ومن خلال ذلك، مكّن النظام بعض الشخصيات (بما في ذلك بعض المقيمين في لبنان المجاور) بهدف تجاوز العقوبات الغربية. وبغية الوصول إلى الموارد في مناطق البلاد التي لم تعد خاضعة لسيطرته، جند النظام وسطاء جدد لإدارة علاقاته مع داعش وغيرها من الجماعات وضمان إمدادات ثابتة من الطاقة والمنتجات الغذائية من الشمال الشرقي (حيث تقع هذه الموارد). كما أُطلق أيدي ميليشياته لنهب المناطق التي انتزعت من المعارضة.<sup>٦٥</sup>

استفاد النظام من الدعم المتواصل من إيران وروسيا، أبرز حلفائه من الدول الأجنبية. على سبيل المثال، قَدّمت إيران إمدادات نفط بقيمة ٣,٦ مليار دولار وما قيمته ٢ مليار دولار<sup>٦٦</sup> من المنتجات الأخرى (على الرغم من أن فرض الولايات المتحدة عقوبات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ على شحن النفط إلى سوريا خفّض هذه الإمدادات). كما استفاد النظام السوري من المساعدات الإنسانية للتعويض عن النقص في التمويل والإمدادات وتمويل الشركات المملوكة للدولة. وقُدّرت المساعدات الإنسانية المتدفقة إلى سوريا بنحو ٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨.<sup>٦٧</sup>

دمرت الحرب الأهلية شبكات الأعمال والتجارة الحالية في حين شجعت التوسع الكبير للأنشطة والشبكات غير القانونية وغير الرسمية. أصبحت الأنشطة الجديدة مثل الاختطاف من أجل الحصول على فدية من المصادر الهامة لإيرادات الجهات الفاعلة الإجرامية. ومن غير المستغرب أن الحرب حولت الموارد المالية بعيداً عن الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي. وقد شمل ذلك، على سبيل المثال، زيادة استخدام الشبكات المالية غير الرسمية مثل نظام الحوالة الذي اعتمد عليه سكان المناطق التي يسيطر عليها الثوار في أعقاب انسحاب القطاع المصرفي الرسمي من تلك المناطق. ولا يزال تقسيم البلاد إلى مناطق سيطرة مختلفة يوفر فرصاً للتهريب وكذلك للمراجعة بين مختلف الأسواق المجزأة. ومع ذلك، أصبحت أنشطة مثل النهب والخطف والاتجار في الآثار أقل انتشاراً في العام الماضي مع انخفاض حدة النزاع. كان لتخفيض عدد حواجز التفتيش، وكذلك انخفاض عدد الرجال الذين ينضمون إلى الميليشيات، تأثير مماثل، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها النظام.<sup>٦٨</sup>

## اقتصاد النزاع في اليمن

كان اقتصاد اليمن قبل النزاع يعتمد على مبيعات النفط والغاز التي شكلت ما يقرب من ٧٠ في المائة من عائدات الدولة في عام ٢٠١٤. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد تراجع إلى النصف منذ ذلك الحين.<sup>٦٩</sup> ومن الصعب الحصول على بيانات دقيقة عن التكوين الحالي للاقتصاد، لكن التقديرات المتاحة للعموم تشير إلى أن الزراعة شكّلت في عام ٢٠١٧ ما يصل إلى ٢٤ في المائة من النشاط الاقتصادي، وشكّلت الصناعة ١٤ في المائة، والخدمات ٦٢ في المائة. ويُعتقد أن أكثر من ٨٠ في المائة من الناس يعيشون في حالة فقر.<sup>٧٠</sup>

تدعم الأنظمة والشبكات الهجينة الجديدة التي تشمل مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والجهات الفاعلة غير المشروعة في التجارة الاقتصاد اليمني بصورة متزايدة، كما تضمن هذه الهياكل في الوقت نفسه استمرار توريد السلع الأساسية مع تفاقم القيود التجارية الناجمة عن النزاع. ومع ذلك، على الرغم من المنافسة العنيفة بين الفاعلين، برز اقتصاد نزاع صاحب منذ عام ٢٠١٤، إذ يتعاون خصوم ظاهريون مع بعضهم البعض لتسهيل التجارة المشروعة وغير المشروعة. هناك أدلة قوية على أن تجارة الأسلحة النشطة ما زالت تجري بين كاتونات مختلفة من السيطرة، حيث تتوفر الأسلحة التي يقدمها التحالف الذي تقوده السعودية للبيع في أسواق الأسلحة داخل الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون. كما يجري تداول القات - الأوراق شبه المخدرة التي مُصّغ في جلسات اجتماعية- بحرية عبر الحدود الداخلية، ويتوفر الحليب

<sup>٦٥</sup> لوند، أ. (٢٠١٧) Lund, A. (2017), ميليشيات حلب أصبحت اختباراً رئيسياً للأسد. Aleppo militias become major test for Assad, 15 نيو هومانيتريان The New Humanitarian ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٧.

<sup>٦٦</sup> <https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/aleppo-militias-become-major-test-assad/٢٢/٠٦/٢٠١٧> (آخر دخول في ١٦ مايو ٢٠١٩).

<sup>٦٧</sup> ١٥ سوريا ريبورت. The Syria Report. (٢٠١٥). «صحيفة وقائع: العلاقات الاقتصادية بين سوريا وإيران منذ ٢٠١٣ - تموز/يوليو ٢٠١٥». Factsheet: Syria-Iran Economic Relations Since ٢٠١٣, ١٣, ٢٠١٣.

<sup>٦٨</sup> July 2015, <https://syria-report.com/library/economic-data/factsheet-syria-iran-economic-relations-2013> (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>٦٩</sup> Humanitarian aid contributions. <https://fts.unocha.org>. «مساهمات المساعدات الإنسانية».

<sup>٧٠</sup> ١٥ سوريا ريبورت. The Syria Report. (٢٠١٨). «أمرء الحرب يندمجون بشكل متزايد في الاقتصاد الرسمي في سوريا» Warlords Increasingly Integrating into Syria's Formal Economy, 15 May 2018, <https://syria-report.com/>.

<sup>٧١</sup> [News/economy/warlords-increasingly-integrating-syria%E2%80%99s-formal-economy](https://www.thenewhumanitarian.org/news/economy/warlords-increasingly-integrating-syria%E2%80%99s-formal-economy) (آخر دخول في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>٧٢</sup> يقدر البنك الدولي أن إجمالي الناتج المحلي لليمن بلغ ٣١,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧، مع انخفاض الناتج الاقتصادي بنسبة ٥,٩ في المائة على مدار العام، ما زاد من الانكماش ثنائي الرقم في الاقتصاد في عام ٢٠١٥ (-١٦,٧ في المئة) وعام ٢٠١٦ (-١٣,٦ في المئة). انظر البنك الدولي World Bank (٢٠١٨). المشهد الاقتصادي لليمن Yemen's Economic Outlook - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

<sup>٧٣</sup> <http://pubdocs.worldbank.org/en/547461538076992798/mpo-am18-yemen-yem-9-14-kc-new.pdf> (آخر دخول في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>٧٤</sup> المرجع نفسه.

والعصائر من المملكة العربية السعودية على نطاق واسع في محلات السوبر ماركت في صنعاء. في الوقت نفسه، انخرط الحوثيون وحكومة اليمن في معركة للسيطرة على المؤسسات التي تدير الاقتصاد اليمني، وأهمها المصرف المركزي اليمني.

سمح استيلاء الحوثيين على صنعاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لهم بالسيطرة على مؤسسات الدولة الرئيسية - لا سيما تلك المؤسسات التي تحظى بتدفقات إيرادات يمكن استخدامها لدعم المجهود الحربي. وفي الآونة الأخيرة، سعى الحوثيون للسيطرة على الدعامات الرئيسية للاقتصاد، بما في ذلك استيراد وتوزيع السلع الأساسية، وخاصة الوقود، عن طريق التجار الذين يتمتعون بامتيازات خاصة لدى القيادة الحوثية. واستغل الحوثيون الحرب وموقع هيمنتهم - الذي تحقق من خلال العنف وغيره من التدابير القمعية - لدمج الدولة والاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي في نظام يسمح لهم بمواصلة النزاع مع إثراء قيادتهم في آنٍ معاً. أتبع الحوثيون نهجاً شراً بشكل متزايد تجاه القطاع الخاص، فقد استولوا على الأصول وأجبروا الشركات على دفع ضرائب باهظة إلى سلطات الأمر الواقع في صنعاء، ولم يكن هناك أي أعمالٍ في مأمنٍ من ذلك، بدءاً بالقطاعات ذات العائدات المرتفعة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمستحضرات الصيدلانية وصولاً إلى بسطات بيع الفواكه والخضروات والقات في الأسواق المحلية وبغية تسيير أعمالهم، أدرك رجال الأعمال داخل وخارج اليمن أنهم بحاجة إلى تطوير علاقات تجارية مع القيادة السياسية أو العسكرية.<sup>٧١</sup>

أتبع الحوثيون نهجاً شراً بشكل متزايد تجاه القطاع الخاص، فقد استولوا على الأصول وأجبروا الشركات على دفع ضرائب باهظة إلى سلطات الأمر الواقع في صنعاء

يُعد كل من مينائي عدن والمكلا ممرين لأنواع مختلفة من التجارة، ولا سيما بالنسبة لحركة الشحن بين القرن الأفريقي وشرق شبه الجزيرة العربية وآسيا؛ وفي الآونة الأخيرة للحاويات التي تدخل اليمن. كذلك يُعد الجنوب نقطة عبور مهمة للبضائع المهربة. في الفترة التي سبقت الحرب، دخلت مجموعة متنوعة من البضائع من المخدرات إلى الأسلحة إلى مركبات الطرق الوعرة محافظة المهرة عن طريق البحر والبر (براً عن طريق عمان، وذلك غالباً بعد تهريبها من الإمارات العربية المتحدة). كما لعب المهربون في المهرة دوراً مهماً في القطاع غير الرسمي لتحويل الأموال حيث قاموا بنقل كميات كبيرة من الأموال نقداً من الإمارات العربية المتحدة إلى شمال اليمن.<sup>٧٢</sup> وخدمت شبكات التهريب في شبوة وحضرموت بمثابة جسر بين مهربي الأسلحة والمخدرات والبشر في منطقة القرن الأفريقي ولا سيما الصومال وجيبوتي.<sup>٧٣</sup>

ومن بين المصادر الأخرى للدخل، الاستيلاء على الأسلحة والوقود وغيرها من المواد التي تقدمها المملكة العربية السعودية. كان سوق الأسلحة شديد السيولة منذ بدء الحرب مع وجود أسلحة لا يمكن توفيرها إلا من قبل السعوديين (على سبيل المثال بندق ستاير النمساوية) متاحة للبيع في صنعاء. كذلك أبرم التجار المحليون عقوداً مربحة مع الجيش لتوفير الوقود والغذاء والنقل. وتشير التقارير الإعلامية إلى أن هؤلاء التجار، وكذلك القادة العسكريين المحليون، يضحون قيمة هذه العقود لتحقيق مكاسب شخصية؛ كما تباع تلك المواد الغذائية والوقود إلى السوق المحلية بأسعار مرتفعة وغالباً لصالح الحوثيين. ومن المسلم به على نطاق واسع أن الأفراد المشاركين في هذه الممارسات يدركون أنهم يقوضون المجهود الحربي الإجمالي بشكل فعال، وكما هو الحال في الشمال الذي يسيطر عليه الحوثيون، يُنظر إلى واردات الوقود على أنها مصدر إيرادات رئيسي.

<sup>٧١</sup> عملت الشركات التابعة للحوثيين أيضاً على تعزيز السيطرة على النظام المصرفي وشبكات تحويل الأموال الرسمية/غير الرسمية التي تسمح للعملة بالمرور إلى داخل البلاد وخارجها. تمثّلت إحدى الركائز الرئيسية لإيرادات الحوثيين في سيطرتهم على ميناء الحديد المطال على ساحل البحر الأحمر، وكذلك الخناق المتزايد الذي فرضته الشركات التابعة لهم على التجارة الداخلية، وخاصة الوقود. يفرض المهربون الحوثيون على الميناء رسوماً جمركية على السفن القادمة كما يفرضون رسوماً على السفن لنفريغ البضائع. وفي المجمل، يوفر الميناء للحوثيين ما يصل إلى ٥٠٠٠٠٠٠٠ مليون دولار من الإيرادات سنوياً. كما تُفرض ضرائب على السلع أيضاً عند بيعها في السوق المحلية.

<sup>٧٢</sup> وفقاً لمصدر سري، استُخدمت هذه الشبكات لتوفير التمويل لكل من الحوثيين والقاعدة، مقابلة لتشاتام هاوس، تم حجب الموقع، كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٨.

<sup>٧٣</sup> يستند هذا التأكيد إلى مقابلات متعددة أجريت خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. حُجّبت الأسماء والمواقع التي تضمنتها المقابلات لحماية المصادر السرية.

## ٣. اقتصادات النزاع الفرعية

ركزت تحليلات اقتصادات النزاع حتى الآن في معظمها على الديناميات على مستوى الدولة، بينما أشارت الدراسات الأكاديمية أيضاً إلى أن اقتصادات النزاع الوطني ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بالاقتصادات عبر الوطنية أو اقتصادات النزاع الإقليمية.<sup>٧٤</sup> إلا أن الاهتمام الذي أُولى لتطور اقتصادات النزاع على المستوى دون الوطني كان أقل. يركز هذا الفصل على اقتصادات النزاع الفرعية المحددة تبعاً للموقع ولكنها مدمجة بالطريقة نفسها في مجريات النزاع الإقليمية وعبر الوطنية.

يكشف التحليل المقارن للعراق وليبيا وسوريا واليمن عن وجود ثلاثة أنواع مميزة من الاقتصاد الفرعي للنزاع: العواصم؛ مناطق العبور والمناطق الحدودية؛ والمناطق الغنية بالنفط. وتتباين قيمة وأنواع الريوع المستخلصة وأنواع وشدة العنف المرتبط بهذه الريوع بحسب الاقتصاد الفرعي. في المدن الكبرى، تُستمد الريوع من السيطرة على مؤسسات الدولة والتعامل مع مؤسسة الدولة كمورد يوفر مجموعة متنوعة من الأصول ومصادر الإيرادات وإسناد المناصب بالمحسوبة. وفي مناطق العبور والمناطق الحدودية، تتركز الريوع حول فرص المراجعة وفرض الضرائب على البضائع والأشخاص. أما في المناطق الغنية بالنفط، تتحصّل الريوع من خلال مبيعات النفط (عادة كضرائب على بيع المنتجات النفطية وذلك في حالة الجماعات المسلحة) وهي تعتمد على السيطرة المادية على المنطقة (على الرغم من أن مستوى الضرائب الممكن تحقيقه يعتمد على مدى سيطرة الجهات الفاعلة المختلفة على امتداد سلاسل التوريد المجزأة في كثير من الأحيان).

يستكشف هذا الفصل كيف تقوم الأنواع الثلاثة من الاقتصاد الفرعي للنزاع بتكييف النشاط الاقتصادي المحلي بطرق مختلفة وتحديد ما إذا كان ذلك ينطوي على استخدام العنف. ومن خلال التحليل المقارن تُبيّن أن لكل نوع من أنواع الاقتصاد الفرعي للنزاع مجموعة مميزة من الخصائص وديناميات التشغيل. بدلاً من إجراء مقارنات دون وطنية لاقتصادات النزاع داخل بلد واحد من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - كما هو شائع في كل من الحقلين الدراسي والسياسي - نذهب إلى القول إن المقارنات عبر الوطنية في أنواع الاقتصاد الفرعي من المرجح أن تكشف عن أنماط قابلة للتعميم يمكن تطبيقها على بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وربما على بلدان أخرى متأثرة بالنزاع. على سبيل المثال، تُعد أوجه الشبه بين الاقتصاد الفرعي للنزاع في بغداد ونظيره في طرابلس أكثر من أوجه الشبه بين بغداد ومدينة القائم (الحدودية) في العراق. في المقابل فإن اقتصاد النزاع الذي لوحظ في القائم له قواسم مشتركة مع اقتصاد المهرة في اليمن أكثر من القواسم التي تجمع اقتصاد المهرة مع اقتصاد العاصمة اليمنية صنعاء.

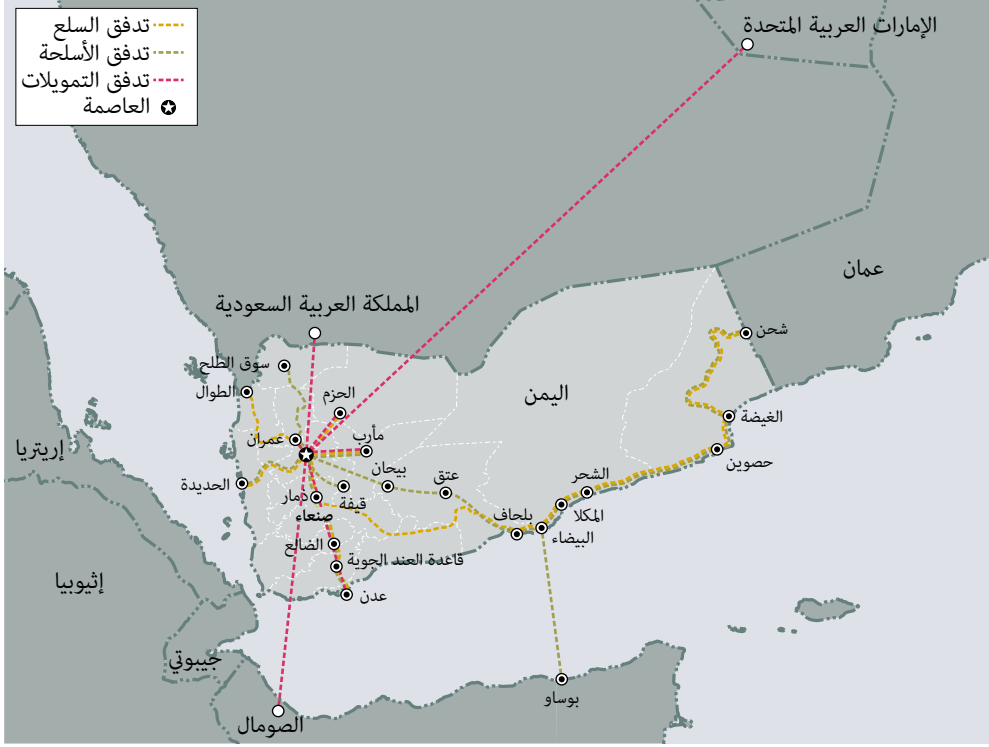
### العواصم

على الرغم من التشرذم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق وليبيا وسوريا واليمن، إلا أن السيطرة المادية على العاصمة في كل دولة لا تزال هي الأكثر قيمة. وفي العراق وليبيا فإن هذه السيطرة تُعادل السيطرة على الدولة نظراً إلى أن إيرادات النفط تُدار إلى حد كبير في بغداد وطرابلس على التوالي. وبينما لا تُوفّر دمشق وصنعاء نفس الفرص لجني الإيرادات، إلا أنهما لا تزالان تشكّلان محور اقتصادات النزاع في كليهما- إذ تُوفّر دمشق السبيل القانونية لتوزيع المحسوبة، كما تُمكن كلا العاصمتين من الاستيلاء على المؤسسات العامة والخاصة.

للعواصم أهميتها الرمزية والعملية أيضاً،<sup>٧٥</sup> وبينما تتباين القوة النسبية للدولة ودرجة المركزية وتاريخ توطيد الدولة عبر العواصم الأربعة، إلا أن ما تشترك فيه بوضوح هو السلطة. تستحوذ بغداد وطرابلس ودمشق وصنعاء على مركز السيطرة على مؤسسات الدولة والأصول والسلطة التشريعية في كل منها، كما تُعدّ هذه المدن بمثابة صلة الوصل الرئيسية للقطاع المالي مع الأسواق الدولية. حينما تتمتع القوى التي تسيطر على العواصم بالاعتراف الدولي، يتعرّز وصولها إلى الأسواق الخارجية (كما هو الحال في نفوذها لدى المنظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة). أما في حالة رفض هذا الاعتراف فإن الجهات المتحاربة التي تسيطر على العواصم تجد طرقاً للتحليل على القيود المفروضة على نشاطها التجاري والمالي.

<sup>٧٤</sup> يوف، كوبر Pugh, Cooper وغودهاناند Goodhand (تحرير) (٢٠٠٤)، اقتصادات الحرب في سياق إقليمي *War Economies in a Regional Context*.  
<sup>٧٥</sup> أشاع تشارلز تيلي، Charles Tilly. الذي يكتب عن أوجه التقاطع والعلاقات المتبادلة بين الدول والأنظمة السياسية والمجتمعات ككل، فكرة استخدام تحليل الشبكة الاجتماعية لشرح النتائج السياسية. ويشير تيلي إلى أن المراكز الحضرية الرئيسية كانت أساسية لتشكيل الدولة في أوروبا، وهو ما يقول إنه كان مدفوعاً جزئياً بتراكم رأس المال - الأموال والأصول - والقدرة القسرية، مع قيام المدن بدور الأوعية والمراكز الإدارية التي يتوزع السخاء والعنف انطلاقاً منها. تيلي، س. C. Tilly، «الإكراه، العاصمة والدول الأوروبية، ٩٩٠ إلى ١٩٩٠ م» ١٩٩٠-١٩٩٠، *Coercion, Capital and European States, AD 990-1992*. أكسفورد: Oxford. بلاكويل Blackwell. طبعة منقحة: تيلي، س. C. Tilly، «الثقة والحكم» Trust and Rule، كامبريدج: Cambridge University Press مطبعة جامعة كامبريدج Cambridge.

## الخريطة ١: تدفقات البضائع والأسلحة والتمويلات عبر صنعاء



المصدر: تشاتام هاوس

كلما عكس توزيع الموارد توازن القوى في المدينة نفسها وتوازن القوى الوطني الأوسع نطاقاً، زاد احتمال أن نرى عنفاً متصلاً وليس تنافسياً. على سبيل المثال، تُقسّم موارد بغداد بين نخبة محدودة للإبقاء على نظام العنف المتأصل حين أن طرابلس، مثل بغداد، هي نقطة الوصول الرئيسية للعائلات المتولدة من ثروة الدولة النفطية، مع ذلك لم تتفق القوات الليبية المتنافسة على كيفية تقاسم السلطة، ونتيجة لذلك، يجري العنف التنافسي الشديد حالياً في محاولة للسيطرة على المدينة. لا تتمتع دمشق وصنعاء بنفس درجة السخاء لتقوم بتوزيعه، ومع ذلك، استخدم كل من النظام السوري (الذي يسيطر على الحكومة والسلطات الرسمية للدولة) والحوثيين (الذين تسللوا إلى مؤسسات الدولة اليمنية) المؤسسات المالية وموارد الدولة لبناء قدراتهم الاقتصادية ودعم جهودهم الحربية. في كلٍّ من دمشق وصنعاء، تُنفَّذ إجراءات القوى المهيمنة بالإكراه، وهو ما يُديم العنف المتأصل.

وتشير الأساليب التي جرت من خلالها السيطرة على العواصم في هذه البلدان الأربعة إلى أنه عندما تفقد الحكومة القائمة السيطرة المادية على العاصمة فإن العنف التنافسي سيستمر حتى ظهور فائز واضح، وبعد ذلك يتم منح «حقوق العنف» ويغدو العنف المتأصل مترسّخاً في الحياة الاقتصادية للمدينة.

## سلطة المحسوبية: السيطرة على مؤسسات الدولة وأصولها وفرص العمل فيها

تضمن السيطرة الفعلية على المباني والأراضي إمكانية الوصول إلى ميزانيات الدولة وأصولها في المدن العواصم، ما يتيح التحكم في المحسوبية وتوزيع الإيرادات، وبمجرد إرساء السيطرة المادية تُربط «حقوق العنف» بعد ذلك بالتحكم في الميزانيات والأصول، بالإضافة إلى الحصول على مزايا الدولة ومناصب المحسوبية. ليست ديناميات اقتصاد النزاع في مدن العاصمة حكرًا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن من السهل إيجاد مقارنات سهلة لها مع البلدان الأخرى الغارقة في الحرب. مما لا شك فيه أن العواصم نقاط التقاء مركزية في جميع أنظمة المحسوبية الحكومية، لكنها تلعب دوراً مهماً للغاية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأن السلطة أكثر مركزية نسبياً مقارنةً بغيرها من البلدان النامية. وهذا هو الحال لا سيّما في العراق وليبيا، حيث يجري التوزيع بالكامل تقريباً من خلال الوسط السياسي. ومع ذلك، بالنسبة إلى الجماعات المسلحة في أي بلد فإن القدرة على مكافأة الموالين براتب ثابت أو مكمل رعاية اجتماعية منتظم، أو معاينة الأعداء بتجريدهم من وظائفهم، تُعدّ أداة قوية.

عندما تفقد حكومة قائمة سيطرتها المادية على العاصمة، سيستمر العنف التنافسي حتى ظهور فائز واضح، وبعد ذلك يتم منح «حقوق العنف» وترسيخ العنف المتأصل

في سوريا واليمن يجري توزيع الموارد على نطاق أوسع. ولكن حتى في سوريا، يجب أن تمر نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي عبر دمشق، وينطبق الأمر نفسه بدرجة أكبر على صنعاء، فقد دفعت الإطاحة بحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً في عام ٢٠١٥ إلى إعلان أن عدن ستكون العاصمة المؤقتة لليمن. قبل الحرب، كانت صنعاء بمثابة مركز لتبادل العائدات المتولدة من صادرات النفط والغاز من مأرب وشبوة وحضرموت، وللرسوم الجمركية التي تُجمَع من موانئ مثل عدن والحديدة، والإيرادات من التصنيع في تعز. وقد أدى استيلاء الحوثيين على صنعاء إلى انفصال هذه المناطق عن العاصمة وما ترتب عن ذلك من خسائر في العائدات. أي بمعنى آخر، حدثت درجة من لامركزية الأمر الواقع.

أما في ليبيا فتختلف الصورة مرة أخرى: على الرغم من أن القوى السياسية في شرق البلاد سعت إلى إنشاء مؤسسات دولة منافسة لتلك الموجودة في غربها، إلا أن عائدات النفط لا تزال توزَع انطلاقاً من طرابلس فقط، وقد سمح ذلك لطرابلس بالاحتفاظ بتفوقها في اقتصاد النزاع (على الرغم من أن المدينة كانت في وقت كتابة هذا التقرير تحت تهديد الهجوم الذي شنه الجيش الوطني الليبي في عام ٢٠١٩ بقيادة المشير حفتر).

مُكِّنَت السيطرة على طرابلس من الهيمنة على توزيع عائدات الدولة الليبية. لقد اتسم نظام الحكم في عهد القذافي بمركزية كبيرة، ونتيجة لذلك، توجد جميع مؤسسات الدولة الرئيسية تقريباً ضمن مسافة كيلومتر مربع واحد في العاصمة.<sup>٦٦</sup> ومنذ الإطاحة بنظام القذافي، كانت فترات الهدوء التي شهدتها ليبيا قصيرة الأجل.<sup>٦٧</sup> استطاعت حكومة الوفاق الوطني البقاء إلى الآن فقط برضا الميليشيات الطرابلسية التي اندمجت من أكثر من ٣٠ مجموعة ذات أهمية عسكرية متفاوتة في عام ٢٠١٢ إلى أربع مجموعات مهيمنة في عام ٢٠١٦ هي: كتبية ثوار طرابلس؛ كتبية النواصي؛ وحدة أمن أبو سليم المركزية؛ وقوات الردع الخاصة.<sup>٦٨</sup>

في أعقاب هذا التوطيد للسلطة في طرابلس، استخدمت اثنتان من هذه المجموعات - كتبية ثوار طرابلس وكتبية النواصي، إلى جانب شبكاتهما - سيطرتهم على الأرض للتغلغل في مؤسسات الدولة، ما قلّل من الحاجة إلى العنف القسري العلني. وقد مكّنهما وجودهما في مقر مؤسسات الدولة أو بالقرب منها من الحصول على الربوع، والتحكم في الانتفاع من المباني، وتخويف الموظفين والزوار. في الفترة التي سبقت عام ٢٠١٦، كانت الجماعات المسلحة في العاصمة قادرة على الحصول على الوظائف المأجورة والوصول إلى ميزانيات مؤسسات الدولة في مقابل تقديمها لخدمات الحماية.<sup>٦٩</sup> وفي حالات أخرى، استخدمت الجماعات المسلحة وشبكاتهما مواقعها وقوتها القسرية لتوقيع العقود التجارية الرئيسية من مؤسسات الدولة،<sup>٧٠</sup> ومع تطور هذه الدينامية، تعلمت الجماعات المسلحة وشبكاتهما بشكل متزايد ملء المناصب العليا لضمان نفوذها. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، سعى لواء النواصي الذي يسيطر على مقر الهيئة الليبية للاستثمار إلى إجبار إدارة الهيئة بالعنف على تعيين وتوظيف مرشحين من الجماعة المسلحة نفسها، وقد رفضت إدارة هيئة الاستثمار وأجبرت على الخروج من طرابلس لعدة أشهر، ومع ذلك منعت كتبية النواصي خطة لنقل مقر هيئة الاستثمار،<sup>٧١</sup> وتمتعت الجماعة بتأثير داخل وزارة المالية. وفي حين أن تغلغل الجماعات المسلحة في مؤسسات الدولة قد قلل من الحاجة إلى العنف العلني، إلا أن نفوذها يواصل تقويض المؤسسات نفسها وقد ساهم في تطبيع العنف المتأصل.<sup>٧٢</sup>

شعرت المصالح القوية من خارج طرابلس بأنها مستعبدة من فرص البحث عن الربوع، حيث عززت الجماعات المسلحة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها سيطرتها المادية والمؤسسية. أثار توطيد السيطرة هذا مزيداً من حلقات العنف التنافسي. في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر

تبيّن الأحداث في طرابلس مدى هشاشة الموقف عندما يحاول عدد محدود من المجموعات زيادة الحصول على أكبر قدر من الربوع

<sup>٦٦</sup> قبل وصول القذافي إلى السلطة في عام ١٩٦٩، كانت بعض الكيانات الحكومية الرئيسية مثل المؤسسة الوطنية للنفط في بنغازي تقع في شرق البلاد، وفي ظل الحكم الملكي (١٩٥١-١٩٦٩) جرت مناوبة موقع البرلمان، ومع ذلك، وضع القذافي جميع مؤسسات الدولة في طرابلس، حيث أصبحت عملية صنع القرارات - والأهم من ذلك - إدارة الميزانيات مركزية للغاية.

<sup>٦٧</sup> تراجعت السيطرة الأمنية على طرابلس منذ عام ٢٠١١ عندما بقيت قوات من مدينة الزنتان في العاصمة بعد الإطاحة بالنظام. عقب ذلك طُردت القوات الزنتانية من طرابلس بشكل أساسي من قبل الجماعات المسلحة التابعة لمدينة مصراتة في عام ٢٠١٤ في اشتباكات بين ما يسمى بعملية «الكرامة» بقيادة اللواء خليفة حفتر آنذاك ومجموعة من الميليشيات التي تقاتل تحت راية «فجر ليبيا». وفي أعقاب انقسام الحكم الذي تلا ذلك، استغرق الأمر حتى ربيع عام ٢٠١٦ لكي يتم تهجير قوات مصراتة من المدينة وتدخلها حكومة الوفاق الوطني.

<sup>٦٨</sup> لانشر، و. Lacher, W. (٢٠١٨)، عاصمة الميليشيات: الجماعات المسلحة في طرابلس تسيطر على الدولة (Tripoli's Armed Groups Capture the State)، استقصاء الأسلحة الصغيرة Small Arms Survey، <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/T-Briefing-Papers/SAS-SANA-BP-Tripoli-armed-groups.pdf> (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٩).

<sup>٦٩</sup> يعمل هذا كمنفذ الشيء بالشيء بين الفاعلين المسلحين والفضائل السياسية كما في حالة محافظة الاستثمار الأفرقية الليبية، حيث سيطرت «كتبية الصحراء» في مصراتة على مقر المنظمة مقابل الحصول على وظائف مأجورة في عام ٢٠١٤.

<sup>٧٠</sup> ومن الأمثلة البارزة على هذه الممارسات، الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التي ذُكر أنها تمتلك ما قيمته نحو ٢٠ مليار دولار من الأصول، بما في ذلك الشبكات الخلوية الرئيسية و ٧ مليارات دولار نقداً في بنوك طرابلس. استحوذت القوة الوطنية المتحركة، وهي مجموعة مسلحة متحالفة مع حكومة الإنقاذ الوطني. وهذه الأخرى كيان غير معترف به مقره طرابلس نشأ في أعقاب الانقسام الذي جرى في الحكم عام ٢٠١٤ - على مقر الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. سمحت هذه السيطرة للجماعة المسلحة بطلب مدفوعات إلى الكيانات التي تسيطر عليها حكومة الإنقاذ الوطني وأسفرت عن ١٨٠ مليون دولار في طين للدفع وحدهما. قام فريق خبراء الأمم المتحدة بتتبع طلبات دفعتين: الأولى بمبلغ ١٦٠ مليون دينار (١١٤ مليون دولار)، من حساب الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى حساب وزارة الاتصالات (تجاوز وزارة المالية)؛ والثاني بمبلغ ٧٠ مليون دولار سيتم تحويلها من حساب المدار إلى حساب وزارة الاتصالات سبتايلس، س. Spittaels, أبو خليل، ن. Abou-Khalil, بوحو، ك. Bouhou, K. م. Kartas, م. مكفارلاند، د. McFarland, وسرقيف، ب. P. Servia, (٢٠١٧) التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

٥٨. Experts on Libya established pursuant to resolution ١٩٧٣ (٢٠١١) (٢٠١٧/٢٠١٧/S)، p. ٥٨، [https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/?7B65BFC9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF97D/s\\_2017\\_466.pdf](https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/?7B65BFC9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF97D/s_2017_466.pdf)

<sup>٧١</sup> البيانات من تحليل يصدر قريباً عن تشاتام هاوس.

<sup>٧٢</sup> البيانات من تحليل يصدر قريباً عن تشاتام هاوس.

٢٠١٨، سعى اللواء السابع المتمركز في تrehونه، مع عدد من الجماعات المتحالفة، إلى تهجير ميليشيات طرابلس داخل المدينة، كما سعى اللواء السابع المعروف أيضاً باسم لواء كانيات إلى وصف الجماعات المسلحة الطرابلسية بأنها «داعش الأموال العامة». كان هذا الطابع السياسي للهجوم محاولةً لكسب تأييد السكان المحليين، وقد عكس الهجوم أيضاً أساليب توليد الإيرادات المعروفة للميليشيات الحالية في طرابلس. وفي أعقاب نجاحها في الدفاع عن مواقعها في طرابلس، قدمت الجماعات المسلحة الطرابلسية ما يُظهر للعامة أتباعها لنهج أقل جشعاً في البحث عن الربح، وربما يعكس ذلك وضعها الاخرق المؤسسي في أولوياتها بدلاً من العنف المباشر. وإجمالاً، تُظهر الأحداث في طرابلس مدى هشاشة الموقف عندما يحاول عدد محدود من المجموعات الوصول إلى الحصول على أكبر قدر من الربح في حين تكون المجموعات والمجتمعات المحلية الأخرى محرومة من فرص توليد الدخل.

في اليمن، اعتمد المسؤولون ورجال الأعمال المرتبطون بالحوثيين استراتيجية مماثلة للتغلغل في المؤسسات المؤسسية والسيطرة على الحياة الاقتصادية في صنعاء من خلال الوسائل القسرية. وباستثناء اندلاع القتال المفاجئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ - عندما قتل الحوثيون حليفهم سابقاً الرئيس السابق علي عبد الله صالح وعززوا سيطرتهم على العاصمة - لم تشهد صنعاء مستويات كبيرة من العنف التنافسي. ومع ذلك واصل الحوثيون والمرتبطون بهم شن حملة من الاستيلاء على المؤسسات نُفذت من خلال «حقوق العنف» والتهديد الضمني بالقوة. يتحكم أتباع الحوثيين، إما مباشرة أو من خلال دورهم المعروف بالمشرف، بالبنك المركزي اليمني وبوزارة المالية ووزارة النفط والمعادن ومؤسسة البترول اليمنية (موزع الوقود الحكومي)، وسلطات الضرائب والجمارك. وفي حين تتحصل إيرادات الجمارك إلى حد كبير من النقاط الجمركية في الحديدة وذمار، ومؤخراً في محافظة عمران، تُوجّه الأموال إلى صنعاء لإعادة التوزيع. يقع المقر الرئيسي لشركات الاتصالات الرئيسية في اليمن في صنعاء ويُسيطر عليه الحوثيون على الأغلب. وقد مكّن هذا التوطيد للسلطة في العاصمة الحوثيين من دمج الدولة والاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي في آلة عسكرية قوية. وبالتالي سمحت هذه التكتيكات للحوثيين وشركائهم بتشكيل قاعدة موارد مستدامة لتمويل أجندهم العسكرية، على الرغم من المعارضة الدولية الكبيرة ومع أنّ حكومة هادي حاولت منذ عام ٢٠١٦ انتزاع السيطرة على دعام الاقتصاد من يد صنعاء.

في العراق، يحدد الفاعلون السياسيون محاصصات التعيينات الحكومية ويمارسون السيطرة على الوزارات من أجل الوصول إلى إيرادات وميزانيات الدولة التي تمثل ميزان القوى السائد عبر الخطوط العرقية والطائفية، وهذا أحد الأسباب التي تجعلنا نرى عنفاً أقل تنافسية في بغداد. ومثلما هو الحال في ليبيا، يعزز اعتماد العراق على عائدات النفط من أهمية مركزية السلطة في العاصمة. تجعل هذه العملية بدورها المركز جذاباً لكل الجماعات المسلحة العاملة في جميع أنحاء البلاد. يمثل وجود النفط قوة مركزية في الاقتصاد الريعي العراقي، وبحسب ما قاله أحد قادة وحدات الحشد الشعبي لأحد مؤلفي هذا التقرير «إن الأموال التي نجنيها من نقاط التفتيش ضئيلة للغاية مقارنة بالأموال التي تتحصل من بغداد».<sup>٨٤</sup> ومع ذلك فإن الروابط بين النخب والأحزاب السياسية وأجنحتها المسلحة أكثر وضوحاً في بغداد منها في طرابلس. تقاسمت هذه الجهات الفاعلة الثروة فيما بينها وبعد عام ٢٠٠٣، تضافرت النخب الشيعية والكرديّة والسنية وغيرها من أجل «تقاسم الكعكة الوطنية» تحت ما يسمى نظام المحاصصة،<sup>٨٥</sup> وقد تضمنت كل عملية تشكيل حكومية لاحقة في العراق مفاوضات بين هذه المجموعات حول تعيينات الحكومة والحصول على الوزارات. وبحسب ما أبلغه الوزراء لتشاتام هاوس فإن العقود وأوامر الدفع تُدار من قبل ممثلي الكتل السياسية المرتبطة بالفصائل السياسية والمسلحة، وغالباً دون موافقة الوزراء أو علمهم.<sup>٨٥</sup>

يختلف ميزان القوى في بغداد عن نظيره في طرابلس أو صنعاء، إذ يستدعي نظام المحاصصة أن يتم توزيع عائدات الاقتصاد الفرعي للنزاع في المدينة على مجموعة من الجهات الفاعلة (من مختلف المجتمعات المحلية) في جميع أنحاء البلاد. إنّ فرص السعي وراء الربح أكثر شمولاً على المستوى الأفقي، ومنذ عام ٢٠٠٣، أصبح زعماء الشيعة والسنة والأكراد والأقليات أكثر ثراءً، بينما لا يزال مواطنوهم فقراء. ومع أن أعمال العنف التنافسي تبدو أقل في بغداد، إلا أن هذا لا يعني أن العنف غير موجود. وفي الواقع، من أجل التمتع بقوة ذات ثقل في العاصمة، يجب أن يكون لدى كل شبكة القدرة على استخدام القوة القسرية. على سبيل المثال، تسيطر الجماعات المسلحة على مناطق مختلفة في بغداد حيث تمارس كل منها نفوذها على الممتلكات والشركات في منطقتها، وبالتالي فإن رجال الأعمال غير قادرين على العمل في المدينة دون الدعم أو الحماية المنظمة،<sup>٨٦</sup> كما تستخدم الفصائل المسلحة وجودها في المدينة للتحكم في الوصول إلى مؤسسات الدولة وأصولها، ومثلما دُلّ صعود حركة الاحتجاج في البلاد فإن امتياز الحصول على موارد الدولة هو محرك العنف المتأصل. ومن جهة أخرى فإن الفشل في معالجة هذه المشكلة يجعل تفشي العنف التنافسي أكثر احتمالاً.

بحسب ما أبلغه الوزراء  
لتشاتام هاوس فإن العقود  
وأوامر الدفع تُدار من قبل  
ممثلي الكتل السياسية  
المرتبطة بالفصائل  
السياسية والمسلحة، وغالباً  
دون موافقة الوزراء  
أو علمهم

<sup>٨٤</sup> مقابلة مع قائد في وحدات الحشد الشعبي في بغداد، شباط/فبراير ٢٠١٩.

<sup>٨٥</sup> منصور (٢٠١٧)، العراق بعد سقوط داعش. *Iraq After the Fall of ISIS*.

<sup>٨٥</sup> مقابلة سرية مع وزير عراقي في بغداد، شباط/فبراير ٢٠١٩.

<sup>٨٦</sup> تشمل الجماعات المسلحة في شرق بغداد كلاً من سرايا السلام وعصائب أهل الحق ومنظمة بدر والشرطة الاتحادية. أما في غرب بغداد، فتضم المجموعات كاتيب حزب الله وعصائب أهل الحق والجيش العراقي والشرطة الفيدرالية. وفي شمال بغداد، تتضمن الجماعات كاتيب حزب الله وبدر والجيش، وفي جنوب بغداد، تضم المجموعات عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله وحركة حزب الله الشبياء والشرطة الفيدرالية.

مقابلات في بغداد، خريف ٢٠١٨.

## توفير العقود مقابل دعم المجهود الحربي

كذلك تمنح السيطرة على الوزارات الحكومية الحق في التكلفة بعقود المشتريات العامة. وتُعد هذه الطريقة إحدى أكثر الطرق المربحة لمكافأة الموالين والحفاظ على تحالفات الجماعات المسلحة. في سوريا، يدير نظام الأسد نظام حكم مركزي للغاية عبر العاصمة دمشق، ويعتمد هذا النظام على مزيج من الإكراه والعنف المتأصل ممارسان من خلال المؤسسات الأساسية في الخدمات الأمنية والعسكرية.<sup>87</sup> أبقى النظام قبضته محكمة على وسط دمشق، فمنذ اندلاع النزاع أولت الحكومة الأولوية للسيطرة على العاصمة والمراكز الحضرية الرئيسية الأخرى، بينما كانت أكثر استعداداً للتخلي عن المناطق الأخرى. وبما أن سوريا تفتقر إلى حجم موارد النفط كتركيا التي في ليبيا أو العراق، فإننا نلاحظ أيضاً اختلافات في ديناميات الإكراه والمحسوبية. وحين لم يعد بإمكانه الاعتماد على إيرادات قطاع النفط والغاز، سعى النظام بدلاً من ذلك إلى الحصول على دعم أجنبي واسع النطاق (الدعم العسكري من روسيا والدعم المالي والعسكري من إيران)، ورعى النخبة الموالية للحفاظ على مجهودها الحربي، ولا سيما خلال الفترات التي أصبحت فيها مناطق واسعة من البلاد تحت سيطرة قوات الثوار.

تحت وطأة افتقاره إلى العائدات اللازمة لمواصلة القتال، أوكل النظام السوري في بعض الأحيان أجزاءً من مجهوده الحربي للحلفاء المحليين والدوليين.<sup>88</sup> وشمل هذا تقديم امتيازات الحصول المتميز على الفرص الاقتصادية مقابل الدعم المالي والمادي، وقد مُنحت العقود والتراخيص التجارية للشخصيات ورجال الأعمال المرتبطين بالنظام الذين يقوم بعضهم بتمويل الميليشيات التي تقاوم دعماً للحكومة. على سبيل المثال، مُنحت صفقات إمدادات النفط، بما في ذلك عقود الاستيراد، لوسطاء مثل براء قاطرجي وحسام قاطرجي، الشقيقان اللذان يديران إحدى الميليشيات في حلب.<sup>89</sup> ومن الأمثلة الأخرى استخراج الصلب والأنقاض من البلدات والمدن المدمرة. وبحسب ما تفيد التقارير فقد أُدرج محمد حمشو، وهو من أقطاب الأعمال حصل على الحق الحصري في شراء خردة المعادن التي جُمعت من الأحياء المدمرة،<sup>90</sup> في القائمة السوداء من قبل الاتحاد الأوروبي على خلفية تمويله لميليشيات النظام. ويعتقد الكثيرون أنه وكيل لماهر الأسد، شقيق الرئيس وقائد الفرقة الرابعة في الجيش العربي السوري.

استخدم النظام تكتيكات مماثلة للاستيلاء على الأراضي، ولعل أكثر مشاريع التطوير العقاري رمزية هو مشروع مدينة ماروتا الذي يجري بناؤه على أرض كانت ذات يوم أحياء سكنية غير رسمية ولكنها صودرت قسراً لأغراض التطوير. كانت المنطقة مركزاً للمعارضة في المراحل الأولى من النزاع، وقد اجتذبت الخطة ستة من رجال الأعمال كمشترمين، يتمتع كل منهم بعلاقات واضحة مع نظام الأسد وساهم بموارد في جهوده الحربية.<sup>91</sup>

في إطار مجموعة متنوعة من صفقات تبادل المنافع، مُنحت عقود الموارد الطبيعية لشركات الحلفاء الأجانب. وقد مُنحت تراخيص استخراج المعادن، بما في ذلك الفوسفات والملح، للشركات الروسية. في خطوة تعكس ديناميات النزاع السوري على أكمل وجه، التزمت الحكومة أيضاً بإيصال السيطرة وإدارة بعض حقول النفط والغاز إلى كيانات روسية. ووفقاً للتقارير فقد مُنح يفغيني بريغوزين، وهو من المحظيين الروس الذين يتمتعون بعلاقات وثيقة بالرئيس فلاديمير بوتين، الحق في تحصيل ٢٥ في المائة من عائدات أي حقول نفط وغاز «بحررها» مرتزقة،<sup>92</sup> ومع ذلك لم تُخصص أي حقول أو أن عدداً قليلاً جداً منها جرى تخصيصه بموجب هذه الطريقة.<sup>93</sup> و في نيسان/أبريل ٢٠١٩، تم تأجير ميناء طرطوس لمدة ٤٩ عاماً لشركة روسية.<sup>94</sup>

<sup>87</sup> تشمل المؤسسات الأساسية للنظام الأجهزة الأمنية (مديرية الاستخبارات العسكرية، إدارة المخابرات العامة، إدارة المخابرات الجوية وإدارة الأمن السياسي) أما القوات العسكرية فتشمل (بشكل رئيسي الفرقة المدرعة الرابعة والحرس الجمهوري) اللذان يعملان باستقلالية ولكن تحت إدارة بشار الأسد. هذا التعريف مأخوذ من تحليل يصدر قريباً عن تشاتام هاوس.

<sup>88</sup> تُشبه طريقة العمل هذه تلك التي وصفها ويل رينو Will Reno بـ «سياسة أمراء الحرب». انظر رينو، و. W. Reno، (١٩٩٩)، سياسات أمراء الحرب والدول الأفريقية، *World Politics and African States*. Boulder، بولدر بايليشيرز Lynne Rienner Publishers.

<sup>89</sup> أديسنيك، د. Adesnik, D. (٢٠١٨)، «وزارة الخزانة تفرض عقوبات على تجار نفط الأسد»، *Treasury Imposes Sanctions on Assad's Oil Traders*، موجز السياسات Policy Brief، مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات Foundation for Defense of Democracies، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، <https://www.fdd.org/analysis/2018/09/07/treasury-imposes-sanctions-on-assads-oil-traders/> (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>90</sup> الدر الغامية (٢٠١٩)، «صراع بين رجال أعمال النظام على الخردة في المناطق المدمرة» (بالعربية)، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩، <https://eldorar.com/node/133019> (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>91</sup> في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، فرض الاتحاد الأوروبي العقوبات على المستثمرين الرئيسيين المرتبطين بمشروع ماروتا.

<sup>92</sup> سبق وأن شاهدنا ديناميات «مدفوعات عينية» مماثلة من خلال استخدام حكومة سيراليون لشركة إكزيكتيف أوتكومر Executive Outcomes. انظر سمايلي، إ. I. Smillie، جيري، ل. L. Gberie، وهارلتون، ر. Hazleton، R. (٢٠٠٨) جوهر المسألة *The Heart of the Matter*: سيراليون، الماس والأمن الإنساني *Sierra Leone, Diamonds, and Human Security*، أوتالوا: باارتشيب أفريكان كندا Partnership African Canada.

<sup>93</sup> ذا سوريا ريبورت *The Syria Report* (٢٠١٧)، «سوريا تتخلى عن أصول النفط والغاز لصالح «طباخ بوتين»»، ٤ تموز/يوليو ٢٠١٧.

<sup>94</sup> ذا سوريا ريبورت *The Syria Report* (٢٠١٩)، «سوريا تسلم ميناء طرطوس إلى روسيا»، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، <https://www.syria-report.com/news/transport/syria-hands-over-tartous-port-russia> (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

## تسخير السلطة القانونية للدولة

تتوافق السيطرة على العاصمة أيضاً بالقدرة على سن القوانين واستخدام السلطات القانونية للدولة لإضفاء الشرعية على ممارسات أو سلوكيات معينة أو تقويضها أو تسريعها أو عرقلتها. في سوريا والعراق على وجه الخصوص، يمكن للجهات الفاعلة المسلحة التي تسيطر على العاصمة استخدام المجلس التشريعي لإضفاء الشرعية على إجراءاتها وعلى قرارات المحسوبة من خلال القانون. على النقيض من ذلك، في ليبيا واليمن - حيث ما يزال الحكم منقسماً - تبقى السلطات القانونية محل نزاع.

في سوريا، استفاد النظام بالكامل من سلطاته القانونية لإنشاء ميليشيات خاصة لدعم الجيش العربي السوري. وبدءاً من كتابة دستور جديد في عام ٢٠١٢، وصولاً إلى سن قوانين بشأن العقارات والإدارة المحلية، تمكن النظام من خلال سيطرة على بيروقراطية الدولة في دمشق من الاستمرار في تحديد قواعد اللعبة. بالإضافة إلى توفير امتيازات الانتفاع من أصول الدولة، استخدمت الدولة السلطات القانونية في الواقع من أجل «التعاقد من الباطن» في جهودها الحربية بصورة رسمية. وقد سمح قانون صدر عام ٢٠١٣، ينص على حق المؤسسات الخاصة في تشكيل قوات الأمن الخاصة بها؛ لشخصيات الأعمال الموالية للنظام بتمويل الميليشيات المؤيدة، وبالتالي تعزيز قوات الجيش العربي السوري. ومن الأمثلة البارزة على الميليشيات المشكّلة، قوات الدفاع الوطني التي تدعمها جمعية البستان الخيرية التي أسسها رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد وصاحب إمبراطورية أعمال تجارية واسعة.

في العراق، عززت الجماعات المسلحة التابعة لوحدة الحشد الشعبي قدراتها العسكرية المتنامية وشعبيتها العامة ونفوذها السياسي في بغداد للضغط على حكومة حيدر العبادي والبرلمان العراقي إلى أن متحاهها الاعتراف القانوني في عام ٢٠١٦، وقد تحقق ذلك من خلال الحلفاء في البرلمان. تُرجم هذا الاعتراف بدوره إلى مدفوعات مباشرة من الدولة العراقية لوحدة الحشد الشعبي. نشأت وحدات الحشد الشعبي في عام ٢٠١٤ كمنظمة جامعة تضم حوالي ٥٠ مجموعة شبه عسكرية في جميع أنحاء البلاد وذلك استجابة لبعث داعش. كانت الأولوية الرئيسية للمجموعة هي أن تكون مكثفة ذاتياً من الناحية المالية؛ وبذلك سعى قادتها للاستفادة من موارد الدولة. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أقر البرلمان العراقي القانون رقم (٢٠١٦) ٤٠، الذي يعترف قانوناً بهيئة وحدات الحشد الشعبي، وبالتالي أدمج تمويل وحدات الحشد الشعبي في ميزانية الدولة العراقية، وبحلول عام ٢٠١٩، كانت الجماعة تتلقى حصة متساوية في رواتب الجنود مع تلك المخصصة لوزارة الدفاع العراقية. لكن على الرغم من الاعتراف الرسمي بها، لا تزال وحدات الحشد الشعبي أشبه بالهيكل الموازي الذي لا يخضع بالكامل لقيادة وسيطرة الدولة. وأسوةً بالجماعات المسلحة والأحزاب السياسية الأخرى في العراق، لدى وحدات الحشد الشعبي إمكانية الحصول على أشكال أخرى من الإيرادات خارج المعايير القانونية الرسمية، بما في ذلك الضرائب غير الرسمية في نقاط التفتيش خارج العاصمة. من شأن هذا أن يبيّن النهج متعدد الجوانب، الذي يناقشه هذا التقرير لاحقاً، والذي يتمثل في الجمع بين مصادر الإيرادات الرسمية من الدولة (عبر العاصمة) ومصادر الإيرادات غير الرسمية (عبر مناطق العبور والمناطق الحدودية). ومن غير المرجح أن تتخلى قوات وحدات الحشد الشعبي عن مكاسبها للدولة رغم الهزيمة العسكرية لداعش، وبهذا المعنى، تُعد مجموعات وحدات الحشد الشعبي جزءاً من الدولة وتتنافس معها، الأمر الذي يكرس استمرار وجود هياكل خارج الدولة.

أما في ليبيا واليمن، فتؤدي حالة السلطات المتنازع عليها إلى إضعاف فاعلية الأدوات القانونية لإدارة ديناميات الاقتصاد الفرعي للنزاع. إن الانقسام الحاصل في الحكم بين حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، التي يرأسها المجلس الرئاسي من جهة، ومجلس النواب في شرق البلاد من جهة أخرى (البرلمان المعترف به دولياً) يعني أن الطريق مسدود نحو وضع تشريع جديد، وبالتالي نحو السيطرة على سلطات الدولة. ولا تزال المعارك القانونية مستمرة حول من تكون له سلطة تعيين قيادة المؤسسات الليبية وبالتالي من له الحق في التحكم بأصولها. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى التنازع من خلال المحاكم الدولية من أجل السيطرة على الهيئة الليبية للاستثمار، التي تمتلك أصولاً تقدر قيمتها بنحو ٦٧ مليار دولار.<sup>٦٥</sup> لقد أصبحت المعارك القانونية للسيطرة على الأصول سمة رئيسية لاقتصاد النزاع في ليبيا، وهي تتوافق مع نزعة الاستيلاء على المؤسسات والتغلغل فيها من قبل الجماعات المسلحة. ومع ذلك فإن التفاوض على اتفاق مع أي مجموعة مسلحة تسيطر فعلياً على مقرات مؤسسة معينة قد يكون أكثر أهمية من أي حكم قانوني. خلال المعركة القانونية لعام ٢٠١٦ بين القيادات المتنافسة في الهيئة الليبية للاستثمار، على سبيل المثال، كانت كتيبة النواصي وليس المحاكم، هي التي حددت من كان بإمكانه الانتفاع من المبنى.<sup>٦٦</sup>

<sup>٦٥</sup> في شباط/فبراير ٢٠١٩، نشب نزاع قضائي كبير بين الخصمين القاديين في الهيئة الليبية للاستثمار في قاعة محكمة في لندن، حيث واصل رئيس مجلس إدارة الهيئة المعين من قبل حكومة الوفاق الوطني، الدفاع عن دعوى رفعها الرئيس المخلوع عبد المجيد بربش، الذي يدعي فيها أن قرار المجلس الرئاسي بتعيين محمود ليس له صفة قانونية. النزاع بين الرجلين متواصل منذ عام ٢٠١٦. انقي القبض على كل من بربش ومحمود بعد فترة وجيزة من قرار هيئة الاستثمار الليبية بإعادة شركة لإدارة الأصول يشبهه في ارتكابها ممارسات فاسدة وأيدته محكمة في جزر كايمان، وبموجب هذه الاعتقالات فإن بربش ومحمود لن يكونا حاضرين في القضية الجارية في لندن. وسط مشهد غريب، كانت الشركات القانونية الدولية التي تمثل الرجلين تتراجع في قضيتيهما على الرغم من المزاعم بأن الطرفين سجينان في طرابلس.

<sup>٦٦</sup> سبيتايلز Spittaels وآخرون. (٢٠١٧). التقرير النهائي لفرق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار 1973 (S/2017/466) (2011)، ص. 57 Final report of the Panel of Experts on Libya established pursuant to resolution 1973 (٢٠١١) (٤٦٧/٢٠١٧/S).



## السلطة النقدية والمالية

على الرغم من الحرب، وعلى الرغم من الجهود المبذولة للاستيلاء على الدول المحيطة بها والسيطرة عليها وتدميرها، فقد كانت المراكز المالية قادرة على الصمود، حتى عندما سعت الجهات السياسية الفاعلة إلى نقل مواقع المؤسسات المالية. في كل واحدة من دراسات الحالة، تُعد العاصمة هي الحلقة المهيمنة في السياسة النقدية والمالية والتعاملات المتعلقة بالقطاع المصرفي الخاص والتعاطي مع النظام المالي الدولي.

قد تؤدي العقوبات المالية وعدم الاعتراف الدولي إلى إعاقة الوصول إلى الأسواق العالمية بشكل كبير، ولكن حتى عندما كان ذلك هو الحال، احتفظت العواصم الأربعة بسلطتها المالية. كانت مراكز السلطة المالية «دقيقة» بشكل ملحوظ، وهذا يعني أنه من الصعب تفكيك أو استنساخ القدرة التقنية والبنية التحتية وأنظمة الدعم التجاري وشبكات الموارد البشرية اللازمة للحفاظ على المركز المالي، كما أن هذا القطاع كان بحكم الضرورة تكنولوجياً وأكثر اعتماداً على القواعد. منحت هذه الميزات المؤسسات المالية للدولة وشبكتها الداعمة مساحة أكبر للتكيف مع اقتصاد النزاع.

وعملت المؤسسات المالية والاقتصادية العراقية، ومقرها في بغداد، كقنوات مالية للجهات الفاعلة المسلحة التي لا تخضع للمساءلة أمام الدولة. على سبيل المثال، تعتمد الجماعات المسلحة المرتبطة بنخب سياسية مختلفة على مصرف الرافدين التجاري الحكومي وعلى المصرف العراقي للتجارة لتحويل الأموال في جميع أنحاء البلاد وخارجها،<sup>٧٧</sup> كما استخدمت الدول الأجنبية أيضاً هذه الأدوات لتمويل الجماعات المسلحة التي تعمل ضد مصالح الدولة. تحفز هذه الترتيبات الجهات الفاعلة المسلحة على إنشاء قنوات مستقلة خاصة بها لتلقي الأموال مباشرة من الجهات الفاعلة الخارجية، ما يخلق علاقة مساءلة بين جماعة مسلحة وقوة أجنبية. من تمويل مجموعات الصحة السنية (الصحوات) من تركيا والولايات المتحدة ودول الخليج في الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠، إلى الرعاية المالية الإيرانية لمجموعات وحدات الحشد الشعبي، كانت المعاملات المالية الخاصة بعمليات العديد من العناصر المسلحة الرئيسية غير الحكومية في العراق تتم من خلال المؤسسات المالية الموجودة في بغداد.

في الوقت نفسه، وفّرت «التسريبات» في النظم المالية والنقدية فرصاً للجهات الفاعلة المسلحة الأخرى المتنافسة مع الدولة. على سبيل المثال، بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، اخترق تنظيم داعش مزادات عملة البنك المركزي بهدف تبييض الأموال بالاعتماد على وسطاء كانوا يعملون داخل البنك. وفقاً لمصدر مصرفي عراقي، في عام ٢٠١٥، كان داعش يكسب ما لا يقل عن ٢٥ مليون دولار شهرياً في هذه المزادات.<sup>٧٨</sup>

تُعد السيطرة على البنك المركزي وسيلة قوية في أي اقتصاد، لكنها تتسم بقوة خاصة في اقتصاد النزاع، إذ إن الوصول إلى أبسط المعلومات المالية أو النقدية يمكن أن يتحول إلى أموال في غياب العديد من القيود الاعتيادية التي تكون سارية في وقت السلم. في سوريا، تُعتبر سيطرة النظام على مصرف سوريا المركزي من الميزات القوية في اقتصاد النزاع. تُحقق العديد من عمليات المصرف المركزي أرباحاً كبيرة للمضاربين الذين يتمتعون بصلات جيدة، وخاصة في سوق صرف العملات الأجنبية. يتيح نظام تعدد أسعار الصرف، بما في ذلك تنوع الأسعار الرسمية، للأفراد المقربين من المصرف المركزي أو غيرهم من مسؤولي النظام، المضاربة، وذلك بشرائهم الدولار الأميركي بسعر رسمي مخفض لإعادة بيعه في السوق السوداء. وهناك أداة أخرى للنفوذ هي توفير معلومات غير متماثلة للتجار الماليين. أحد الأمثلة على ذلك كان القرار غير الرسمي للمصرف المركزي في نهاية أيار/مايو ٢٠١٦ بتقليل المعروض من سيولة الليرة السورية في السوق. أدى هذا القرار المفاجئ إلى نقص السيولة النقدية في السوق والقفزة المؤقتة في قيمة الليرة.<sup>٧٩</sup> وبعد أيام، استأنف المصرف المركزي الإمدادات النقدية وانخفضت قيمة الليرة مرة أخرى. وبين نهاية نيسان/أبريل ونهاية أيار/مايو، انخفضت قيمة الدولار الأميركي في السوق السوداء بنسبة ٢٥ في المائة، قبل أن ترتفع

في سوريا، تُعتبر سيطرة النظام على مصرف سوريا المركزي من الميزات القوية في اقتصاد النزاع

<sup>٧٧</sup> أنشأ المصرف العراقي للتجارة من قبل جي بي مورغان JPMorgan للمساعدة في تسهيل الصادرات والواردات، إلا أنه منذ ذلك الحين وقع تحت تأثير الأحزاب السياسية الرئيسية. مقابلات مع محللين في بغداد، خريف ٢٠١٨.

<sup>٧٨</sup> كاظم، ن. (٢٠١٥). «صندوق الثروة السيادية للدولة الإسلامية» The Islamic State's Sovereign Wealth Fund. مدونة بوابة تاليسمان Talisman Gate blog، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

<sup>٧٩</sup> ذا سوريا ريبورت The Syria Report (٢٠١٦). «نقص السيولة يعزز الليرة السورية ويزيد من أرباح المضاربين ويضعف الثقة في المصرف المركزي» Cash Shortage Strengthens Syrian Pound, Increases Speculators' Profits and Erodes Confidence in Central Bank، ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٦.

https://syria-report.com/news/finance/cash-shortage-strengthens-syrian-pound-increases-speculators%E2%80%99-profits-and-erodes-confid (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

بنسبة ٢٠ في المائة مرة أخرى في حزيران/يونيو،<sup>١٠٠</sup> و يعتقد المحللون في دمشق أن قرار المصرف المركزي قد اتخذ بالتنسيق مع العديد من المطلعين على النظام والشركاء التجاريين والجهات الفاعلة الفاسدة، ما ساعد هذه الأطراف على جني فوائد كبيرة.<sup>١٠١</sup>

لم تؤثر العقوبات الاقتصادية بشكل حاسم على دور دمشق كمركز للمعاملات المالية داخل البلاد ومع العالم الخارجي. وفي حين أن العقوبات الغربية لا تحظر رسمياً المعاملات المالية مع جميع الكيانات السورية، إلا أن القطاع المصرفي في البلاد أصبح معزولاً إلى حد كبير عن الأسواق الدولية نتيجة للعقوبات. كما زادت العقوبات من تكلفة المعاملات المالية وجعلت العمليات التي تنطوي عليها أكثر تعقيداً. حتى المعاملات مع الحلفاء مثل روسيا وإيران أصبحت أكثر صعوبة. وفي أوائل عام ٢٠١٩، كان كلا البلدين لا يزالان يكافحان من أجل التغلب على القيود<sup>١٠٢</sup> المفروضة على معاملتهما المالية مع سوريا. ومع ذلك، ما تزال القوانين واللوائح تصدر عن المصرف المركزي ولا يزال التدفق المنخفض للتعامات المصرفية الدولية بحاجة إلى المرور عبر العاصمة السورية. ومع ذلك، فقدت دمشق جزءاً كبيراً من دورها المالي لصالح بيروت<sup>١٠٣</sup> التي يستخدمها عدد كبير من التجار الآن لتسيير المدفوعات عبر أطراف ثالثة.

في ليبيا واليمن، سعت الأطراف الفاعلة المتنافسة إلى نقل موارد الدولة إلى عواصم مؤقتة نتيجة للنزاع. وقد عارض المجتمع الدولي هذه الخطوة في ليبيا، نتيجة لذلك، احتفظ مصرف ليبيا المركزي، ومقره طرابلس، إلى حد كبير باستقلاله الذاتي. وعلى وجه العموم، منع الدعم الدولي المقدم لمصرف ليبيا المركزي باعتباره كياناً، القيادة المتنافسة في الشرق من التعامل مع النظام المالي الدولي، وأبقى الشرق معتمداً إلى حد كبير على إعادة توزيع إيرادات الدولة عن طريق مصرف ليبيا المركزي. ونجحت السلطات التي تتخذ من شرق ليبيا مقراً لها في شراء الأوراق النقدية والعملات المعدنية من روسيا لمعالجة مشكلات السيولة، لكنها غير قادرة على الوصول إلى رموز السويفت (SWIFT codes) المطلوبة لإجراء التحويلات المالية الدولية، في حين عزز خصومها في طرابلس سيطرتهم إلى حد كبير على أصول مؤسسات الدولة.

أما في اليمن، فقد دعم التحالف الذي تقوده السعودية نقل حكومة هادي لمقر البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن، بينما عارضه شركاء غربيون مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. إلا أن هذه الخطوة مضت هذه الخطوة قدماً، ما أدى إلى فقدان التحويل برمز سويفت (SWIFT) للتحويلات المالية الدولية حتى أوائل عام ٢٠١٨. وحاولت حكومة هادي منذ ذلك الحين تحفيز التجار والبنوك والضغط عليهم للعمل مع فرع البنك المركزي اليمني في عدن، وقد ساندتها في هذه المحاولات توفير تسهيلات ائتمانية سعودية بقيمة ملياري دولار. في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أصدرت حكومة هادي مرسوماً جديداً يهدف إلى إجبار المستوردين على العمل مع البنك المركزي اليمني في عدن، مع استبعاد التجار الربيطين بالحوثيين والذين ظهروا منذ بداية الحرب. وبينما حققت حكومة هادي درجة من النجاح في السيطرة على الاقتصاد، ظلت صنعاء بحكم الواقع مركز الثقل الإداري والمالي والتجاري في الاقتصاد طوال فترة النزاع. ولا تزال معظم المؤسسات المالية الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية في اليمن، والمستوردون للوقود، والمستوردون للأغذية، ومؤسسات الدولة التي تجمع الإيرادات، متركزة جميعها في المدينة، رغم أن هذا الواقع قد يتغير.

تستخدم شبكات الحوئين في شمال اليمن مجموعة من القنوات المصرفية الرسمية ونظام الحوالة لتسهيل استمرار التدفقات المالية والتجارية. وعلى العكس من سوريا، حيث يستطيع النظام التحايل على العقوبات الدولية من خلال العمل عن طريق وسطاء لم يخضعوا للعقوبات، يتمحور نظام الحوئين حول مصرف تجاري تديره الدولة (أصبح يُعرف شعبياً باسم «البنك المركزي الحوئي») نظام الحوالة لصرف النقود، وهو بشكل أساسي لا يتطلب أي تحويل فعلي للأموال (ولا حتى إلكترونياً). حاولت حكومة هادي إلغاء الانتفاع برمز سويفت (SWIFT) الخاص بالبنك، ولكن التقارير أفادت بأنها توصلت إلى اتفاق مع إدارة البنك بعدم إلغائه تماماً، وفي حين لا يزال الاعتراف الدولي والوصول إلى المنظمات متعددة الأطراف أمراً مهماً، فقد بين الحوئين أيضاً أن السيطرة على العاصمة في اقتصاد النزاع يمكن أن تعوّض عن القيود المفروضة.

<sup>١٠٠</sup> 13 سوريا ريبورت The Syria Report (٢٠١٦)، «سعر الدولار الأمريكي في سوق الفوركس السوري ٢٠١١-٢٠١٩» Rate of the U.S. Dollar in the Syrian Forex Market، ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٦.

<sup>١٠١</sup> <https://syria-report.com/library/economic-data/rate-us-dollar-syrian-forex-market-2011-19> (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>١٠٢</sup> نقض السيولة يعزز اليقظة السورية ويزيد من أرباح المصارين ويضعف الثقة في المصرف المركزي «Confidence in Central Bank»، تشير التقارير الصحفية إلى أن مصرف سوريا المركزي يحقق في المعاملات بالدولار الأمريكي التي تزيد قيمة الواحدة منها عن ١٠,٠٠٠ دولار، المُنتَدة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ انظر عنب بلدي (٢٠١٩)، «المركزي السوري يجهل مشتري القطع الأجنبي شهراً لتسوية أوضاعهم» (باللغة العربية).

<sup>١٠٣</sup> <https://www.enabbaladi.net/archives/279678#fixz5wBqz13C> <https://www.enabbaladi.net/archives/279678> (آخر دخول في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٩).

<sup>١٠٤</sup> تؤثر العقوبات الغربية على روسيا وإيران في معاملتهما المالية مع سوريا، سواء بشكل مباشر، بمعنى أن هناك عقوبات غربية عليها، وبشكل غير مباشر بمعنى أن العقوبات المفروضة على سوريا تجعل من الصعب على بنوكها التعامل مع سوريا.

<sup>١٠٥</sup> كان القطاع المصرفي في سوريا خاضعاً للعقوبات نتيجة للتوترات السياسية المتقلبة بين الدول الغربية ونظام الأسد منذ سبعينيات القرن الماضي، ولطالما كانت بيروت الوسيط بين القطاع المصرفي السوري والنظام المصرفي الدولي.

## الإطار التوضيحي ٢: ديناميات العملات المغلقة- ليبيا واليمن

لا يمكن تداول الدينار الليبي والريال اليمني خارج بلديهما، لذلك يتطلب الحصول على العملات الأجنبية الوصول المباشر إلى الأسواق الأجنبية. وحين يكون هذا الوصول محدوداً تكون هناك فرصاً للمراجعة تعكس الاختلافات بين السعر الرسمي للعملة الأجنبية بالعملة المحلية وقيمتها في السوق السوداء.

## الاحتيال في الاستيراد/التصدير في ليبيا

في بداية عام ٢٠١٤، كان سعر صرف الدينار في السوق السوداء مقابل الدولار الأمريكي في ليبيا يعادل سعر الصرف الرسمي تقريباً. ومع ذلك فإن مجموعة من العوامل - بما في ذلك تأثير الحصار النفطي الكبير في الشرق، وانقسام الحكم بين شرق البلاد وغربها، وركود أسعار النفط العالمية - دفعت مصرف ليبيا المركزي إلى تنفيذ سلسلة من التدابير التقشفية، كما طُبقت سياسات للحد من الفساد.

## الشكل ٦: الاحتيال في خطابات الاعتماد الاتماني في ليبيا



كان لهذه التدابير مجتمعة تأثيرٌ انعكس من خلال الحد من الوصول إلى العملات الأجنبية، وبالتالي خلقَ فرقٍ كبيرٍ بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية. وبينما بقي السعر الرسمي ثابتاً عند ١,٤ ديناراً ليبياياً للدولار الأمريكي، وصل السعر غير الرسمي في بعض الأحيان إلى ١٠ دینارات ليبية للدولار الأمريكي الواحد. خلقَ هذا الاختلاف في أسعار الصرف فرصة كبيرة لأي شخص قادر على الوصول إلى العملات الأجنبية بالسعر الرسمي والبيع بسعر السوق السوداء. ونظراً لأن ليبيا تعتمد اعتماداً كبيراً على الاستيراد، أصبحت خطابات الاعتماد المستندية المقدمة لاستيراد البضائع، مصدراً رئيساً للربح للجهات

الفاعلة التي تتراوح من رجال الأعمال إلى الجماعات المسلحة. ومع ذلك فقد قلل فرض رسوم على الحصول على العملات الأجنبية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، من فرصة المراجعة بسبب انخفاض سعر صرف الدينار في السوق السوداء. طوّرت الجماعات المسلحة في طرابلس مصالح تجارية كبيرة، إذ أنشأت شركات مخصصة للحصول على خطابات اعتماد وتحويل الأموال منها. يقدم عدد من الجماعات المسلحة أيضاً خدمات التيسير: فرض ضريبة فعلية على الأعمال مقابل ضمان الحصول على خطاب الاعتماد المطلوب.

ازداد الاحتيال في الواردات بعد عام ٢٠١٣ ولا سيّما عندما واجهت الجماعات المسلحة صعوبة في الحصول على التمويل من وزارتي الداخلية والدفاع. واعتباراً من نهاية عام ٢٠١٦، تحدّث التقارير عن حصول مليشيات من حي تاجوراء بطرابلس على مليار دولار من خلال إساءة استخدام خطابات ائتمان عبر ١٠ شركات وهمية.<sup>١٤</sup> وقد تعرّض هيثم التاجوري، قائد شعبة الأمن المركزي الأولى التابعة للمجلس الرئاسي لتدقيق رقابي خاص حول هذه القضية. كانت الشعبة التي يقودها التاجوري هي المسؤولة عن توفير الأمن للبعثات الدبلوماسية القائمة في طرابلس أو البعثات التي تزورها. كما يتولى التاجوري قيادة كتيبة ثوار طرابلس، وهي مجموعة مسلحة غير حكومية تشكلت خلال الحرب الأهلية. بعد إشارة فريق خبراء الأمم المتحدة لقيامه بالحصول على أكثر من ٢٠ مليون دولار من خلال خطابات اعتماد من موظفي مصرف ليبيا المركزي في عام ٢٠١٥، بدأ أن التاجوري قد قام بتحسين أساليبه باستخدام شركات وهمية. وأفاد فريق خبراء الأمم المتحدة لاحقاً أن هناك بنكان كانا قد أصدرتا عشرات خطابات الاعتماد لشركات مملكتها فرد يُعتقد أنه طوّر علاقات تجارية مع التاجوري.<sup>١٥</sup>

تُوفّر سيطرة التاجوري على الأمن في ميناء طرابلس وسيلة لتأمين الواردات وتوجيه عمليات التفتيش الجمركي الرسمية.<sup>١٦</sup> وقد أثار حجم الأرباح الناتجة عن هذه الأنشطة توتراتٍ ليس مع الجماعات المسلحة الأخرى التي تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى التمويل وحسب؛ بل مع السكان المحليين أيضاً، الذين يشعرون بتأثر التضخم ونقص السلع المرتبطة بتحويل مسار الموارد هذا.

#### النزاع للحصول على العملات الأجنبية في اليمن

تمكّن التجار الحوثيون من تشكيل تجمّع احتكاريّ للوقود من خلال التنسيق مع سلطات الأمر الواقع لتقييد وصول المنافسين إلى إمدادات العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الوقود. يساعد الدخل الناتج عن هذه الأنشطة، جزئياً على الأقل، في تمويل المجهود الحربي للحوثيين. وقد عانت بعض الشركات للوصول إلى العملات الأجنبية في ظل السيطرة المحكمة لمجلس بقيادة الحوثي مقره صنعاء، يمنع الوصول إلى العملات الأجنبية المطلوبة بشدة، إضافة إلى منع التجار في الشمال من استخدام التسهيلات الائتمانية في عدن. وجد عدد من التجار الذين تخطوا التجار الحوثيين ذوي النفوذ المتزايد سفنهم محتجزة في ميناء الحديدة لعدة أيام أو حتى أسابيع، ما كبدهم رسوماً باهظة، كما تعرضت شحناتهم أيضاً لفحص أكثر صرامة وإلى المزيد من الضرائب، وعانوا الأمرين لتحويل الريال اليمني إلى دولارات أمريكية بسبب تجميد الأموال في كثير من الأحيان لعدة أسابيع أو أشهر قبل تخليصها أو تحويلها. وقد تسبب هذا في خسائر مالية كبيرة (في بعض الأحيان) نتيجة لفترات الانخفاض السريع في قيمة العملة.

#### الوصول إلى المنظمات الدولية

يوفر تركّز المؤسسات الحكومية والمؤسسات المالية في العواصم إمكانية وصول لا تضاهى للنظام المالي الدولي، فضلاً عن المساعدات التي يتم تلقيها عبر المنظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. ويرتبط هذا ارتباطاً وثيقاً بحقيقة أن الاعتراف الدولي يصوغ اقتصاد النزاع في العواصم عن طريق التحكم بوصول مختلف الجهات الفاعلة إلى المحافل الخارجية. أتاحت القدرة على التفاوض حول الشروط التي تحدد أياً من المنظمات متعددة الأطراف يمكنها العمل في سوريا وأيها لا، سيطرةً كبيرة للنظام على توزيع المساعدات منذ عام ٢٠١٤. وفي اليمن، مكّنت السيطرة على القطاع المالي والأمن المحلي شبكات الحوثي من التأثير على عملية توزيع المساعدات.

في سوريا، تتمثّل المعضلة التي يواجهها المانحون في أن المساعدات الإنسانية تُستغلّ من قبل نظام الرئيس بشار الأسد كوسيلة لمواجهة فشله الاقتصادي، ولكنها تمثّل عاملاً هاماً للغاية في اقتصاد التكيف بالنسبة للسكان المحليين. يسمح هذا للحكومة بالتعاقد من الباطن على بعض عناصر الإنفاق العام. ولا تزال سيطرة النظام على دمشق تُوفّر له الاعتراف الدولي ومقعداً في المؤسسات العالمية بحكم القانون، بما في ذلك المقعد الأهم في الأمم المتحدة، على الرغم من الازدراء الدولي. ونتيجة لذلك فإن جميع وكالات الأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية تتمركز في دمشق، وتعمل وفقاً للقواعد التي وضعتها الحكومة المركزية. تُوّزَع كمية متزايدة من المساعدات عبر العاصمة في الوقت الذي تستعيد فيه القوات الحكومية المزيد من الأراضي، بينما تستمر المساعدات الإنسانية عبر الحدود المقدمة إلى شمال سوريا في تجاوز دمشق.

<sup>١٤</sup> ماجمندر روي شودري Majumdar Roy Choudhry، ل. أبو خليل، L.، ن. بوهر، N.، ك. كارتناس، K.، م. ماكفرلاند، M.، د. دي ألبوركورك باكرديت، L. de Albuquerque Bacardit، (٢٠١٨) التقرير النهائي لفريق الخبراء اليمني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار 1973 Final report of the Panel of Experts on Libya established pursuant to resolution 1973، ص. ٢١١ (٢٠١١). [https://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=%20S/2018/812](https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=%20S/2018/812)، ص. ٢١١.

<sup>١٥</sup> المرجع نفسه.

<sup>١٦</sup> البيانات من تحليل يصدر قريباً لثلاثاء هاوس عن الجماعات المسلحة الليبية ومن مقابلات أجريت في شباط/فبراير ٢٠١٩ مع سكان طرابلس.

ويرجع أن تصل الأموال التي يتم تحويلها عبر دمشق إلى أكثر من مليار دولار سنوياً، وهو ما يعادل حوالي ٢٠ في المائة من الإنفاق الحكومي الفعلي،<sup>١٠٧</sup> وهذا ما يجعل المساعدات الخارجية تمثل عنصراً هاماً في الاقتصاد السوري.

يمكن لوضع الحكومة السورية في دمشق بحكم القانون أن يمكّن نظام الأسد من تحديد الجماعات والمجموعات التي تتلقى المساعدات. يسمح هذا الترتيب للحكومة بمكافأة الشبكات والمجموعات الموالية لها على نحو انتقائي. ينبغي أن يكون متلقّي المعونة مسجلاً لدى الحكومة للحصول على الأموال. هكذا يُستخدم التسجيل لدى الحكومة كأداة للسيطرة، كما يستعمل أيضاً كوسيلة لتوليد الأموال للمجموعات المتحالفة مع النظام. وغالباً ما تستخدم هذه المجموعات، فضلاً عن شخصيات مختلفة منحازة للنظام، المنظمات غير الحكومية المسجلة بأسماء الأقارب للفوز بالعقود. وتستفيد الأطراف المعنية بشكل غير مباشر من التدفقات المالية في حالات أخرى من خلال العمل كمقاولين من الباطن في المشروعات الممولة من المساعدات. يُستخدم الدخل الناتج عن هذه المشاريع في هذه الحالة جزئياً لدفع رواتب المرؤوسين و/ أو الشركات التابعة، أو لتمويل النفقات الأخرى، بما في ذلك دعم المجهود الحربي.<sup>١٠٨</sup>

تضع هذه الممارسات الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية في موقف صعب، فمن الواضح أن الأموال المخصصة للمساعدة تدعم مواقف الجهات الفاعلة البارزة المتحالفة مع الحكومة في اقتصاد النزاع. ولكن تجاوز الحكومة لتوزيع المساعدات لا يزال أمراً بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلًا. لم ينجح المانحون الدوليون حتى اليوم في سوريا في تطبيق شروط المساعدات الإنسانية، لمنع النظام من استخدامها كمورد للدخل.

في اليمن، يعود استخدام الشبكات المالية الرسمية لعمليات المساعدات بالفائدة على النخب الراسخة، بينما يعود استخدام الشبكات غير الرسمية بالفائدة على نخبة الظل. ومن أجل دفع رواتب الموظفين المحليين وشراء البضائع في شمال اليمن، حيث تتواجد مقرات معظم المنظمات الإنسانية في البلاد، يتعين على المانحين الغربيين إما استخدام أنظمة مالية غير رسمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشبكات الحوثية، أو استعمال الأنظمة المالية الرسمية التي لا تزال عرضة للاحتياز الحوثي. تُضطر الجهات المانحة غير القادرة على الحصول على الريال اليمني خارج البلاد إلى التعامل مع شركات مالية محلية. وعند الحاجة إلى إجراء تحويلات غير رسمية، تُضطر الجهات المانحة إلى التعامل مع البنوك أو شركات الصرافة التي تتركز غالباً في صنعاء والتي تتمتع بروابط قوية مع الحوثيين. تخضع هذه الشركات أيضاً لإشراف العديد من المجالس الاقتصادية المختلفة التي يسيطر عليها الحوثيون. ويُحتمل أن تكون بعض العائدات الناتجة عن عمليات التحويل غير الرسمية هذه قد استُخدمت لتغطية نفقات المقاتلين الحوثيين.

عند استخدام النظام المصرفي، يكون على وكالات المعونة أن تتعامل مع البنوك التي لها فروع أو حسابات مراسلة خارج البلاد. تمكّنت هذه البنوك من الحصول على أسعار صرف تفضيلية من المنظمات الدولية، ومن فرض رسوم كبيرة. ويقدر مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، وهو معهد لأبحاث السياسات، أن هذا النظام قد حقّق في عام ٢٠١٧ أرباحاً بقيمة ٨٠ مليون دولار من بنك واحد خلال فترة ثمانية أشهر.<sup>١٠٩</sup> جعلت هذه الأرباح البنوك هدفاً مثالياً لاحتياز الحوثيين، الذين أجبروهم على تقديم خدمات مالية دولية وعملات صعبة بأسعار رخيصة. توضح التطورات الموضحة أعلاه حول كل من سوريا واليمن، أن الأموال المخصصة - التي تمر عادة عبر العواصم - لدعم اقتصاد التكيف لا يمكن حمايتها تماماً من الدخول في اقتصاد النزاع.

### مناطق العبور والمناطق الحدودية

أدت الانقسامات الإقليمية الداخلية الناجمة عن النزاع في البلدان الأربعة، وبدرجات متفاوتة، إلى تشوهات السوق ونشوء وحدات اقتصادية منفصلة (الاقتصادات الفرعية). تتوضع مناطق العبور<sup>١١٠</sup> على الخطوط الفاصلة بين هذه المجموعات المنقسمة، وقد أصبحت مصادر مهمة للإيرادات الضريبية (المفروضة على حركة البضائع) وإيرادات المراجعة (حيث تحقق الجهات الفاعلة إيرادات ناتجة عن

في اليمن، يعود استخدام الشبكات المالية الرسمية لعمليات المساعدات بالفائدة على النخب الراسخة، بينما يعود استخدام الشبكات غير الرسمية بالفائدة على نخبة الظل

<sup>١٠٧</sup> وفقاً لخدمة التتبع المالي، فقد قُدّمت ٢,٢ مليار دولار من المساعدات في سوريا في عام ٢٠١٨. نفترض هذه الأرقام أن حوالي نصف هذه الأموال قد مرّت عبر دمشق. يستند حساب الإنفاق الحكومي إلى نسبة مئوية من الحجم الرسمي للميزانية الحكومية (٩ مليارات دولار). لأن الإنفاق الفعلي كان أقل من المبلغ المدرج في الميزانية. في عام ٢٠١٣ (آخر سنة توفرت فيها أرقام فعلية)، بلغت نفقات الحكومة السورية ٦٢ في المائة من ميزانيتها الرسمية. إذا تم إنفاق ٦٢ في المائة من الميزانية الرسمية في عام ٢٠١٨، فسوف يعادل هذا ٥,٨ مليار دولار، أي أن مبلغ ١,٣ مليار دولار من المساعدات يعادل ٢١ في المائة من الإنفاق الفعلي.

<sup>١٠٨</sup> مقابلات مع العديد من رجال الأعمال السوريين وموظفي المنظمات غير الحكومية في دمشق وبيروت، ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧.

<sup>١٠٩</sup> حسن، م، الأزّكي، Hasan, M., al-Azaki, A., Anaam, A., راجح، م، Rageh, M. أ.، وأوزيرغ، س. Osberg, S. «نشرة اليمن الاقتصادية: كيف أدى تعدد أسعار الصرف إلى انخفاض المبالغ المرصودة للتدخلات الإنسانية» Yemen Economic Bulletin: How currency arbitrage has reduced the funds available to address the humanitarian crisis، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، 4740/analysis/publications/sanaacenter.org (آخر دخول في ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٩).

<sup>١١٠</sup> تعرّف منطقة العبور، لأغراض هذه الدراسة، كمنطقة فعلية يتم فيها فرض الرسوم (الضرائب غير الرسمية) (أي عند نقاط التفتيش). قد تؤدي نقاط التفتيش داخل مناطق العبور أيضاً وظيفة أمنية وترتبط بين سوقين.

الفروق عبر الحدود في أسعار السلع وتوافرها). أصبحت مناطق العبور<sup>111</sup> على طول طرق التجارة الرئيسية نتيجة لذلك تمثل أصولاً قيّمة للجماعات المسلحة والمنخرطين الآخرين في اقتصاد النزاع.

يقع النشاط الاقتصادي في مناطق العبور في معظم الحالات خارج نطاق سيطرة الدولة، وتتعاون الجهات الفاعلة الحكومية مع الجماعات المسلحة في بعض الحالات مقابل جني الأرباح من نقاط العبور بدلاً من الإبلاغ عن هذه الأنشطة من خلال هيكل قيادتها. وتظهر فرص المراجعة والضرائب المماثلة بوضوح في «المناطق الحدودية» - المعرفة هنا على أنها مناطق تقع على الحدود الدولية - مع مراعاة الاختلاف الرئيس في كون الجهات الفاعلة الحكومية والأنظمة الاقتصادية المشاركة هي على الجانب الآخر من الحدود الدولية. ويقلل الغياب النسبي للدولة في المناطق الحدودية من الحواجز أمام دخول الجهات المسلحة.

تمثل مناطق العبور والأراضي الحدودية مواقع رئيسة للعنف التنافسي، وتمثل هذه النزاعات في جوهرها جهات فاعلة تتنافس على الربوع المالية، على الرغم من أنها تُفسر أحياناً على أنها نزاعات عرقية أو طائفية بطبيعتها. يمكن لهذا أن يشكل حوافز غير مرغوب فيها لإدامة الانقسامات المنطقية، مع تأثير ضار للغاية على السكان المحليين وعلى بناء الدولة على نطاق أوسع.

### «فرض الضرائب» على حركة البضائع داخل مناطق العبور والمناطق الحدودية

تمثل «الضرائب» بمعناها الواسع الذي ينطوي غالباً على فرض رسوم غير رسمية أو غير قانونية - مصدرراً رئيساً للدخل للجماعات المسلحة في الاقتصادات الفرعية للعراق وليبيا وسوريا واليمن. وتشكل هذه الضرائب أهمية كبيرة للغاية بالنسبة لتلك المجموعات التي تمتلك فرصاً محدودة للوصول إلى التمويل الذي تقدمه الدولة و/ أو الرعاة الخارجيين. يقع العديد من مناطق العبور هذه على طول طرق التجارة التاريخية التي كانت دائماً مصادر للثروة، لذلك تشكل هذه المناطق مراكز محورية هامة للمنافسة والعنف. ويمكن أن يمثل التعاقد من الباطن للسيطرة على مناطق العبور والأراضي الحدودية مع المجموعات المحلية استراتيجية مفيدة للجهات الفاعلة الوطنية، لأن هذا يقلل من تكاليف العمالة، ويمنح الشركاء السياسيين أو العسكريين المحليين وسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي لتوليد الإيرادات. وتمثل المنافسة من أجل السيطرة على مناطق العبور الرئيسية، وفرض الضرائب المرتبطة بها، جانباً بارزاً لكل من اقتصادات النزاع التي تمت دراستها هنا، وقد أنشأت الجماعات المسلحة أيضاً نقاط تفتيش داخل مناطق سيطرتها لزيادة العائدات.

إحدى نتائج هذا النمط من النشاط أنه يجعل الاستيلاء على الأراضي يكتسب أهمية اقتصادية خاصة. وعلى سبيل المثال، لا تستطيع المجموعات المتمردة أو السرية أن تجني الفوائد المتاحة للمجموعات التي يمكنها توسيع نطاق سيطرتها على الأراضي إلى مناطق العبور، لذلك يتم تحفيز الجماعات المسلحة على الابتعاد عن نموذج المقاومة «السري» والتركيز على المكاسب المتعلقة بالأراضي. وتبرز المجموعات دخلها من مناطق العبور في بعض الأحيان على أنه عبارة عن رسوم لتوفير الأمن، أو كوسيلة لمعالجة مشكلة نقص التمويل. وعلى سبيل المثال، استولت الجماعات المسلحة التابعة لوحدة الحشد الشعبي في العراق على نقاط تفتيش في شمال البلاد ظاهرياً، أو أقامت نقاطاً لها لجمع الأموال وتوفير تكاليف العمالة الخارجية (حيث يتلقى المقاتلون الأموال بشكل مباشر في نقاط التفتيش هذه)، على الرغم من أن وحدات الحشد الشعبي تتلقى الرواتب أيضاً من الدولة العراقية؛ ما يساهم أيضاً في بناء شبكات محسوبة وحدات الحشد الشعبي.

### الضرائب داخل مناطق العبور

كانت مناطق العبور مواقع للاشتباكات المسلحة الهامة، ليس لأنها تحدد الخطوط الأمامية للجهات التي يسيطر عليها كل جانب وحسب، بل لأنها تمثل مواقع رئيسة لفرض الضرائب. في سوريا، ونظراً لظهور الانقسامات المنطقية الصعبة، كانت الضرائب في مناطق العبور هي الشكل المهيمن لتوليد الإيرادات. ومناطق العبور الرئيسية هي الحدود بين الأراضي الخاضعة لسيطرة نظام الأسد والأراضي التي تسيطر عليها فصائل الثوار. تتجلى هذه الديناميات في مثال بلدة مورك، وهي بلدة تقع شمال غرب حماة وجنوب إدلب. تقع هذه البلدة على طريق حلب - دمشق السريع وتشكل معبراً بين المناطق التي يسيطر عليها النظام ومنطقة إدلب التي يسيطر عليها الثوار. ونتيجة لأهمية بلدة مورك الاستراتيجية، فإن الجماعات المسلحة التي تسيطر على المدينة والطرق المؤدية إليها قادرة على توليد إيرادات كبيرة تُشجّع بدورها على

<sup>111</sup> تجدر الإشارة إلى أن المطارات والموانئ يمكن اعتبارها مناطق عبور أيضاً حسب تعريفنا. تعد الموانئ والمطارات نقاطاً مهمة في الحقيقة داخل اقتصادات الصراع المعينة، ولكننا اخترنا حذفها من الدراسة للحفاظ على نطاق تحليل يمكن التحكم فيه.

العنف التنافسي المنتظم.<sup>112</sup> على سبيل المثال، كان توسع المجموعة المسلحة هيئة تحرير الشام في منطقة إدلب في أوائل عام ٢٠١٩، الذي كان الدافع الأساسي وراءه هو الرغبة في استباق التدخل التركي، يحمل وراءه أيضاً ضرورة اقتصادية يتمثل أحد أبعادها في تحقيق السيطرة على محور الطريق الرئيس والتقاطعات بين نقاط التفتيش التي يسيطر عليها الثوار والتي يسيطر عليها النظام. تشكل الرسوم على نقاط التفتيش المصادر الرئيسة للحصول على المال عند هيئة تحرير الشام. وتشير البيانات مفتوحة المصدر إلى أن هيئة تحرير الشام قد حصلت على ما يتراوح بين ٤٠٠ دولار أمريكي و١٥٠٠ دولار أمريكي لكل شاحنة تنقل البضائع التركية إلى المناطق الخاضعة للنظام، لتبلغ عائدات هذا الفصيل من الضرائب عند معبر مورك إلى ما يقدره البعض بحوالي ١,٥ مليون دولار شهرياً.<sup>113</sup> أما في مناطق العبور من جانب النظام، تفرض أجهزة الأمن المختلفة والمليشيات المحلية ووحدات من الجيش السوري رسوم النقل عند نقاط التفتيش على الطريق من حماة إلى مورك. تدعى إحدى هذه الرسوم برسوم الترفيق، أو رسوم المرافقة، لأنه من المفترض أن تراقف مليشيات النظام الشاحنات وتوفر الحماية لها حتى يتم الوصول إلى نقطة التفتيش التالية. وتزيد رسوم الترفيق، مثل الرسوم الأخرى التي تفرضها المليشيات، من تكلفة النقل وسعر البيع النهائي للمنتجات.

في العراق، على الرغم من عدم وجود نزاع رسمي، تستمر المعركة بين الفصائل المسلحة للسيطرة على الضرائب غير الرسمية. عانت بلدة طوز خورماتو العراقية من عنف كبير في السنوات الأخيرة.<sup>114</sup> وغالباً ما يتم وصف هذا النزاع بعبارة طائفية – قتال الشيعة ضد السنة والأكرد.<sup>115</sup> ومع ذلك، فإن الموقع الاستراتيجي للبلدة عند تقاطع طرق التجارة إلى إيران وسوريا وتركيا، وموقعها كنقطة طريق لتدفقات النفط والغاز من كركوك القريبة، يكشف عن تفسير بديل لهذا النزاع.<sup>116</sup> عندما استولت وحدات الحشد الشعبي،<sup>117</sup> وفروع البشمركة والمجموعات التركمانية الشيعية التابعة لها على المنطقة من داعش في عام ٢٠١٧، ركزوا على تنفيذ نظام نقاط التفتيش على طول الطريق السريع الرئيس من طوزخورماتو إلى بغداد. تُعدّ إيرادات نقاط التفتيش هذه أساسية بالنسبة للجماعات المسلحة – من وحدات الحشد الشعبي إلى البشمركة – التي لا تستطيع دائماً دفع رواتب مقاتليها، ولكنها لا تزال ترغب في الحفاظ على قاعدة وشرعية في المنطقة. أما القوات المرتبطة مباشرة بالحكومة الفيدرالية، بما في ذلك الشرطة المحلية والاتحادية (فوج الطوارئ السابع) والجيش (قيادة عمليات دجلة)، فهي إما غائبة عن المنطقة أو غير قادرة على تخفيف حدة العنف التنافسي بين الجماعات المسلحة.

في منطقة فزان جنوب ليبيا، يعني عدم الوصول إلى موارد الدولة أن الضرائب غير الرسمية المفروضة عند نقاط التفتيش على جانب الطريق – إلى جانب رسوم الحماية – تُشكل المصدر الرئيس لدخل الجماعات المسلحة،<sup>118</sup> واستمرار العنف التنافسي للسيطرة على طرق التجارة وفرص الضرائب. في عهد القذافي، كانت مجموعات معينة مفضلة على غيرها كجزء من نظام فرق تسد، وقد أدى الانهيار اللاحق لاحتكار النظام للقوة إلى اندلاع المنافسة المسلحة في جنوب البلاد. عكس هذا العنف، في جزء منه على الأقل، جهود الجهات الفاعلة المحلية للبحث عن السيطرة على طرق التهريب. إن انهيار خدمات الدولة في الجنوب قد عزز فقط أهمية الاقتصاد غير الرسمي. وقد تفاقمتم المشكلة من واقع أن العديد من الجماعات العرقية والقبلية تتمتع بفرص محدودة للوصول إلى موارد الدولة، وخاصة الرواتب من الدولة.<sup>119</sup>

<sup>112</sup> سيطرت جماعات مسلحة مختلفة بالتناوب على المدينة ووقعت أخيراً في قبضة هيئة تحرير الشام التابعة لتنظيم القاعدة. أما من جانب النظام (في المنطقة التي تدعى صوران)، فسيطرت عليها مليشيات مختلفة، ثم سيطر عليها الفيلق الرابع للجيش السوري، ثم الفيلق الخامس مع الجيش الروسي.

<sup>113</sup> يعبر الناس والوقود والسلع الزراعية وغيرها من المنتجات عبر مدينة مورك من إدلب إلى مناطق النظام والعكس. ومن إدلب، يتم تصدير معظم المنتجات الزراعية مثل زيت الزيتون والفسق. وفي الاتجاه الآخر، من مناطق النظام إلى إدلب، السلع الأساسية المصدرة هي الوقود والقمح والسكر والمنتجات المصنعة. ويتم المتاجرة بالآثار أيضاً، التي تجد طريقها إلى الأسواق الدولية عبر تركيا. للتحويلات على أرض الواقع في مورك آثار كبيرة على ديناميات السوق: يؤدي الإغلاق المنتظم للمعبر إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة إلى إدلب ومزيد من الإيرادات للمهربين، ويؤثر على سعر صرف الليرة السورية/الدولار الأمريكي. وفي الوقت نفسه، فإن أسعار المنتجات الزراعية التي لا يمكن تصديرها بسبب عمليات الإغلاق – مثل زيت الزيتون والفسق – تنخفض بسبب زيادة المخزونات المتاحة في السوق المحلية (إدلب). وبهذه الطريقة، فإن فتح وإغلاق معبر مورك يعمل أيضاً على تنظيم و/أو المضاربة على أسعار السلع. أخذت قيم الرسوم من وكالة فرانس برس (٢٠١٧)، «صناعة القتل: خصوم سوريا يستفيدون من التجارة عبر الخطوط الأمامية» Syrian foes profit from trade across front lines: Making a Killing, صحيفة الديلي ميل، ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٨، <https://www.dailymail.co.uk/wires/afp/article-6009427/Making-killing-Syrian-foes-profit-2018-07-21.html>

trade-lines.html (آخر دخول في ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٨)

<sup>114</sup> في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أسفرت المواجهات بين البشمركة الكردية وقوات الحشد الشعبي الشيعية عن مقتل ١١ شخصاً وجرح أكثر من ٢٠ شخصاً. تم الاستيلاء على المدينة لفترة وجيزة من قبل داعش في حزيران/يونيو ٢٠١٤. وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، استعاد البلدة تحالف قوات تضم مجموعات من وحدات الحشد الشعبي والبشمركة، بدعم من التحالف وإسناد جوي عراقي.

<sup>115</sup> تشولوف، م. م. Chulov, M. M. (٢٠١٦). «الأكرد والشيعة يتواجهون في كركوك في الفراغ الذي خلفه الجيش العراقي» الغارديان، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، <https://www.theguardian.com/world/2016/jan/22/kurds-and-shias-face-off-over-kirkuk-in-vacuum-left-by-iraqi-army> (آخر دخول في ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٩).

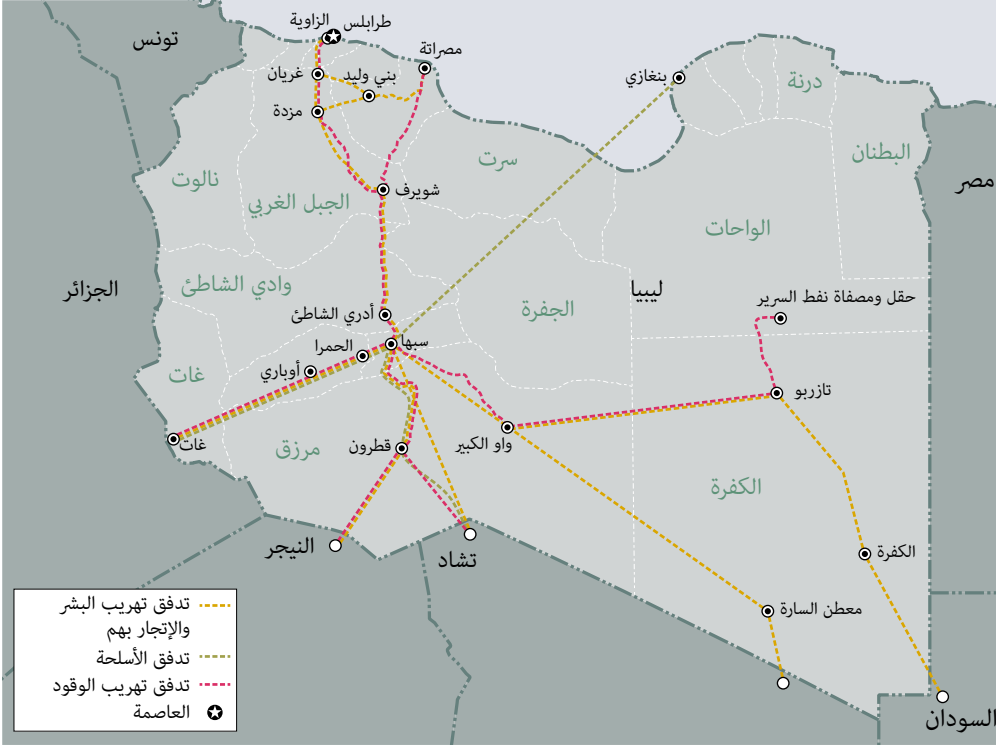
<sup>116</sup> في هذه المنطقة، تعد مناطق خانقين وكركوك وطوز خورماتو مهمة في تجارة التهريب. وعلى نحو أكثر تحديداً، تتصل مناطق طوز خورماتو – سليمان بيك وأمري وقيتول وإنجانة والحسنية – المنتصلة بالطريق السريع ٢، الذي يؤدي إلى بغداد.

<sup>117</sup> وتشمل هذه المنظمات فيلق بدر وسرايا السلام وكتائب حزب الله وكتائب خراسان وفرقة الإمام علي القتالية.

<sup>118</sup> تحليل نشاتام هاوس غير المنشور، بناءً على المقابلات التي أجريت في جنوب ليبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

<sup>119</sup> المرجع نفسه.

## الخريطة ٢: تدفق تهريب البشر/ الإتجار بالبشر والأسلحة والوقود عبر سبها



يُعتبر الطريق من سبها، عاصمة فزان، إلى المدن الساحلية الشمالية منطقة العبور الأكثر أهمية في المنطقة. وتتحكّم بالطريق مجموعة واسعة من الجماعات المسلحة المرتبطة بالمجتمعات المحلية، وقد لاحظت المقابلات التي أجراها تشاتام هاوس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ زيادة ملحوظة في عدد نقاط التفتيش بين سبها ومزدة في أواخر عام ٢٠١٨. أشار المسافرون إلى أن مدة الرحلة من سبها إلى طرابلس قد تجاوزت ١٤ ساعة في هذه الأيام، مقارنة بسبع أو ثماني ساعات سابقاً، وقد دفعت الرسوم المرتفعة التي يمكن فرضها على الوقود المهزّب إلى إنشاء المزيد من نقاط التفتيش، وذلك وفقاً لإحدى المقابلات مع أشخاص من مجتمع التبو الذي خَلَصَ إلى أن هذه الأنشطة المدرة للدخل تؤدي إلى تفاقم التوترات. ويبدو أن الضرائب غير الرسمية التي تفرضها الجماعات في منطقة فزان قد زادت الأسعار وحدت من توافر السلع في السوق المحلية، وهو ما ألحق الضرر بقدره السكان المحليين المستضعفين على التأقلم - على الرغم من حقيقة أن الجماعات المسلحة تنحدر من هذه المجتمعات وتسعى لتمثيلها. ويبدو أن هذا الوضع الراهن سوف يستمر: إذ ستواصل القوات المحلية إيجاد وسائل لتمويل نفسها لحماية مصالحها وتوليد الدخل.

تمكّنت الجماعات المسلحة من السيطرة على مناطق العبور في اليمن من خلال فرض الضرائب على التجارة، وتستمر هذه التجارة حتى إذا كانت البضائع التي تمر عبر منطقة تسيطر عليها جماعة مسلحة معينة قد تُعزز موقف أعدائها، ويضمن التجار الذين يعتمدون على التهريب أن تظل طرق العبور مفتوحة على الرغم من التغييرات في السيطرة العسكرية على هذه المناطق. وتمثّل مدينة بيحان في محافظة شبوة الشمالية الغربية مثلاً واضحاً على ذلك، إذ تسيطر على هذه المدينة وحدات عسكرية موالية لحكومة هادي، وهي تقع عند تقاطع المناطق التي تحتلها على التوالي الميليشيات والوحدات العسكرية التابعة للجمع اليمني للإصلاح، وقوات الأمن التي تدعمها الإمارات العربية المتحدة، والحوثيون. وعلى الرغم من عدم أهمية بيحان كمركز حضري، إلا أن المنطقة تُعرف كنقطة عبور للأسلحة والسلع المهزّبة الأخرى التي تدخل البلاد من الساحل الجنوبي ومن أماكن أخرى. وتشير المقابلات التي أجراها تشاتام هاوس إلى أن شبكات تهريب شبوة تلعب دوراً حاسماً في استمرار تدفق الأسلحة والأشخاص والمخدرات والوقود إلى الشمال، ويعزى ذلك إلى المحاولات المتكررة من قبل

يبدو أن الضرائب غير الرسمية التي تمارسها الجماعات في منطقة فزان قد زادت الأسعار وقلصت من توافر السلع في السوق المحلية، مما ألحق الضرر بقدره السكان المحليين المستضعفين على التأقلم - على الرغم من حقيقة أن الجماعات المسلحة تنحدر منها وتسعى لتمثيل هذه المجتمعات



الحكومة اليمنية والقوات المدعومة من الإمارات العربية المتحدة لإغلاق شبكات التهريب في شبوة.<sup>١٢٠</sup> لقد حافظ تحالف الحوثي -صالح السابق، من خلال الإبقاء على وجود له في بيحان، على الوصول إلى منطقة قُذُوع والطرق الجبلية والساحل الجنوبي. وفي عام ٢٠١٧، بدأت حكومة هادي محاولات لتأكيد سلطتها في المحافظة حيث شمل ذلك إرسال قوات من مأرب إلى بيحان لمحاربة الحوثيين.

يتحالف لواء ٢٦ سبتمبر، الذي يسيطر على بيحان، ظاهرياً مع حكومة هادي، إلا أن هناك مزاعم تقول بأن اللواء يُعطي الأولوية لتوليد الريوع على قطع طريق الحوثي التجاري الرئيسي. وبعد وفاة صالح في عام ٢٠١٧، فقد الحوثيون معظم أراضيهم في منطقة بيحان. وينبغي منطقياً أن يكون ذلك قد أضعف روابطهم التجارية بصنعاء (التي كانت ستكون بمثابة نكسة كبيرة). ولكن وفي غضون أشهر من استيلاء لواء ٢٦ سبتمبر على الأراضي، بدأ أن طرق الإمداد إلى الشمال قد فُتحت مجدداً، وفي حقيقة الأمر فإن سوق الأسلحة المحلي في بيحان مزدهر اليوم. يتمتع هذا السوق بإمدادات جيدة بحيث تكون الأسعار هناك أقل مما هي عليه في مناطق أخرى من البلاد، وذلك وفقاً لمصدرين محليين. وهكذا، تواصل بيحان العمل بمثابة منطقة عبور على طريق الحوثي التجاري الرئيسي، على الرغم من دعم لواء ٢٦ سبتمبر للحكومة ظاهرياً، إضافة إلى أن المهربين في جنوب شبوة وعلى طول الطرق الجبلية كانوا معروفين جيداً للقائد الفعلي للقوات المسلحة اليمنية في مأرب، علي محسن الأحمر، وكذلك للقادة الآخرين، حتى قبل تغيير السيطرة في بيحان. لذلك كان المهربون في وضع جيد يمكنهم من إبرام صفقات مع جميع الأطراف منذ البدايات.<sup>١٢١</sup> وباختصار، على الرغم من أن جامعي الضرائب قد يتغيرون، فمن المحتمل أن تستمر التجارة بصرف النظر عن من يسيطر على بيحان.

### الضرائب في المناطق الحدودية

يعتمد تدفق البضائع عبر المناطق الحدودية على طبيعة كل منطقة حدودية وبنيتها التحتية: يصعب للغاية تطبيق أنظمة الحدود على الحدود التي يسهل اختراقها، وبالتالي يصعب تحصيل الضرائب أيضاً على الحدود التي لا يمكن اختراقها. وتتميز المناطق الحدودية عن مناطق العبور في أنها تنطوي على تفاعل مباشر مع قوى الدول الخارجية. وتزداد الحواجز أمام الجهات الفاعلة المسلحة، من ناحية السيطرة وفرض الضرائب على حركة البضائع عند المعابر التي تخضع لسيطرة محكمة، لذلك تُستغل الفرص المتاحة عند المعابر الحدودية التي يسهل اختراقها والتي يصعب ضبطها بسهولة أكبر.

في كل من العراق وليبيا وسوريا واليمن، مكّن ضعف الدولة المركزية القوات المحلية من السيطرة على تدفق البضائع عبر الحدود الدولية. على سبيل المثال، كانت مدينة زوارة الأمازيغية، الواقعة بالقرب من الحدود الغربية لليبيا مع تونس، مهمشة منذ زمن طويل من قبل نظام القذافي، ولكن قوات المدينة، رغم ذلك، طوّرت في السنوات الأخيرة درجة عالية من السيطرة على تدفق البضائع عبر المعبر الحدودي الرسمي الرئيس في رأس جدير. وفي الوقت الذي يوجد فيه مسؤولو الجمارك بالولاية في هذا المركز الحدودي، أشارت المقابلات التي أجريت مع المهربين إلى أن قوات زوارة تمتلك السلطة الحقيقية لتحديد ما يعبر الحدود وما لا يعبرها.<sup>١٢٢</sup> وفي الوقت نفسه، في شمال سوريا، أصبحت السيطرة على المعابر الحدودية مع تركيا مصدراً هاماً للدخل للجماعات المسلحة (انظر الإطار التوضيحي ٣).

<sup>١٢٠</sup> انظر البطاطي، س. Al Batati, S. (٢٠١٦)، «الحكومة اليمنية تشن حملة على تهريب النفط والأسلحة في شبوة» Yemen government clamps down on Shabwa smuggling of oil and arms، أخبار الخليج Gulf news، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، 1.1655152، <https://gulfnnews.com/world/gulf/yemen/yemen-government-clamps-down-on-shabwa-smuggling-of-oil-and-arms-1.1655152>

(آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

<sup>١٢١</sup> مقابلات شخصية مع مصادر متعددة في اليمن والقاهرة وأماكن أخرى وعبر تطبيق المراسلة على مدار عام ٢٠١٨.

<sup>١٢٢</sup> مقابلة مع المهربين في بنقردان، تونس، شباط/فبراير ٢٠١٩.

## الإطار التوضيحي ٣: الجهات الفاعلة الخارجية وتشكيل اقتصادات النزاع على الحدود

يعتمد مدى التفاعل بين شاغلي الأراضي الحدودية والجهات الفاعلة الخارجية على طبيعة المنطقة. بعض الحدود يسهل اختراقها نسبياً، كما هو الحال في غرب العراق وليبيا وشرق سوريا واليمن. أما البعض الآخر فيخضع لرقابة أشد، كما هو الحال في شمال وجنوب سوريا.

## «الترتيك (إضفاء الطابع التركي) في منطقة درع الفرات»

تمارس تركيا في سوريا سيطرة كبيرة على الأراضي المعروفة باسم «منطقة درع الفرات». وتشمل منطقة درع الفرات جميع الأراضي الواقعة شمال حلب، التي استحوذ عليها الثوار المدعومون من تركيا في هجوم ضد داعش وقوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) بين أواخر عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧.

للتطورات الاقتصادية والسياسية على الجانب التركي من الحدود تأثيرها الكبير على منطقة درع الفرات بسبب الأهمية الفائقة للنفوذ والاستثمار والإنفاق التركي هناك. وعلى سبيل المثال، أدى انخفاض قيمة الليرة التركية مقابل الدولار الأميركي في النصف الأول من عام ٢٠١٨ إلى انخفاض أرباح الآلاف من موظفي الإدارات المحلية والجماعات المسلحة، حيث كانوا يحصلون على رواتبهم بالليرة التركية من مؤسسات الدولة التركية، كما أعادت الحرب توجيه اقتصاد منطقة درع الفرات نحو السوق التركية. على سبيل المثال، يتم الآن إعادة بناء شبكة الطرق لربط المدن في المنطقة بتركيا، ومن الأمثلة على ذلك طريق سريع جديد قيد الإنشاء بين منطقة الباب الصناعية ومعبر الراعي الحدودي.

دُمج القطاع المالي لمنطقة درع الفرات بالكامل في النظام المالي التركي، وفي حين لم تكن المنطقة تحتوي على أي فروع بنوك، افتتح مكتب البريد التركي العديد من الفروع له هناك، كما نشرت البنوك التجارية التركية المملوكة للدولة أجهزة الصراف الآلي، والمكاتب التي تقدم خدمات مالية. كذلك تطوّر نظام الحوالة على نحو خاص في هذه المنطقة الحدودية، حيث يُستخدم لتحويل الأموال في جميع أنواع المعاملات التجارية.

## التدخل الخارجي في اليمن لقطع طرق التجارة غير المشروعة

في اليمن، زاد النزاع المركز حول الموانئ الغربية من أهمية الحدود الشرقية للبلاد. كانت محافظة المهرة في أقصى شرق اليمن، المنطقة الأكثر تهميشاً على الصعيد السياسي والاقتصادي تاريخياً. وأصبحت المحافظة، منذ عام ٢٠١٥ نقطة عبور رئيسة للبضائع التي يتم تهريبها من وإلى المناطق المنكوبة بالنزاع في اليمن، والأهم من ذلك في الشمال الغربي الذي يسيطر عليه الحوثيون، حيث أصبحت الطرق الأخرى في جنوب ووسط اليمن أقل سهولة.

نتيجة لذلك ظهر منذ عام ٢٠١٦ صراع متزايد مشحون للسيطرة على المراكز الحدودية والموانئ شمّل حكومات اليمن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، بالإضافة إلى قبائل المهرة المتنوعة. احتلّ الجيش السعودي ميناء نشطون ومطار الغيضة، وهما من المواقع الاستراتيجية الرئيسية، في سبيل التصدي للتهديد المفترض الذي تُثقله تدفقات الأموال والسلع من المحافظة، على الرغم من مقاومة طيف واسع من الزعماء القبليين.

أغلق السعوديون الطريق الساحلي الجنوبي بين عُمان واليمن منذ عام ٢٠١٦، ومنعوا وصول الوقود العُماني إلى مستودعات في محافظة المهرة التي حطّبت بأهمية كبيرة بالنسبة لحركة رجال القبائل. كما مُنعت المساعدات العُمانيّة من دخول المهرة والمحافظة الأخرى. قلّل النزاع على السلطة من التجارة المشروعة وغير المشروعة في المهرة بصورة كبيرة. وقد أدى ذلك إلى مزيد من الإحباط للجماعات القبلية التي أصبح بعضها أكثر صراحة في تهديداته بالانتفاض ضد القوات السعودية المتمركزة في المحافظة.<sup>١٣٣</sup>

## فرص المراجعة

تنشأ الأرباح من المراجعة عند نقطة البيع على أيدي التجار القادرين على الوصول إلى الأسواق على جانبي مناطق العبور والمناطق الحدودية. ويستفيد التجار في بعض الأحيان من علاقاتهم مع الجهات الفاعلة المنافسة للتفاوض بشأن الوصول إلى الأسواق، وهو نشاط لا يعتبر عنيقاً في حد ذاته، ولكنه يدعم الحفاظ على الوضع الراهن. كما تُوفّر السيطرة الفعلية على نقاط العبور والمناطق الحدودية من قبل الجهات المسلحة مزيداً من الفرص للجماعات المسلحة لفرض ضرائب على حركة البضائع. وفي الوقت الذي تعدّ فيه الضرائب هي الرسوم المفروضة على حركة البضائع، فإن المراجعة هي مصدّر الإيرادات المتولدة من بيع سلع مماثلة على أساس فروق الأسعار. تختلف ظروف السوق عادة على جانبي مناطق العبور (حدود داخلية تقسم منطقتين من السيطرة على الأراضي) والمناطق الحدودية (المنطقة المحيطة بحدود دولية). وباستثناء النظم الجمركية الرسمية على الحدود الدولية، غالباً ما تكون فرص المراجعة المتاحة في منطقة حدودية هي ذاتها التي تتمتع بها تلك الموجودة في منطقة العبور. إن الديناميّة الرئيسيّة الجديرة بالملاحظة (كما تم استكشافها في مناقشة سلاسل التوريد في المناطق الغنية بالنفط) هي كيف يستفيد رواد الأعمال في النزاع من تجارة السلع عبر الخطوط الأمامية. ويُلاحظ هذا على نحو خاص عندما لا تستطيع الجماعات المسلحة المتحاربة على جانبي نقطة عبور التعامل مباشرة مع الجانب الآخر.

<sup>١٣٣</sup> مقابلات مع شخصيات قبلية في المهرة، ومع مراقبين عبر الهاتف وتطبيق المراسلة، تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨.

يحدث احتكاك تجاري متزايد في مناطق العبور والحدود الخارجية، حيث يشوّه مصدر الدخل الكبير للجهات الفاعلة المسلحة الأسواق. قد لا تكون البضائع المتاحة أو المنتجة في منطقة ما متوفرة في مكان آخر، وقد تزداد تكلفة البضائع زيادة كبيرة نتيجة للرسوم المفروضة على حركة البضائع. ويمكن لخطوط المواجهة الراسخة وظهور هياكل الحكم ذات الصلة بالنزاع، كما ذكرنا أعلاه، أن تخلق انقسامات جديدة في الأراضي تؤثر بقوة على تطور ديناميات الاقتصاد الفرعي للنزاع.

#### المراجعة عبر «الحدود» الداخلية

لم تظهر الانقسامات الإقليمية والسوقية الواضحة حتى اليوم إلا في سوريا، مع أن التجارة تعطلت بدرجات متفاوتة داخل العراق وليبيا واليمن وغيرها. في العراق واليمن، خلق التنافس على الحكم المحلي انقسامات إقليمية داخلية على الرغم من أن بقاء الطرق التجارية الرسمية وغير الرسمية فعالة قد قلل بالفعل من تأثير هذه الانقسامات. في ظل سيطرة «الخلافة» زاد تنظيم الدولة الإسلامية الرسوم في بعض نقاط التفتيش؛ ما أثر على توريد البضائع على كلا جانبي كل نقطة تفتيش. وفي اليمن، أعاقت التحولات في ديناميات النزاع على ساحل البحر الأحمر تدفق البضائع، ما أدى بدوره إلى زيادة فرص الضرائب على طول طرق التجارة البحرية والبرية في شرق البلاد. وفي ليبيا، كانت حدة النزاع أقل بكثير وأصبحت الانقسامات بين المناطق أكثر وضوحاً. ومع ذلك، فقد أثرت زيادة الضرائب غير الرسمية وانعدام الأمن في الجنوب على الأسواق في تلك المنطقة. ويُحتمل أن يؤدي القتال الحالي حول طرابلس إلى تفاقم هذه القضايا، لا سيما إذا مُنعت البضائع التي تدخل ليبيا عبر مصراتة من الوصول إلى الأسواق الشرقية والجنوبية.

كانت الانقسامات الإقليمية في سوريا أكثر دينامية وعنفاً صارخاً من البلدان الثلاثة الأخرى. وعلى مدار الحرب الأهلية، أدت خطوط الجبهة الراسخة ولكن الديناميكية إلى «تحويل البلاد إلى كانتونات» فعلياً، وذلك بفصل المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري فعلياً عن تلك التي تسيطر عليها جماعات الثوار. وقام طيف من قوات الثوار بتكريس أنفسهم كأطراف فاعلة في الحكم: تشمل جماعات معارضة (بعضها متحالفة مع الائتلاف الوطني السوري)، وإدارة روجافا التي يسيطر عليها الأكراد السوريون في الشمال الشرقي، وحُظرت الجهات الفاعلة السلفية الجهادية مثل داعش وهيئة تحرير الشام. ولكن مع توسيع سيطرة النظام على أجزاء أكبر من البلاد، ولا سيما ضاحية الغوطة الشرقية في دمشق ودرعا وفي جيب شمال حمص، كان للانقسامات الإقليمية تأثير أقل على اقتصاد النزاع، ونتيجة لذلك، انخفض التضخم على مستوى البلاد في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ إلى مستويات أرقام أحادية حيث أصبحت الأسواق أكثر تكاملاً مرة أخرى.

على الرغم من أن حركة البضائع في أرجاء سوريا كانت ممكنة طوال فترة الحرب، إلا أن التقسيمات الصعبة على الأرض قد غيرت ديناميات السوق - وتجلى ذلك في إقامة الحواجز التجارية والتغيرات في العرض والطلب. خلقت الحواجز بين المناطق فروقاً في الأسعار ونقصاً في بعض المواد الغذائية ومعاملة كبيرة للسكان المحليين، فضلاً عن فرص للربح. على سبيل المثال، كان لما يسمى باقتصاد «الحصار» في الغوطة الشرقية<sup>١٢٤</sup> عواقب وخيمة على السكان المدنيين المحليين. ومع ذلك، أصبح الحصار يمثل فرصة ضريبية كبيرة بالنسبة للنظام وقوات جيش الإسلام الثورية التي سيطرت على سبل الوصول إلى الغوطة الشرقية. وقد تمكّن التجار الذين استخدموا جهات الاتصال لشراء سلع في دمشق وبيعها في الغوطة الشرقية (بعد الدفع للجماعات المسلحة للسماح بمرور البضائع) من جني أرباح هائلة: في مرحلة ما وصل سعر كيلوغرام واحد من السكر في الغوطة الشرقية إلى ٢٤ ضعف سعره في دمشق.<sup>١٢٥</sup>

#### المراجعة عبر الحدود الدولية

على العكس من مناطق العبور، تربط المناطق الحدودية بين سوقين متميزين ومنظمين بشكل منفصل. وتُقدّم المناطق الحدودية أيضاً الفرصة للجهات الفاعلة المختلفة للاستفادة من فروق الأسعار. وبحسب ما يشير إليه الإطار التوضيحي ٣، تتمتع الدول الخارجية بالقدرة على التحكم في تدفقات البضائع داخل المعابر الأكثر تنظيمًا.

كانت الحدود السورية العراقية المليئة بالثغرات، والتي تربط بين اقتصادين من اقتصادات النزاع، تمثل موقعاً تجارياً رئيساً للقوات السلفية الجهادية. أحد هذه المراكز التجارية هو معبر القائم الحدودي الذي أصبح يُعرف باسم آخر معقل لقوات داعش في العراق. تتمتع المدينة بسيرة تجعلها بمثابة قاعدة للجماعات السلفية الجهادية، إذ استولى عليها لأول مرة تنظيم القاعدة في العراق. وفي وقت لاحق، سيطرت

<sup>124</sup> للاطلاع على تحليل مفصل لهذا الاقتصاد، لوند، أ. أ. Lund, A. (٢٠١٦). «داخل الأنفاق: صعود وسقوط جيب الثوار السوريين في الغوطة الشرقية» Into the Tunnels The Rise and Fall of Syria's Rebel Enclave in the Eastern Ghouta. مؤسسة القرن Century Foundation، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. <https://tcf.org/content/report/into-the-tunnels>. ويوجويك دزليلوفتش، Bojicic-Dzelilovic، وركماني تركماني (٢٠١٨). «اقتصاد الحرب، الحوكمة والأمن في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا» 'War Economy, Governance and Security in Syria's Opposition-Controlled Areas'. Kaldor, M. م. كلدور، ر. تركماني، R. Turkmani، ف. بوجويك-دزليلوفتش، V. Bojicic-Dzelilovic، وعل، أ. Ali, A. (٢٠١٦). «مواجهة منطق اقتصاد الحرب في سوريا» Countering the logic of the war economy in Syria. إل إس إي ريسيرش أونلاين LSE Research Online، ص. ٤، 64574. <http://eprints.lse.ac.uk/64574> / (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

داعش عسكرياً على معبر القائم لعدة سنوات، وبذلك تمكنت من السيطرة على طرق التهريب التاريخية. كان معبر القائم الحدودي بمثابة نقطة محورية لتهريب الأسلحة والمقاتلين والبضائع. استفاد التجار الذين كانوا يعملون في المنطقة، ولا يزالون، بعد داعش - من فرص المراجعة بين السوقين السوري والعراقي. كان هناك تركيز مفهوم على الأسلحة والمقاتلين الذين يعبرون المنطقة، إلا أن التجار المحليين قاموا أيضاً بتهريب سلع مشروعة مثل الأغنام إلى سوريا، حيث يمكن للبائعين الحصول على أسعار أفضل. كما لا يزال معبر القائم يمثل نقطة مهمة في تجارة النفط والغاز عبر الحدود، وغالباً ما يجلب المهربون النفط الخام ويبيعونه إما إلى مصفاة أو في سوق النفط في القائم، أحد أكبر الأسواق في المنطقة. وتُفرض ضرائب على المشتريين والبائعين بما يعادل حوالي ٣٠ سنتاً أميركياً لكل برميل من النفط الخام في هذه السوق. ونظراً لتدفق اللاجئين عبر الحدود، أصبحت المدينة أيضاً نقطة عبور مهمة للمساعدات الإنسانية من قبيل الغذاء والماء والإمدادات الطبية، وكان المقاتلون يتسولون على هذه الإمدادات في بعض الأحيان ويبيعونها في الأسواق المحلية.

كان معبر القائم شريان الحياة الاقتصادي لداعش لبعض الوقت. ولعل هذا يساعد في توضيح الأهمية الاستراتيجية لهذا المعبر بالنسبة إلى قادة داعش، ففي أعقاب خسارة داعش لمناطقه في عام ٢٠١٧، كانت الجماعات المسلحة الموالية للأحزاب السياسية والجماعات شبه العسكرية (وليس الدولة) أول من ملأ الفراغ الأمني المحلي، وأوجدت لنفسها موقفاً متقدماً على قوات الأمن العراقية التي ظلت ضعيفة نسبياً. نتيجة لذلك، أصبحت القائم منطقة متنازع عليها تسعى فيها الجماعات المسلحة إلى الاستفادة من رحيل داعش من خلال إنشاء موطئ قدم لها في التجارة عبر الحدود، وبالمناسبة، تجارة لم تتوقف هذه التجارة على الرغم من مجيء وذهاب الجماعات المسلحة المختلفة. ومن بين القوى المتنافسة التي سيطرت على أجزاء مختلفة من الأسواق غير الرسمية والأسواق السوداء في المدينة وطرق التهريب، العشائر السنية، وحدات الحشد الشعبي والعصابات الإجرامية.

### المناطق الغنية بالنفط

على عكس ما قد يفترضه صنّاع السياسات، لا تمنح السيطرة الفعلية على المناطق المنتجة للنفط في العراق وليبيا وسوريا واليمن بصورة تلقائية القدرة المتكافئة للحصول على عائدات مبيعات النفط، وهذا بسبب وجود عقبات كبيرة أمام دخول قطاع النفط، فتجارة النفط تنطوي على سلسلة إمداد معقدة تتطلب بنية أساسية وخبرة وإمكانية وصول للأسواق إذا أريد تسهيلها بفعالية.

يعني تعقيد سلسلة إمداد النفط أن الجهات الفاعلة المسلحة، والتي تسعى إلى السيطرة على المناطق المنتجة للنفط، يجب أن تتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية التي تمتلك الخبرة لتشغيل الأنظمة والمرافق المرتبطة بها. أثناء وجود قوات داعش في سوريا، لم يكن التعاون يقتصر على المهندسين الذين يقومون بتشغيل منصات النفط وحسب، بل امتد أيضاً للتعاون مع الكيانات التي تتحكم في تلك الأجزاء من سلسلة التوريد التي يفتقر داعش إلى إمكانية الوصول إليها، وهي القدرة على التكرير وأساطيل الناقلات. لا يزال هذا الوضع الفضفاض مستمراً - ما عدا وجود قوات داعش - حيث يوفر فرصاً مستمرة للوسطاء القادرين على التعامل مع العناصر المسلحة من جميع الأطراف.

في المقابل، في المناطق التي تتحكم فيها الجهة الفاعلة بجميع جوانب سلسلة التوريد - كما هو الحال في محافظة مأرب اليمنية - يتم تحديد ديناميات سوق النفط من خلال القدرة على التكرير. في ليبيا، منع المجتمع الدولي مبيعات النفط الخام من سلطات غير معترف بها في شرق البلاد. وقد أجبر ذلك أولئك الذين يسيطرون على احتياطات النفط في تلك المنطقة على قبول تسير مبيعات النفط الخام عبر خصومهم في طرابلس، في غرب البلاد. أما طرق التهريب في العراق التي تأسست أصلاً في عهد صدام حسين لتجاوز العقوبات الدولية في أوائل التسعينيات لا تزال تعمل حتى اليوم. توفر طرق التهريب هذه وسيلة لرعاية لأولئك الذين يسيطرون على البنية التحتية للنفط في جنوب البلاد، وإن كان ذلك دون معالجة أوجه عدم المساواة في نظام التوزيع المركزي، وتعامل مع ما يمثل التكلفة الأساسية لممارسة الأعمال التجارية.

## تعقيد تسييل النفط: التعاون والتواطؤ

## سيطرة السكان المحليين

تتطلب السيطرة المستدامة على المناطق الغنية بالنفط بالتعاون بين القادة المحليين والجهات الفاعلة المسلحة. من غير المنطقي، بالنسبة لأي مجموعة مسلحة لديها موطئ قدم حديث في منطقة معينة، أن يتم طرد العمال المهرة والمجتمع الأوسع والذين يمتلكون القدرة على تشغيل سلسلة إمدادات النفط. سوف يكون الحافز بدلاً من ذلك هو إبرام صفقة مع السكان المحليين. إن استخراج النفط ونقله وتكريره وبيعه عبارة عن عملية معقدة تتطلب عمالة كثيفة وخبرة، أي أن الأمر يتطلب نوعاً من المقايضة. يمكن رؤية مثال واضح على ذلك في شمال شرق سوريا، حيث توصل داعش على نحو فعال إلى اتفاق حول تقسيم الأرباح مع العشائر المحلية التي تدير البنية التحتية النفطية. في هذه الحالة، يسود اعتقاد أن القبائل المحلية تفاوضت على شروط معينة، تشبه إلى حد ما الشروط التي كانت سائدة في ظل الحكومة السورية، ما يشير إلى أن داعش تعمل كعنصر فاعل اقتصادي عاقل، وتعترف بضرورة التعاون، إضافة إلى أن معركة السيطرة على الموارد النفطية لم تمنع التعاون بشأن تقاسمها. على سبيل المثال، تعتمد القوات التي يهيمن عليها الأكراد، مثلما فعلت قوات داعش من قبلها، على المهندسين الذين تدفع الحكومة السورية رواتبهم لتشغيل منشآت النفط والغاز - بما في ذلك محطة غاز كونوكو الواقعة بالقرب من دير الزور.

حافظ السكان المحليون على درجة من التمثيل في التنافس للسيطرة على البنية التحتية للنفط، ويُترجم إبرام الصفقات إلى مستويات أقل من العنف. يحتوي «الهلال النفطي» الليبي - الذي يمتد على طول الساحل من سرت إلى راس لانوف، ويمتد جنوباً إلى منطقة الجفرة في وسط ليبيا - على ما يقرب من ٧٠ في المائة من احتياطيات البلاد من النفط، وقد تعرض هذا الهلال لنزاعات كبيرة على السلطة. كُلف الحصار المفروض على المنطقة من قبل قوات إبراهيم الجدران، أحد قادة الميليشيات، من ٢٠١٣ إلى أواخر ٢٠١٦، ليبيا أكثر من ١٠٠ مليار دولار من العائدات الضائعة<sup>١٦٦</sup>. في تلك المرحلة، تم الاستيلاء على «الهلال النفطي» من قبل قوات موالية للمشير حفتر الذي شكل الجيش الوطني الليبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. و في آذار/مارس ٢٠١٧، خسر حفتر المنطقة لفترة وجيزة أمام كتائب دفاع بنغازي قبل أن يستعيدها بعد أسبوع. و في أبريل ٢٠١٨، عندما كانت قوات حفتر تتركز في هجوم على درنة، تمكّن الجدران من استعادة «الهلال النفطي» حيث احتل المنطقة لمدة أسبوعين قبل أن يطرده حفتر مرة أخرى. وتتمثل النقطة الأساسية التي يتم التفاوضي عنها في كثير من الأحيان حول كل هذه التغييرات في ميزان القوى على المدى القصير، في أن كل منها سبقه إجراء مساومات مع المجتمعات المحلية في المنطقة، مع القليل من القتال العنيف. وبعبارة أخرى، كان العنف التنافسي محدوداً. يوضّح هذا درجة هذا درجة من المنفعة المتبادلة أو المقايضة. في الوقت الذي تسببت كمية محدودة من القتال في البداية في بعض الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للنفط والغاز، لم يتأثر الإنتاج نفسه على نحو كبير إلا خلال حصار الجدران. تتناقض حقيقة أن استيلاء الجيش الوطني الليبي على «الهلال النفطي» قد تضمنت قتالاً مفتوحاً محدوداً تناقضاً حاداً مع القصف العنيف الذي شنه الجيش الوطني الليبي في بنغازي ودرنة، وإلى حد أقل في طرابلس حالياً، في محاولات أكثر عنفاً لهزيمة الخصوم.

يزيد حرمان السكان المحليين من عائدات إنتاج النفط الانقسامات السياسية والاجتماعية. في البصرة في العراق، على سبيل المثال، رسّخ الإقصاء الاقتصادي شبكات مسلحة من المستفيدين. هناك انعدام مساواة صارخ في النظام العراقي لتوزيع عائدات النفط، البصرة هي مصدر ٩٠ في المائة من إنتاج النفط العراقي، والذي يمثل ٩٥ في المائة من إيرادات الحكومة المركزية في بغداد.<sup>١٦٧</sup> لكن هذه الثروة لم تتدفق على سكان البصرة، ولا تزال هذه المحافظة معدمة وتفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء. وتعبيراً عن الشعور بالضيق الاقتصادي والتقلبات السياسية، حددت حركة احتجاج نابضة بالحوية سياسة المحافظة، حيث ارتفع صوت المواطنين في التعبير عن المظالم ضد الحكومات المحلية والمركزية. وتظاهر المحتجون في عدة مناسبات ضد شركات النفط، وقاموا بإغلاق الطرق الرئيسية وتجمعوا في مسيرات أمام مكاتبهم في استعراض للغضب وخيبة الأمل.

تتناقض حقيقة أن استيلاء الجيش الوطني الليبي على "الهلال النفطي" قد تضمنت قتالاً مفتوحاً محدوداً تناقضاً حاداً مع القصف العنيف في بنغازي ودرنة

<sup>١٦٦</sup> زعم إبراهيم الجدران أن حصاره كان وسيلة للمطالبة بدفع أجور العمال المستحقين. لكن قراره بالتخلي عن دوره كقائد مركزي لحرس المنشآت النفطية لتأسيس المكتب السياسي لإقليم برقة (تجمع من الفيدراليين) من المرجح أن يكون مؤشراً أفضل على دوافعه. أثناء الحصار، حاول الجدران بيع النفط إلى السوق الدولية، ولكنه مُنِع من ذلك من خلال التدخل الدولي. أدى قرار المحتل الخاص للأمم المتحدة آنذاك، مارتن كوبر، بمقابلة الجدران إلى حدوث رد فعل محلي عنيف، زاد من تفاقمه حقيقة أن حكومة الوفاق الوطني قد سمحت بإعطاء دفعة مالية للجدران. كتب مصطفى صنع الله، رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، غاضباً إلى كوبر أن عملية الدفع «تمثل سابقة فظيعة وستشجع أي شخص يمكنه حشد ميليشيا على إغلاق خط أنابيب أو حقل نفط أو ميناء، لئلا يندفعها كمية الابتزاز التي يمكن أن يمارسوها». غدار أ. Ghaddar A., جورج. ل. George, ولويس، أ. Lewis, (٢٠١٦). «حصري: تهديد صادرات النفط الليبية مع تحذير شركة النفط الوطنية من صفقة الموانئ» Exclusive: Libya oil exports threatened as NOC warns against port deal, رويترز، ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٦. <https://www.reuters.com/article/us-libya-oil-exports-exclusive/exclusive-libya-oil-exports-threatened-as-noc-warns-against-port-deal-idUSKCN1040DO> (آخر دخول في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨).

<sup>١٦٧</sup> مجلة الإيكونوميست، The Economist, (٢٠١٥). «المدينة المنكوبة» The blighted City, ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2015/11/21/the-blighted-city> (آخر دخول في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩).

يُدمع نظام التوزيع من خلال تفاهم ضمني بأن الشبكات المحلية (بما في ذلك الجماعات المسلحة) ستكون قادرة على تحصيل الربوع من هذا النظام في مقابل ضمان استمرار عملها. يتمثل أحد العوامل الرئيسية في نهب موارد البصرة النفطية في دور الجهات الحكومية العراقية، التي إما يشارك الكثير منها في هذا النشاط، أو أنها غير راغبة أو غير قادرة على إيقافه. تفتقر صناعة النفط المحلية إما إلى المعدات اللازمة لقياس خسائرها، أو تختار عن عمد عدم استخدام آليات الكشف المناسبة، بسبب الاتفاق الضمني مع موظفي الدولة والمسؤولين. يمثل كل من الافتقار إلى القدرة وعدم الكفاءة والاحتمال المتعمد تفسيرات محتملة. بالنسبة للحكومة المركزية، فإن توفير مصدر للدخل للقبائل والجماعات المسلحة يمثل في الواقع مجرد شكل آخر من أشكال الدعم، ويعدّ تنفيذ هذا الدعم أسهل بمراحل من المأسسة وتقاسم الإيرادات الرسمي بين المركز والأطراف.<sup>118</sup> الشرطة البحرية وحرس الحدود أيضاً غير قادرين على القبض على المهربين، وغالباً ما يصدرن أوامر بعدم اعتقال أعضاء هذه الكارتلات (التجمعات الاحتكارية).

#### تعقيد سلسلة التوريد

لقد ربط المجتمع الدولي عن طريق الخطأ السيطرة العسكرية على حقول النفط باحتكار العائدات الناتجة عنها. تُعدّ السيطرة الفعلية على هذه المناطق شرطاً ضرورياً، ولكنه شرط غير كافٍ لتسييل تجارة النفط. توضح تعقيدات قطاع التهريب في البصرة مدى تنوع الجهات الفاعلة المعنية. في سوريا، دفع التركيز على النفط كمصدر للدخل لداعش التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش، إلى شن حملة قصف واسعة النطاق تستهدف البنية التحتية للنفط والغاز في عام ٢٠١٥. كان الهدف هو تقليل إيرادات داعش، ولكن هذه السياسة دمرت أيضاً سبل عيش السكان المحليين وأزالت المصدر الرئيس للنفط المستخدم في التدفئة حيث كان الشتاء على الأبواب. ويقدم هذا الوضع مثلاً على مخاطر التدخل في الاقتصاد الفرعي للنزاع، حيث ترتبط آليات التكيف ارتباطاً وثيقاً بتوليد الدخل للجهات الفاعلة المسلحة.

في سوريا، تتحكم في عناصر سلسلة إمدادات النفط أطراف فاعلة في نزاع مع بعضها البعض. دفع إدراك الجماعات المسلحة للحاجة إلى تسييل تلك العناصر الخاضعة لسيطرتها، إلى تحمّل قدر من التعاون مع خصومها. ونشأت أيضاً كلما أمكن ذلك، فرص انتهازية لترّيح الوسطاء، حيث لم يكن هذا الأمر ممكناً من خلال العلاقات المباشرة. تقع موارد النفط السورية بأغلبها الساحقة في المنطقة الشمالية الشرقية للبلاد، حيث يتم استخراج حوالي ٨٥ في المائة من هذه الموارد بين نهر الفرات والحدود العراقية.<sup>119</sup> بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧ تقريباً، قُسم الشمال الشرقي إلى منطقتين للسيطرة: في الشمال، كانت المنطقة التي يطلق عليها اسم الجزيرة تحت سيطرة وحدات حماية الشعب الكردي (Yekineyên Parastina Gel-YPG)، الذراع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (Partiya Yekitiya Demokra- PYD)، والذي ينتمي بدوره إلى حزب العمال الكردستاني (PKK - Partiya Karkerên Kurd)؛ وفي هذه الأثناء كان الجزء الجنوبي، والذي يشمل مدينة الرقة ونصف مدينة دير الزور، تحت حكم داعش. كانت الطرق على طول نهر الفرات تحت سيطرة داعش أيضاً، ما يعني أن معظم السلع المتداولة مع الشمال الشرقي تمرّ عبر المناطق الخاضعة لحكم داعش<sup>120</sup>، ولكن البلاد لا تضم سوى مصفايتين للنفط في كل من حمص وبناباس، وهي الأراضي التي بقيت تحت سيطرة النظام، وهكذا يمكن استخراج النفط من حقل يسيطر عليه حزب الاتحاد الديمقراطي، ثم نقله بواسطة ناقلات يشغلها عناصر من العشائر المحلية ليصل بعدها إلى النظام، الذي يقوم بتكريره وإرسال البعض منه مجدداً إلى المنطقة الشرقية. وتصل الشحنات الأخرى إلى مناطق المعارضة، وينتهي بعضها في تركيا - وبالتالي تدرّ إيرادات لكل من الميليشيات ونقاط التفتيش والمعابر الحدودية (والجماعات التي تسيطر عليها) على طول الطريق.

في معظم الحالات، تمّول الأموال المكتسبة من هذه الأنشطة في سوريا الجماعات المسلحة المتحاربة مباشرة. لكن هذا كان له تأثير غير مباشر أيضاً على الجهات الفاعلة في اقتصاد النزاع، حيث مكّن الوسطاء من الحصول على عمولات ضخمة وتقديم مساهمات مالية في المجهود الحربي للنظام. برزت من بين هؤلاء الوسطاء شخصيتان مرتبطتان بالنظام. حدد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة شخصية براء قاطرجي، وهو رجل أعمال يتحدّر من الرقة ويعمل اليوم في حلب، بوصفه وسيطاً بين النظام وداعش لتجارة المنتجات النفطية. يعمل براء في شراكة مع شقيقه حسام، الذي وضعه الاتحاد الأوروبي تحت العقوبات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. أصبح الأخوان مستفيدين بالفعل من الحواجز التجارية الداخلية في سوريا. في السنوات الأخيرة، استخدم كلاهما عنفاً تنافسياً شديداً للسيطرة على الأراضي والوصول إلى الموارد. وقد عملا، إلى جانب التعامل مع وحدات حماية الشعب وداعش، مع القوات المسلحة من جماعات المعارضة ونظام الأسد وإيران. وفي معظم الحالات تمّول الأموال المكتسبة من هذه الأنشطة في سوريا الجماعات المسلحة المتحاربة مباشرة. لكن هذا كان له تأثير غير مباشر أيضاً على الجهات الفاعلة في اقتصاد

يمكن استخراج النفط من حقل يسيطر عليه حزب الاتحاد الديمقراطي، ثم نقله بواسطة صهاريج يشغلها عناصر من العشائر المحلية، ليصل بعدها إلى النظام، الذي يقوم بتكريره وإرسال البعض منه مجدداً إلى المنطقة الشرقية

<sup>118</sup> مقابلة أجراها أحد المؤلفين مع محلل سياسي في بغداد، خريف عام ٢٠١٨.

<sup>119</sup> بالإضافة إلى شبكات الإمداد المحلية، تساهم واردات النفط، بما في ذلك الواردات الآتية من إيران، في اقتصاد النزاع في سوريا. بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على قطاعي النفط والمصارف في كل من إيران وسوريا، تطلب هذا تجاوز شبكات التجارة والنقل والشبكات المالية التقليدية واستخدام وسطاء وطرق جديدة.

<sup>120</sup> في الجزء الشمالي من المنطقة الشمالية الشرقية، يُستخرج النفط الثقيل في الغالب من الحقول التي تديرها شركة البترول السورية حتى يومنا هذا. وحول دير الزور، تُستخرج المكونات النفطية الخفيفة من الحقول التي طورها سابقاً شركات النفط الكبرى مثل وتوتال.

النزاع، حيث مكّن الوسطاء من الحصول على عمولات ضخمة وتقديم مساهمات مالية في المجهود الحربي للنظام. برزت من بين هؤلاء الوسطاء شخصيتان مرتبطتان بالنظام. حدد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة شخصية براء قاطرجي، وهو رجل أعمال يتحدّر من الرقة ويعمل اليوم في حلب، بوصفه وسيطاً بين النظام وداعش لتجارة المنتجات النفطية. يعمل براء في شراكة مع شقيقه حسام، الذي وضعه الاتحاد الأوروبي تحت العقوبات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. أصبح الأخوان مستفيدين بالفعل من الحواجز التجارية الداخلية في سوريا. في السنوات الأخيرة، استخدم كلاهما عنفاً تنافسياً شديداً للسيطرة على الأراضي والوصول إلى الموارد. وقد عملا، إلى جانب التعامل مع وحدات حماية الشعب وداعش، مع القوات المسلحة من جماعات المعارضة ونظام الأسد وإيران.

#### الإطار التوضيحي ٤: التهريب في البصرة، وتطوير أسواق الحماية، وتأثير ذلك على السكان المحليين

في أعقاب الغزو الذي قاده الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ وانهيار نظام الدولة في البصرة، تناقست الجماعات المسلحة للسيطرة على أراضي المنطقة ومواردها. وأشارت التقديرات في البصرة بحلول عام ٢٠٠٧، أن جيش المهدي التابع لجيش مقتدى الصدر كان يسرق ما يقارب ٥ ملايين دولار من النفط يومياً - وأبرزها من ميناء أبو فلوس - ويبيعها في السوق السوداء. بحلول عام ٢٠١٣، أفادت التقارير أن الجماعات الإسلامية الشيعية المسلحة والأحزاب السياسية المرتبطة بها تدير ٦٢ رصيفاً عائماً في محافظة البصرة، مع تسع مجموعات مسلحة تسيطر على الميناء وتحصل رسوم الحماية في عام ٢٠٠٣ حوالي ١٠٠ دولار شهرياً، دفع ارتفاع أسعار النفط بحلول عام ٢٠١٤ برسوم الحماية<sup>١٣٣</sup> لتصل إلى نحو ١٠,٠٠٠ دولار شهرياً (المواصلة أو توسيع عمليات التهريب).<sup>١٣٤</sup> أدى ارتفاع أسعار النفط من منتصف عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٤ إلى إثراء الجهات الفاعلة في هذا النظام، ما أدى إلى خلق طبقة من محدي النعمة، ما أدى إلى تشوهات في السوق: فقد ارتفعت إيجارات العقارات السكنية في البصرة على سبيل المثال إلى أكثر من ٢٠٠٠ دولار شهرياً. نتيجة لذلك، أصبحت نسبة كبيرة من البصريين - المستبعدين من العمل أو الحصول على عمولات في قطاع النفط - جزءاً من الطبقة الدنيا، التي تعاني من نقص الكهرباء والمياه والوظائف (الأموال التي لم تكن تمثل مشكلة في عهد صدام). بحلول انتخابات ٢٠١٨، بلغت نسبة إقبال الناخبين في البصرة ١٤,٤ في المائة، وهو ما يؤكد المستويات العالية لخيبة الأمل السياسية في المدينة.<sup>١٣٥</sup>

في العراق، يتطلب نظام تحويل النفط المعقد في البصرة درجة كبيرة من التعاون من شبكة من الجهات الفاعلة من أجل الحفاظ على سلسلة التوريد. ويسعى عمال النفط والمهندسون وموظفو النقل ذوو الأجور المنخفضة إلى كسب نقود إضافية عن طريق سرقة النفط، الذي يتم تسليمه بعد ذلك إلى الجهات القبلية القوية لتخزينه. تستفيد العشائر من سيطرتها على الأراضي لتخزين النفط المسروق بأمان، وتعمل مع الجماعات شبه العسكرية المسلحة والكارتلات في مقابل دفع رسوم الحماية.<sup>١٣٤</sup> وأشارت التقارير إلى أن ما يصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ برميل يومياً<sup>١٣٥</sup> - أو حوالي ١٠ في المائة من النفط من محافظة البصرة - يتم اعتراضها بشكل غير قانوني وتحميلها على شاحنات متجهة إلى الأردن وسوريا. هذا هو حجم هذه الممارسات التي يستخدم من خلالها السياسيون المحليون والفيديريون نفوذهم في الوصول إلى الدولة لقبول الرشاوى مقابل غض النظر عن هذه الممارسات. على طول طريق التهريب، تستخدم مجموعات وحدات الحشد الشعبي سيطرتها على المناطق في الجنوب لرفض الضرائب على نقاط التفتيش الداخلية، ولكن هذا يتطلب التعاون مع قوات الأمن العراقية في المحافظات وعلى الحدود الوطنية. تتعاون هنا جميع الأطراف المختلفة وتتقاسم الأرباح. وتدعم العديد من شركات الأمن الخاصة هذه التجارة أيضاً. وتنتظر الشركات الدولية والمحلية إلى كل هذا على أنه «أمر اعتيادي»، وتدفع للجهات العشائرية والجهات المسلحة من أجل العمل دون أي مضايقات.

تُظهر خريطة العراق أدناه هذا المثال كوسيلة تعمل من خلالها الجهات الفاعلة المسلحة التابعة للحكومة والجهات غير الحكومية معاً في تهريب النفط من البصرة باتجاه الغرب والشمال.

<sup>١٣٣</sup> عبد الأحد، ج. (٢٠١٦)، «البصرة بعد البريطانيين: الانقسام واليأس في مدينة النفط العراقية المزدهرة»، Basra after the British: division and despair in Iraq's oil boomtown، الغارديان، ٤ تموز/ يوليو

٢٠١٦، ٢٠١٦، <https://www.theguardian.com/cities/2016/jul/04/basra-british-iraq-oil-boomtown-legacy-chilcot-saddam> (آخر دخول في ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٩).

<sup>١٣٤</sup> شويتزر، م. (٢٠١٨)، «تكثيف الاحتجاجات في جنوب العراق، هل سيتبعه عدم الاستقرار؟»، Protests in Southern Iraq Intensify: Is Instability to Follow?، Global Observatory، تموز/ يوليو ٢٠١٨، <https://theglobalobservatory.org/2018/07/protests-southern-iraq-intensify-is-instability-to-follow> (آخر دخول في ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٩).

<sup>١٣٥</sup> المرجع نفسه.

<sup>١٣٦</sup> تتضمن الخطوة الأولى في هذه العملية قيام الأفراد بسرقة الوقود المكرر والنفط الخام من المستودعات وتحميله في خطوط أنابيب مؤقتة أو شاحنات بالقرب من مختلف الموانئ. تضم البصرة عدة موانئ، تشمل ميناء أبو فلوس، ومحطة نفط البصرة، وأم قصر، وميناء البصرة، وأبو الخصب، والفاو. قام المهربون أيضاً بتطوير خطوط أنابيب تحت الأرض يستخدمونها للاتصال بالخطوط الرئيسية لسحب النفط دون أن يكتشفهم أحد. عند هذه النقطة، تخزن القبائل والزعماء المسلحون المحليون الذين يسيطرون على الأراضي المسروقة في خزانات تحت الأرض، ثم يرسلونها في النهاية إلى الصهاريج. تبايع الموارد في نهاية المطاف وتنتقل شمالاً لتباع في السوق المحلية، وكذلك في الأردن وسوريا. يُدفع للمساكين، المسؤولين عن عمليات التفتيش لعدم الإبلاغ عن هذه الخروقات.

<sup>١٣٧</sup> كانت أرقام الإنتاج متقلبة ولكن يبدو أن هذا يمثل تقديراً معقولاً. انظر ستانفورد (٢٠١٢)، «تقرير خاص: شبكة تهريب النفط الإيرانية في العراق»، Special Report: Iran's Oil Smuggling Network in Iraq، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، <https://worldview.stratfor.com/article/special-report-irans-oil-smuggling-network-iraq> (آخر دخول في ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٩).

## الخريطة ٣: نقاط تفتيش تابعة لوحدة الحشد الشعبي على طريق تهريب النفط إلى الأردن



## استكمال سلسلة التوريد

يمكن للجهات الفاعلة التي تتحكم في البنية التحتية للنفط، ولديها وسيلة لتكرير النفط المستخرج وتحويله إلى وقود، تسهيل أصولها بشكل أكثر فعالية من أولئك الذين يسيطرون فقط على وسائل الاستخراج أو القدرة على التكرير. طورت محافظة مأرب في خضم النزاع في اليمن سلسلة التوريد الخاصة بها. قبل الحرب، كانت مأرب من المواقع الرئيسية في قطاع النفط والغاز في اليمن، حيث كانت تمثل ٢٠ في المائة من إنتاج النفط و١٠٠ في المائة من إنتاج الغاز.<sup>١٣٦</sup> كانت المواد الهيدروكربونية في مأرب غالباً ما تحول دون انهيار الاقتصاد الوطني، إلى جانب الإنتاج الآتي من محافظتي حضرموت وشبوة، المناطق الأخرى المنتجة للنفط في اليمن. وبين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، دفعت الهجمات على خط أنابيب النفط الذي يربط منشآت المعالجة المركزية في حقل أليف - حيث كان يُجمع النفط من حقول مأرب المختلفة في محور واحد قبل تكريره أو نقله إلى ساحل البحر الأحمر للتصدير - البلاد إلى أزمة مالية وأزمة في العملات الأجنبية، ما ساعد على تسريع وتيرة النزاع الحالي. في عام ٢٠١٥، شنت قبائل مأرب<sup>١٣٧</sup> عملية دفاعية قوية عن مدينة مأرب ضد تحالف الحوثي-صالح، وهو ما دفع قوات التحالف إلى الخلف

<sup>١٣٦</sup> البنك الدولي (٢٠١٥)، «الجمهورية اليمنية: فتح إمكانات النمو الاقتصادي» «The Republic of Yemen: Unlocking the Potential for Economic Growth»، مذكرة اقتصادية فُترة، <http://documents.worldbank.org/curated/en/673781467997642839/pdf/102151-REVISED-box394829B-PUBLIC-Yemen-CEM-edited.pdf> (آخر دخول في ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٩).

<sup>١٣٧</sup> كانت قبائل مأرب، التي اشتهرت بالمشاحنات الكبيرة فيما بينها، تشعر بالسوء منذ فترة طويلة من حقيقة أنها كانت من بين أقل المناطق نمواً في اليمن، في الوقت الذي تعد فيه محافظاتهما المساهم الرئيس في دخل الدولة. أفق الزعماء القبليون باللوم في العنف فيما بين القبائل على التأثير الضار للاعبين السياسيين في صنعاء الذين قدموا رعاية للجماعات القبلية والعصابات، والذين شاركوا بقوة في طرق التهريب في جميع أرجاء المناطق الصحراوية الفقيرة في الشمال والجنوب في الغرب. في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥، عندما فر الرئيس هادي من صنعاء أولاً إلى عدن ثم إلى الرياض، وجدت العديد من قبائل مأرب قضية مشتركة ضد الحوثيين وأنصار الرئيس السابق صالح، الذين دخلوا المحافظة في نهاية العام.



باتجاه صرواح في الغرب، حيث لا تزال هذه المنطقة تمثل خط جبهة أمامي أثناء كتابة هذا التقرير. أثبت سلطان العرادة، محافظ مأرب، أنه مدير علاقات عامة ماهر. في الوقت الذي يعد فيه عرادة مديناً، يحتفظ هذا المحافظ بنفوذه على عدد من الجماعات المسلحة، في حين أن شقيقه لديه ميليشيات خاصة به. أصبحت مدينة مأرب تحت حكم عرادة مدينة مزدهرة في زمن الحرب، وقد عزز موقعها من خلال سيطرته على حقول النفط في المنطقة والبنية التحتية للمعالجة والتوزيع. ويشمل ذلك مصفاة مأرب، وهي منشأة تعالج ١٠,٠٠٠ برميلاً في اليوم، ومصنعاً لتعبئة الغاز النفطي المسيل، وفرعاً محلياً للبنك المركزي. يتم إيداع الإيصالات من المبيعات المحلية للبنزين والديزل وغاز البترول المسال من مأرب - التي تقدر قيمتها بمليون دولار في اليوم - مباشرة في الفرع المحلي للبنك المركزي، الذي أصبح بمثابة خزانة مؤقتة لعرادة. ولأن المبيعات محلية لذلك يتم دفع هذه الإيرادات إلى حد كبير بالعملة المحلية.

منح النزاع في اليمن مأرب درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي. وبإمكان المحافظة إكمال سلسلة إمداد النفط والغاز دون الاعتماد على الجماعات المتنازعة أو الجهات المنافسة، لذلك فهي قادرة على السيطرة على الإيرادات التي تحققها. أصبحت مأرب من هذه الناحية من المستفيدين من النزاع في اليمن. كان لهذه السمات أثر اقتصادي أوسع، حيث ساعدت مأرب في أن تصبح مركزاً تجارياً: لأن نسبة كبيرة من البضائع التي تدخل اليمن من المملكة العربية السعودية، عبر معبر الوديعية في حضرموت، تمر عبر مأرب قبل العبور إلى الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، عبر محافظة الجوف. كان هناك طفرة عقارية أيضاً. وأخيراً وليس آخراً، استُخدمت الأموال التي تولدت في مأرب لدفع رواتب الوظائف العمومية، وتمويل مشاريع البنية التحتية وتغطية تكلفة توليد الكهرباء. غطت المملكة العربية السعودية رواتب الميليشيات القبلية والرواتب العسكرية، وقد وفرت المملكة أيضاً الأسلحة والمعدات الأخرى للوحدات العسكرية والقبلية الرسمية العاملة في المحافظة.

منح النزاع في اليمن مأرب درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي، وبإمكان المحافظة إكمال سلسلة إمداد النفط والغاز دون الاعتماد على الجماعات المتنازعة أو الجهات المنافسة

جميع هذه الأسباب جعلت من عرادة شخصية قوية ومؤثرة - ولكن موقفه يعتمد على الحفاظ على حلفائه للسيطرة على البنية التحتية لإنتاج النفط والغاز. استفاد عرادة من خط المواجهة المستقر والقابل للإدارة في النزاع مع الحوثيين؛ ومن توازن القوى النادر الذي قبلت فيه القبائل سلطته، وكذلك القادة العسكريون، بمن فيهم علي محسن الأحمر، القائد العسكري الفعلي للحكومة اليمنية. في السنوات الأولى من الحرب، طالبت إدارة هادي، التي يوجد مسؤولوها في كل من عدن والرياض، مراراً وتكراراً محافظة مأرب بتسليم إيرادات النفط والغاز. ومع ذلك، لم تتوقف الإدارة منذ ذلك الحين عن العمل على التفاوض على صفقة لنقل النفط من مأرب إلى جنوب البلاد للتصدير. من المحتمل أن تكون هذه الصفقة، إذا تم الاتفاق عليها، من أكبر المولدات النقدية من مبيعات النفط والغاز المحلية، والتي تكون عائداتها متواضعة نسبياً. من المعروف أن هادي أراد استبدال عرادة، حيث يراه على أنه تهديد لسلطته. ولكن الرعاية السعوديين لم يسمحوا له بذلك حيث قاموا بتسهيل رحلات الصحفيين إلى مأرب لإظهار أنشطة التحالف «لتحقيق الاستقرار». يمكن القول إنه بالنسبة لعرادة فإن الحفاظ على الوضع الراهن في محافظته - أي وجود عدو واحد يتكون عبارة عن الحوثيين المعادين للقبائل، وخطوط المواجهة المجعدة، والاقتصاد المحلي المتنامي والسيطرة على الموارد المحلية - هو النتيجة الأفضل. من المرجح أن يستعيد اتفاق السلام - ولو ظاهرياً على الأقل - السيطرة المركزية على موارد النفط والغاز، مما قد يؤدي إلى ضياع مكاسب مأرب.

### الوصول إلى سوق النفط الدولي

يتطلب بيع النفط الخام في السوق الدولية الرسمية الاعتراف الدولي. و تمكّن الجهات الدولية الفاعلة إلى حد كبير، من خلال التحكم في الوصول إلى سوق النفط الدولي، من تحديد الجهات الفاعلة المحلية التي يمكن أن تستفيد مباشرة من النفط. لم يمثل هذا عقبة كبيرة بالنسبة للمجموعات في سوريا لأن الإنتاج في زمن الحرب لم يكن يلبي حتى الطلب المحلي. ومع ذلك، وجدت كميات صغيرة من النفط طريقها عبر شبكات التهريب إلى أربيل (عاصمة إقليم كردستان العراق) وتركيا. في عام ٢٠١٥، قدّرت بعض المصادر أن داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي قاما بتصدير ما يصل إلى ٣٠,٠٠٠ برميل في اليوم إلى هذين السوقين. في اليمن، أدت تلك الصيغة من القدرة المحلية على التكرير والمفاوضات بين الجماعات المسلحة والحكومة المعترف بها دولياً، إلى إنشاء سوق محلية غير رسمية وسوق دولية رسمية. ومع ذلك، كان لتقييد الوصول إلى السوق الدولية في ليبيا أثراً حاسماً على تنمية اقتصاد النزاع. على الرغم من أن معظم الموارد النفطية تخضع لسيطرة المشير حفتر، الذي يسيطر على شرق البلاد، إلا أن المؤسسات التي تقع مقراتها في الشرق مُنعت من بيع النفط في السوق الدولية. وهكذا تمّعت حتى بعض الجهات الفاعلة، التي تتحكم ربما بالموارد في بعض الأحيان، بقدرة محدودة على تسهيلها.

قرر المجتمع الدولي أن المؤسسة الوطنية للنفط فقط، ومقرها طرابلس، هي المخولة بتسويق النفط. كان هذا يمثل إلى جانب الاعتراف الوحيد بمصرف ليبيا المركزي في طرابلس، أوضح سياسة مارسها المجتمع الدولي تجاه ليبيا. أثناء الحصار المطول على «الهلال النفطي»، كانت محاولات إبراهيم الجدران لبيع النفط الخام من تلك المنطقة محبطة، وذلك على الأخص عندما اعترضت قوات المارينز الأمريكية

الناقلة مورنغ غلوري في عام ٢٠١٤.١٣٨. وحينما استحوذ المشير حفتر على «الهلال النفطي» في عام ٢٠١٦، أشاد المجتمع الدولي بقراره بالسماح لشركات النفط الوطنية بالعمل هناك، ولبنك ليبيا المركزي في طرابلس بتلقي عائدات المبيعات. عزز هذا من مكانة حفتر الوطنية. وقد أعلن حفتر عند استعادته «الهلال النفطي» في عام ٢٠١٨، أنه يتعين على شركة النفط الوطنية المنافسة في شرق البلاد تسويق النفط على المستوى الدولي. لماذا يجب على قواته في نهاية الأمر تأمين المنطقة فقط، ليذهب نصيب الأسد من الغنائم إلى العاصمة، حيث كان الاحتكار القوي للميليشيات المناهضة لحفتر يراكم ثروات الدولة هناك بسرعة، ولكن هذا كان خطأ في التقدير. على الرغم من الشائعات حول صفقات محتملة مع شركاء المبيعات الأجنبية، إلا أن المجتمع الدولي حافظ على ثباته في الإصرار على أن شركة النفط الوطنية الليبية، ومقرها في طرابلس، هي وحدها القادرة على إدارة ثروة ليبيا النفطية. استجاب حفتر في نهاية المطاف في ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٨، حيث تنازل عن إدارة البنية التحتية للنفط لشركة النفط الوطنية التي مقرها طرابلس.

من المحتمل أن يتفاقم العنف التنافسي في «الهلال النفطي»، على الرغم من تخفيفه جزئياً بالدعم الدولي للمؤسسة الوطنية للنفط، ويُرد ذلك إلى التصور بأن موارد الشرق ليست موزعة على نحو عادل من قبل أولئك الموجودين في طرابلس. ومن شأن هذا أن يدفع باتجاه العنف المتأصل. في أثناء كتابة هذا التقرير، في نيسان/ أبريل ٢٠١٩، سيطرت قوات حفتر على اثنين من حقول النفط الرئيسية الأخرى في جنوب ليبيا، ومع أن هذا قد لا يترجم بالضرورة إلى قدرة على تسييل هذه الموارد مباشرة، إلا أنه يزيد من نفوذ قواته على حكومة الوفاق الوطني.

في العراق، تجمّع مشغلو شبكات تهريب النفط التي تأسست في التسعينيات للتحايل على العقوبات الدولية مع العناصر المسلحة في المشهد السياسي ما بعد عام ٢٠٠٣ لتزويد السوق السوداء المحلية بالنفط وتجاوز السوق الدولية الرسمية من خلال تصدير النفط إلى الأردن وسوريا. تشير هذه التطورات إلى أن ديناميات اقتصاد النزاع يمكن أن تستمر لفترة طويلة بعد تحقيق السلام المفترض، وقد يكون من الصعب التخلص منها. في الواقع، قد يشير نظام تحويل النفط المذكور سابقاً في البصرة، إلى أنه من المحتمل أن يجد الأشخاص المعزولين خارج السوق الدولية وسائل بديلة للوصول إليها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه قد استمرت محاولات السلطات الليبية الشرقية لتسويق النفط. قد تؤدي موجة العنف التنافسي الحالية في طرابلس - والتي تشمل السعي الحثيث من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة - إلى دفع السلطات الشرقية إلى مضاعفة جهودها لتسويق النفط على نحو مستقل.

<sup>١٣٨</sup> Nathan, A. أ. «رجل الميليشيات الذي أصبح ملك النفط الليبي» 'Militiaman who became Libya's oil kingpin', صحيفة بوليتيكو، ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٦، <https://www.politico.eu/article/ibrahim-jadhran-libya-separatist-gna-qadhafi> (آخر دخول في ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٩).

## ٤. الآثار على السياسات

وصف هذا التقرير اقتصادات النزاع في العراق وليبيا وسوريا واليمن بأنها أنظمة معقدة تحدها المنافسة العنيفة للسيطرة على الريع. وعلى الرغم من الاختلافات بين دراسات الحالة الأربع، إلا أن هيكل الريع وأمط السلوك والعنف يمكن مقارنتها على مستوى الاقتصاد الفرعي (انظر الجدول ١ أدناه). وتخلص هنا إلى أنه من الممكن في هذه الحال تطوير نهج سياسات مميزة لاستهداف هياكل الريع المحددة في كل من العواصم ومناطق العبور والمناطق الحدودية والمناطق الغنية بالنفط. نقدم في هذا الفصل مجرد رؤى - وليس صفات طبية بالتأكيد - لصناعات السياسات الغربية لإرشادهم في هذه العملية مراعين الهدف النهائي، وهو خفض مستويات العنف.

### الجدول رقم (١): هياكل الريع والسلوكيات وأمط العنف في الاقتصادات الفرعية للنزاع

هياكل الريع	سلوك الجماعة المسلحة	العنف (تنافسي ومتأصل)
الدولة كمورد: الاستيلاء على الأصول وتخصيصها، وتدفعات الإيرادات، والتعيين وفقاً للمحسوبية.	الهيمنة / السيطرة المؤسسية يتبعها التغلغل المؤسسي.	عندما تنقذ الحكومة القائمة سيطرتها الفعلية على العاصمة، سوف يستمر العنف التنافسي حتى يظهر رابع واضح، وبعدها يمنح «حق استخدام العنف» وتصبح أعمال العنف المتأصلة راسخة في الحياة الاقتصادية للمدينة.
المراجعة وفرض الضرائب على البضائع والأشخاص.	إنشاء نقاط تفتيش لفرض الضرائب على الأسواق / الحماية. فرص كبيرة للوسطاء.	عنف تنافسي مستمر: تعتمد الجهات المسلحة على الضرائب.
يتوقف فرض الضرائب على السيطرة على المنطقة ونسبة سلسلة التوريد.	ويحتمل أن يحصل هذا بالتوافق أكثر من حصوله بالإكراه. محدودية الخبرة المدنية المعروضة. فرص كبيرة للوسطاء.	كان العنف التنافسي محدوداً نسبياً. حيث أدركت الجهات الفاعلة المسلحة القيمة الاقتصادية للبنية التحتية للنفط والغاز والحاجة إلى التعاون.

نبدأ أولاً بتحليل كيفية تأثير السياسات الغربية على ديناميات الاقتصاد الفرعي حتى الآن، قبل مناقشة كيف يمكن لصناعات السياسات الغربية المساعدة في تحويل هذه الديناميات باتجاه تقليل العنف، وتوفير قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي. سوف يتطلب هذا من صناعات السياسات الغربية إجراء تقييم صريح لقدراتهم وأهدافهم؛ ومدى ونوع النفوذ المالي الذي يتمتعون به؛ والمقايضات المرتبطة بالحد من العنف التنافسي والعنف المتأصل. عندما يكون النفوذ المالي والقدرات محدودة أو غير موجودة، ينبغي الاعتراف بأن عدم القيام بأي شيء يمثل خياراً سياسياً في حد ذاته. أخيراً، نسعى إلى تطبيق هذه المعايير على سلسلة من التوصيات لمجالات التدخل ضمن الاقتصادات الفرعية للدول الأربع.

### كيف أثرت السياسات الغربية على ديناميات الاقتصاد الفرعي

تلعب السياسات الغربية، من خلال أشكال مختلفة من المشاركة والتدخل - المشاركة الأمنية والسياسية والإنسانية - دوراً رئيساً في تشكيل الديناميات في اقتصادات النزاع الفرعية في العراق وليبيا وسوريا واليمن. ومع ذلك، عند استكشاف تأثير هذه السياسات، من الضروري الإشارة إلى نوعين هامين من المحاذير. أولاً، لم تكن الأطراف الخارجية - الدول الغربية والمنظمات الدولية - في الحروب في العراق وليبيا أطرافاً ليس لها مصالح أو محايدة أو أطرافاً خيرية، كما تتخيل هذه القوى نفسها في بعض الأحيان. في العديد من الحالات، دعمت الدول الغربية جهة فاعلة واحدة، أو مجموعة من الجهات الفاعلة من بين الجهات الموجودة - بقصد مساعدة أحد الأطراف على الفوز - بدلاً من السعي لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع. نتيجة لذلك، غالباً ما تنعكس أهداف السياسة الغربية «انتصاراً» أو تسوية مفيدة لطرف مفضل على الأرض. ثانياً، لم يفكر صناعات السياسة الغربيون في ديناميات اقتصاد النزاع على نحو كافٍ لتطوير نهجهم تجاه الدول المعنية. غالباً ما يفترض السعي إلى اتباع نهج سياسية واقتصادية وعسكرية مختلفة ومنفصلة عن بعضها البعض، إلى روابط الاقتصاد السياسي الأوسع نطاقاً، ما يؤدي إلى آثار ضارة على الأرض.

## العواصم

كان لتدخلات السياسة الغربية القائمة على الأمن في عواصم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تأثير بعيد المدى على توزيع الرئوس. في بعض الحالات، كان لهذا دور مباشر في تحديد من يمكنه الوصول إلى موارد الدولة وأصولها. بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال، سعى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة إلى تهدئة الجماعات المتناحرة، عبر نظام المحاصصة، مصمماً نظاماً سياسياً لتقاسم السلطة يهدف إلى ضمان تمثيل أشخاص من خلفيات مختلفة. ومع ذلك، فقد رسخ هذا النهج مكانة مجموعة من النخب في مواقع السلطة والامتياز الاقتصادي، ما زاد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. أصبح هذا الوضع مصدراً هاماً للعنف المتأصل. في ليبيا، لم يدعم القبول الضمني للجهات الفاعلة الغربية بالأنشطة المدرة للدخل للمليشيات الطرابلسية، في مقابل تحالفها الاسمي مع حكومة الوفاق الوطني، الحكم الناجح ولا الاستقرار، وهكذا استمرت موجات العنف التنافسي.

تبقى قدرة صناعات السياسات الغربية على تقييد الوصول إلى النظام المالي الدولي، من خلال الاعتراف السياسي والعقوبات الاقتصادية، أداة قوية للتعامل مع الاقتصادات الفرعية للنزاعات في العواصم. تحجم الشركات الغربية والبنوك الدولية وشركات التأمين عن التعامل مع سوريا نتيجة للعقوبات. مع تقييد قدرة بعض الجهات الفاعلة على الوصول إلى الموارد المالية الدولية، شجعت العقوبات أيضاً شبكات التجارة والمالية غير الرسمية عبر الأراضي السورية ومناطق السيطرة فيها. كان لهذا عواقب غير متوقعة: أدت العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على الأفراد السوريين إلى ظهور نخبة جديدة من رواد الأعمال في النزاع،<sup>١٣٩</sup> الذين يعملون بمثابة وسطاء للنظام الجديد. يتجلى ذلك في أكثر المشاريع التجارية رمزية في سوريا في السنوات الأخيرة: مشروع التطوير العقاري المسمى ماروتا سيتي (انظر الفصل ٣)، والذي يتم بناؤه على أرض صادرها النظام السوري قسراً. وقد وُضع رجال الأعمال المشاركين في هذا المشروع تحت طائلة عقوبات الاتحاد الأوروبي، لجنيهم أرباحاً كبيرة من خلال علاقاتهم مع النظام وجهازه الأمني، ولتمويل النظام في المقابل.<sup>١٤٠</sup>

لا تزال المساعدات الإنسانية لليمن وسوريا تتدفق عبر صنعاء ودمشق، رغم أن معظمها غير مخصص لبيتم إنفاقه في عواصم هاتين الدولتين. لقد أوضح هذا التقرير كيف أن الجهات المانحة التي تسعى إلى توزيع الأموال النقدية في اليمن ليس لديها خيار سوى العمل عن طريق البنوك «الحوثية» الموجودة في صنعاء. كما أن تركيز الحكومة، بحكم القانون، في دمشق يوفر لها مقعداً في الأمم المتحدة، ويضمن لها في الوقت نفسه الإشراف على وسائل توزيع المساعدات. يمثل كلا النهجين تحديات أمام المانحين الغربيين المعنيين، في أن يتحول دعمهم إلى أطراف النزاع - حيث يحتمل أن يستمر العنف التنافسي أو (تتم إعادة) تطوير الهياكل الاستبدادية، أو المساهمة في تطوير العنف المتأصل.

## مناطق العبور والمناطق الحدودية

كان للسياسات القائمة على الأمن في مناطق العبور والمناطق الحدودية، تأثير كبير على ديناميات السوق، والتي تحدد أنماط التجارة وفرص الضرائب. على سبيل المثال، أثرت حملة القمع المدعومة من الغرب على الهجرة غير النظامية في شمال النيجر، على نحو غير مباشر على الاقتصاد الفرعي للنزاع في جنوب ليبيا. يعني تجريم تهريب البشر في النيجر أن وحدات الجيش النيجري التي كانت قد سهّلت من قبل تهريب البشر، قد أصبحت تطلق النار الآن على قوافل المهاجرين، ما يجعل السفر براً أكثر تكلفة وخطورة بالنسبة للمهاجرين الذين يسعون لدخول جنوب ليبيا.<sup>١٤١</sup> وبحسب ما ورد، أدى انخفاض تدفق المهاجرين إلى ليبيا إلى دفع الجماعات المسلحة إلى اللجوء إلى وسائل أكثر عنفاً لتوليد إيرادات من المهاجرين.<sup>١٤٢</sup>

قامت الجهات الفاعلة الغربية بتدخلات محدودة في مناطق العبور والمناطق الحدودية، بصرف النظر عن دعمها لقوات سوريا الديمقراطية، التي يقودها الأكراد في شمال شرق سوريا. كانت الجهات الفاعلة الإقليمية التي تتقاسم الحدود مع العراق أو ليبيا أو سوريا أو اليمن أكثر نشاطاً وفعالية. في شمال سوريا، سمحت تركيا فقط للجماعات التي تدعمها بالتحكم في المعابر الحدودية. وقّرت هذه المعابر على مدار النزاع السوري مصدر دخل رئيس للجماعات المسلحة (عبر رسوم نقاط التفتيش) ولرجال الأعمال (عن طريق المراجعة). المناطق الحدودية السورية التركية التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، التي تعارضها تركيا، بقيت مغلقة.

<sup>١٣٩</sup> انظر عبود، س. Abboud, S. (٢٠١٧) «التغيير الاجتماعي، تشكيل الشبكات واقتصادات الحرب في سوريا» Social Change, Network Formation and Syria's War Economies، ميدل إيست بوليسي The Middle Policy، ٢٤ (١)، المعرف الرقمي: ١٠.١١١١/mepo/١٢٢٥٤ (آخر دخول في ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٩).

<sup>١٤٠</sup> رولينز، ت. T. Rollins. (٢٠١٩) «الشخصيات السورية الرئيسية في إعادة الإعمار التي فرض عليها الاتحاد الأوروبي عقوبات في الوقت الذي يتوجه فيه وفد من رجال الأعمال إلى الإمارات العربية المتحدة» Key Syrian reconstruction figures sanctioned by EU as business delegation heads to UAE، سوريا دايركت Syria Direct، ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩.

<sup>١٤١</sup> البيانات من تحليل يصدر قريباً عن تشاتام هاوس. <https://syriadirect.org/news/key-syrian-reconstruction-figures-sanctioned-by-eu-as-business-delegation-heads-to-uae> (آخر دخول في ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٩).

<sup>١٤٢</sup> ميكاليف، Micallef. (٢٠١٩)، تحطم حزام نقل البشر The Human Conveyor Belt Broken.

في اليمن، تدخلت القوات السعودية عسكرياً في مناطق العبور الرئيسية في محافظة المهرة لوقف تدفق الأسلحة إلى أعداء حكومتها. أغضب هذا النهج الجهات الفاعلة المحلية - التي كانت تستفيد من الزيادة في التجارة عبر المهرة نتيجة للقتال في غرب اليمن - ما يهدد بإثارة النزاع. ولكن يبدو مع ذلك أن التحالف الذي تقوده السعودية في بيحان قد اتخذ نهجاً سياسياً من الناحية البراغماتية، يقوم هذا النهج على قبول استمرار طرق التهريب التي تزود القوات المتحالفة مع الحوثيين، من أجل إبقاء الجهات الفاعلة المحلية في صفه.

ومثلما هو الحال في العواصم، قد يتم تحويل مسار الدعم الإنساني الموجه إلى مناطق العبور والمناطق الحدودية، أو استخدامه من قبل الجهات الفاعلة المسلحة لتوليد إيرادات لتمويل أجهزتها العسكرية. يمكن للدعم الإنساني أن يشوه الأسواق ويخلق فرص المراجعة. وهذا يمثل معضلات للمناحين الغربيين. كما هو مذكور في الفصل الثالث، فإن اقتصاد «الحصار» كان يعمل بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦ في ضاحية الغوطة الشرقية في دمشق على سبيل المثال. وشمل ذلك كل من الثوار المسلحين والقوات الحكومية التي تستفيد من الفرص الضريبية المرتبطة بحركة البضائع إلى المنطقة.<sup>١٤٢</sup> وبالتالي لم يكن المانحون يُقدِّمون المساعدات التي كان سكان الغوطة الشرقية في أمس الحاجة إليها فقط، بل دعموا أيضاً اقتصاد الحصار، ومداخيل القوات المسلحة من كلا الجانبين.

### المناطق الغنية بالنفط

كان للسياسات الغربية لاستهداف الأصول عسكرياً (من خلال الضربات الجوية) واقتصادياً (من خلال تقييد القدرة على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية) في المناطق الغنية بالنفط، تأثير كبير على تنمية الاقتصادات الفرعية للصراعات المحلية. في ليبيا، من المحتمل أن يكون إصرار المجتمع الدولي على أنه لا يمكن تسويق النفط إلا من خلال شركة النفط الوطنية، الشركة المعترف بها دولياً في طرابلس، قد شكل عاملاً مؤثراً في الحد من العنف. لو كانت الجهات الفاعلة المحلية قادرة مباشرة على بيع النفط الخام المستخرج من المناطق الخاضعة لسيطرتها، لكان من المحتمل أن تشهد المزيد من نوبات العنف التنافسي في هذه المناطق وخارجها. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي تقليص الوصول إلى الأسواق الدولية إلى عواقب غير مقصودة: في العراق، أدت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة في التسعينيات إلى تطوير طرق التهريب البري، وهو العلاقات التجارية بين النظام ومجموعات التهريب. لا تزال هذه الشبكات تعمل اليوم بعد فترة طويلة من إزالة العقوبات. يمثل تهريب النفط مصدر إيرادات لمجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة، مما فيها داعش حتى وقت قريب. استخدمت بعض المجموعات هذه العائدات لتمويل العمليات العسكرية ضد الدولة.

في سوريا والعراق، أعربت الحكومات الغربية عن قلقها من أن المناطق الغنية بالنفط يمكن أن توفر عائدات لداعش. ولكن هذه المناطق تدعم أيضاً سبل العيش المحلية. وقد أدى قصف البنية التحتية للنفط من قبل التحالف المناهض لداعش بقيادة الولايات المتحدة، في شمال شرق سوريا، إلى تقليص قدرات داعش على توليد الدخل، كما قطع أيضاً إمدادات الوقود للسكان المحليين مع اقتراب فصل الشتاء، وهو ما أضر باقتصاد التكيف المحلي.

### تصميم التدخلات في اقتصادات النزاع الفرعية

يوضح التحليل أعلاه أن العديد من المخاطر مرتبطة بالتدخلات في العراق وليبيا وسوريا واليمن. كما يقترح فرصاً للسياسات لتحقيق نتائج إيجابية. عند وضع استجابات السياسات العامة، يجب على صانعي السياسات أولاً قبول أن أي طموح إلى «عدم إلحاق الضرر» هي مجرد وهم. الخيار الأفضل المتاحة في أنظمة الاقتصاد الفرعي للنزاع هو «إلحاق أقل قدر من الضرر» وهذا ينطوي على اتخاذ المخاطر المحسوبة، ما يعني قبول أن أي تدخل من المرجح أن ينطوي على عواقب غير متوقعة. ويتطلب تخفيف هذا التهديد من صناعات السياسات تعميق فهمهم لبيئة التشغيل، والخروج بتقييم نزيه يبيّن أين يمكن تسخير الجهود للتغلب على ديناميات الاقتصاد الفرعي للنزاع، كما يتطلب منهم قبول عناصر اقتصاد النزاع التي لا يمكن تغييرها.

قد ينتهي صناعات السياسات بدعم السياسات التي تلحق أضراراً كبيرة، دون التأكد بدقة من مصادر البيانات، ودوافع المشاركين، واستكمال أو دقة المعلومات المتعلقة باقتصادات النزاع، وبدون فهم سياق تلك النتائج. لذلك ينبغي أيضاً عدم تقييم أي شيء كخيار سياسي محتمل بحد ذاته.<sup>١٤٤</sup> قد يكون هذا وثيق الصلة بسوريا، حيث يصعب تصميم التدخلات عندما يسعى نظام الأسد إلى إعادة توطيد الحكم الاستبدادي

عند وضع خطط  
لمعالجة ديناميات اقتصاد  
النزاع، يجب على صنّاع  
السياسات أولاً قبول أن  
فكرة محاولة «عدم إلحاق  
الضرر» هي مجرد وهم

<sup>١٤٢</sup> لوند. Lund. (٢٠١٦). «في داخل الأنفاق» 'Into the Tunnels'.

<sup>١٤٤</sup> انظر تشينغ Cheng، و غودهان Goodhand، وميهان (٢٠١٨) ورقة تجميعية: تأمين واستدامة صفقات النخبة Synthesis Paper: Securing and Sustaining Elite Bargains. ص. ٦٢.

مع تراجع النفوذ الدبلوماسي الغربي، ومع ذلك قد يؤدي عدم القيام بأي شيء إلى إعادة توطيد الحكم الاستبدادي. والسؤال هنا: ما هي أنواع التدخلات - دعم هيكل الحكم المحلي وسبل العيش ومبادرات المجتمع المدني على سبيل المثال- التي يمكن أن تفيد السكان المحتاجين بطرق لا تتعرض فيها للاستغلال من قبل شبكات النظام، أو على الأقل حيث يمكن التحكم بخطر هذا الاستغلال. على سبيل المثال، عندما يرجح أن يكون التمويل واسع النطاق لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع قابلاً ليتوافق مع مصالح النظام، فهل يمكن للمناحن الغربيين دعم المجتمعات المحلية مباشرة، من خلال مشاريع المجتمع المدني في المناطق المتأثرة بالنزاع مثلاً؟

عند النظر في مخاطر التدخل، يجب على صانعي السياسة الغربيين أن يقبلوا أيضاً أن عدم القيام بأي شيء يحمل عواقبه الخاصة. عندما يستمر العنف - سواء كان تنافسياً أو متأسلاً أو كلاهما - دون رقابة، فإن الأطراف الخارجية التي تغض الطرف عن هذا، سوف ينظر إليها على أنها تتغاضى عن العنف ضمناً وتمنح موافقة سياسية للمستفيدين منه. ولكن قطع المساعدات عن سوريا خوفاً من أن يؤدي هذا الدعم إلى دعم النظام، سوف يؤدي بالتأكيد إلى تفاقم معاناة السكان المحتاجين.

### الاعتراف بالمقايضات: الاستقرار قصير الأجل مقابل التنمية طويلة الأجل

تنطوي معالجة ديناميات اقتصاد النزاع، من خلال السعي إلى التسويات السياسية في شكل مساومات النخبة، على مقايضات كبيرة يجب مناقشتها، والاعتراف بها علانية. على سبيل المثال، قد تؤدي استمالة الأطراف المتنازعة إلى الحد من العنف على المدى القصير، ولكن من المرجح أن يؤدي هذا إلى ترسيخ المحسوبية والفساد، والذي سيؤدي إلى نزاع في المستقبل من خلال العنف المتأصل.<sup>145</sup> ومن ناحية أخرى، فإن محاولة تعطيل شبكات الرعايا، وتحدي عملية السعي لتحقيق الربح، توفر من الناحية النظرية سلاماً أكثر شمولاً واستدامة، ولكن ذلك يأتي مع زيادة خطر إثارة العنف التنافسي.<sup>146</sup>

تقدم صفقات النخبة فوائد مختلطة. فمن ناحية، يمكن لتقاسم السلطة التخفيف من الآثار السلبية لدينامية الطرف الفائز، ومن ناحية أخرى، يتعين على صنّاع السياسات النظر في الآثار الطويلة الأجل، والنتائج المحتملة غير المقصودة لهذه السياسات. كما يوضح نظام المحاصصة في العراق أنه قد يكون من الصعب التراجع عن مثل هذه الترتيبات: لأن الاستيلاء على السلطة من الجهات الفاعلة، التي تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على الربوع، أمر صعب للغاية حتى عندما يتم توفير الاستقرار والأمن في المقابل. في ليبيا، طبيعة التوافق الخاصة بتخصيص حكومة الوفاق الوطني للوزارات والمكاتب السياسية في بناء الدولة، والاعتماد على الجماعات المسلحة الطرابلسية لضمان أمنها، قد مكّن تلك الجماعات وشبكاتهما من التغلغل في مؤسسات الدولة. يهدد هذا بتحويل السلطة بعيداً عن أيدي الدولة، ما يرسخ أسلوب التوافق في السياسة والذي يصعب تغييره في المشهد السياسي ما بعد التسوية.

من الخطأ الافتراض بأن عملية الإصلاح ستكون ممكنة بمجرد التوصل إلى صفقة بين النخبة، أي بمجرد ضمان «الاستقرار».<sup>147</sup> قد يقلل إنشاء صفقات النخبة من العنف التنافسي،<sup>148</sup> ولكن هذا النهج لن يعيد تشكيل الهياكل الموفرة للحوافز. لن تجبر هذه الصفقات القادة السياسيين والعسكريين على ضمان توزيع أكثر عدلاً للموارد، ولن تشجع على تطبيق اللامركزية في النظام السياسي. في ظل أنظمة الحكم المركزية في العراق وليبيا وسوريا واليمن، سيسعى المنتصرون بلا شك إلى الحفاظ على الغنائم من اقتصادات النزاع. كما توضح الأحداث في اليمن أيضاً أنه إذا نجحت صفقة النخبة، فيجب أن تستوعب مصالح أقوى الأحزاب ومراكز القوة الناشئة. و يمكن اعتبار الاستبعاد النسبي لمصالح الحوثيين من صفقة النخبة، في عام ٢٠١١، عاملاً محفزاً في خلافهم العنيف مع الأمر الواقع في عام ٢٠١٤.

من المحتمل أن يؤدي الفشل في معالجة مصادر العنف المتأصل إلى عودة العنف التنافسي. وغالباً ما كانت الدول الغربية تفضل الانتصارات السريعة على الحلول طويلة المدى. تدل الأحداث في العراق بوضوح على أن نظام المحاصصة قد فشل في معالجة العنف المتأصل في النظام، وأنه خلق ظروفاً للعودة الدورية إلى العنف التنافسي. تثير هذه الاعتبارات تساؤلات صعبة حول ما إذا كان إنهاء موجة معينة من العنف التنافسي هو مقياس كافٍ للنجاح، حيث من المتوقع أن تتبعتها موجة أخرى من العنف التنافسي.

<sup>145</sup> تشينغ، سي. سي. Cheng, c. وزاوم، د. D. Zaum, (٢٠١١). 'Selling the Peace? الفساد وبناء السلام بعد انتهاء النزاع' Corruption and Post-Conflict Peacebuilding في تشينغ، سي. سي. Cheng, C. وزاوم، د. (ت) (٢٠١١)، الفساد وبناء السلام بعد انتهاء النزاع Corruption and After-Conflict Peacebuilding: تأمين صفقات النخبة والحفاظ عليها، أكسفورد: Oxford، روتليدج Routledge.

<sup>146</sup> تشينغ، سي. سي. Cheng، غودهاناند Goodhand وميهان Meehan، (٢٠١٨) ورقة تجميعية: تأمين صفقات النخبة والحفاظ عليها Securing and Sustaining Elite Bargains، ص. ٦٢.

<sup>147</sup> هايدمان، هايديماني. Heydemann، (٢٠١٨). «الحرب الأهلية، الحوكمة الاقتصادية وإعادة إعمار الدولة في الشرق الأوسط العربي». 'Civil War, Economic Governance & State Reconstruction in the Arab Middle East'.

<sup>148</sup> منصور، Mansour، (٢٠١٧). العراق بعد سقوط داعش. Iraq After the Fall of ISIS.

من ناحية أخرى، يزيد تحدي المصالح الخاصة، والشبكات القائمة على الرعاية المربحة داخل اقتصادات النزاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من احتمال العنف التنافسي (ومن نطاق هذا العنف المحتمل أيضاً). يُعد هذا المسار مساراً عالي الخطورة وغير مؤكد. ومع ذلك فإن هذا المسار إذا نجح، فمن المرجح أن يشكل مساحة لإصلاحات اقتصادية ومؤسسية حقيقية. لقد أوضح هذا التقرير أنه بينما يجذب العنف التنافسي أكبر قدر من الاهتمام، فإن العنف المتأصل يستمر بعد «انتهاء» الحرب شكلياً. لذلك ينبغي أن تسعى الجهات الفاعلة لتحقيق الاستقرار والجهات المانحة للمعونة الإنسانية إلى معالجة أشكال العنف المتأصل، بينما تحتاج وكالات التنمية إلى النظر في الكيفية التي يمكن بها للتُّهَج التي تستعملها التصدي للعنف المتأصل، على الصعيدين الوطني والمحلي.

للتصدي للعنف المتأصل، ينبغي لصفقات النخبة تقديم ما هو أكثر من مجرد اتفاقات حول تقاسم السلطة والانتقال السياسي: بل يجب أن تشمل أيضاً تدابير لإصلاح نظام الحكم، بما في ذلك تدابير واجبة النفاذ لزيادة المساءلة. ينبغي عليهم مواجهة التوزيعات الضمنية الكامنة للسلطة. غالباً ما تكون المكونات الاقتصادية للتسويات السياسية غائبة، أو تتضمن الحد الأدنى من المحتوى، على الرغم من تأثيرها القوي. تضمّن الاتفاق السياسي الليبي على سبيل المثال، أقل من صفحة واحدة حول الترتيبات المالية المؤقتة، لكن هذه الترتيبات لا تزال سارية بعد ثلاث سنوات. في مثل هذه الظروف، قد تسهم التسويات السياسية في إنهاء القتال الفعلي، ولكنها تشكل تحديات طويلة الأجل للمساواة والمساءلة، وذلك من خلال ترسيخ اقتصاد النزاع في اقتصاد السلام المفترض.<sup>149</sup>

### السياسات المصممة وفقاً لاقتصادات النزاع الفرعية

يُثقل التدخل المستهدف على المستوى المحلي (أي الاقتصاد الفرعي) الذي تعمل فيه اقتصادات النزاع فرصاً مفيدة لزيادة التأثير. تبرز أهمية هذه التدخلات عندما يتعطل التقدم على المستوى الوطني، أو عندما لا يكون هذا التقدم ممكناً. يمكن للتدخل الذي يستهدف اقتصادات فرعية معينة للنزاع أن يزيد من تأثير السياسات، لكن هذا يتطلب استثمار صناعات السياسات الغربية في تطوير فهمهم للشبكات المحلية، والاقتصادات المحلية.

في محاولة لمعالجة أنظمة الاقتصاد الفرعي للنزاع، ينبغي على صناعات السياسات تصميم التدخلات التي تضع حوافز للتعاون السلمي، بدلاً من الاعتماد فقط على آليات الإنفاذ. على سبيل المثال، قد يشجع قمع الممارسات غير المشروعة، دون تقديم بدائل صالحة لكسب العيش، شكلاً مختلفاً من النشاط غير المشروع. نجد مثلاً على ذلك في القضية الليبية، حيث دفع الضغط الخارجي على المهربيين والمتاجرين بالبشر إلى التحول إلى تهريب الوقود.<sup>150</sup>

عند تقديم المساعدات ودعم سبل العيش للسكان داخل الاقتصادات الفرعية للنزاع، ينبغي على صانعي السياسة الغربية أن يقبلوا بأنه لا يمكن بالكامل تخفيف مخاطر تحويل الأموال إلى أنشطة غير مشروعة. في الوقت الذي يقبل فيه المانحون الغربيون هذا الأمر وراء الأبواب المغلقة، إلا أنهم يشعرون بعدم القدرة على الاعتراف بذلك علانية، خوفاً من التداعيات السياسية. يضع هذا المسؤولية على الشركاء المنقذين لتحمل المخاطر، ويحول دون وضع تدابير تخفيف شفاقة لهذه المخاطر. وفي الوقت نفسه، فإن قطع المساعدات الإنسانية على أساس أن الجماعات المسلحة ستستفيد من توزيعها، سوف يؤدي الأشخاص الذين يعتمدون على هذا الدعم. لذلك فإن أفضل ما يمكن أن تفعله الوكالات والشركات الأجنبية هو وضع مبادئ توجيهية واضحة لتوزيع المساعدات، والمشاركة مع الشركاء المحليين.<sup>151</sup> قد يبدو فرض شروط على المساعدات، مثل الحق في اختيار وإجراء العناية الواجبة المناسبة على الأطراف المحلية المقابلة، والإصرار على الشفافية، مهمة ميؤوس منها، ولكن لا ينبغي التخلي عن هذه الجهود.

عند النظر في كيفية استهداف أنشطة معينة غير مشروعة من خلال آليات الإنفاذ، ينبغي على صناعات السياسات الإقرار بأن «الشرعية» مفهوم نسبي، وليس مفهوماً ثابتاً في اقتصادات النزاع. لذلك لا يمكن قصر أدوات التدخل في السياسات على الإجراءات القانونية. يجدر بالذكر أنه في اقتصادات النزاع الأربعة التي تمت مراجعتها في هذا التقرير، فإن شرعية ممارسة معينة يمكن أن يقرها فاعل واحد في النزاع، كما هو الحال في سوريا. كما ذكر أعلاه، سيكون التدبير الأفضل لتقرير التدخلات السياسية هو تقييم كيفية توزيع المنافع السياسية والاقتصادية من أنشطة اقتصاد النزاع أفقياً عبر المجموعات، وعمودياً داخل المجموعات.

ينبغي على صناعات  
السياسات الإقرار بأن  
«الشرعية» مفهوم نسبي  
وليس مفهوماً ثابتاً في  
اقتصادات النزاع

<sup>149</sup> عطا الله، س. (2017). «السلام الإيجابي للبنان: المصالحة والإصلاح والقدرة على الصمود» Positive peace for Lebanon: reconciliation, reform and resilience. كونسيليشن ريسورسيز

<sup>150</sup> مؤسسة أنثاي للاستشارات Altai Consulting (2017)، ص. 80. «مغادرة ليبيا: تقييم سريع للبلديات حول مغادرة المهاجرين في ليبيا، تونس» Concliation Resources. <https://www.cr.org/accord-article/reconstruction-and-peace-lebanon-post-war-economic-policy-conversation-sami-atallah> (آخر دخول في 16 أيار/مايو 2019).

Departures of Migrants in Libya، مؤسسة أنثاي للاستشارات، حزيران/ يونيو 2017، ص. 80.

[http://www.altaiconsulting.com/wp-content/uploads/2017/08/2017\\_Altai-Consulting\\_Leaving-Libya-Rapid-Assessment-of-Municipalities-of-Departure-of-Migrants-in-Libya.pdf](http://www.altaiconsulting.com/wp-content/uploads/2017/08/2017_Altai-Consulting_Leaving-Libya-Rapid-Assessment-of-Municipalities-of-Departure-of-Migrants-in-Libya.pdf)

(آخر دخول في 15 أيار/مايو 2019).

<sup>151</sup> على سبيل المثال، انظر المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان، والتي تستهدف قطاع الصناعات الاستخراجية.

عند اختيار الأنشطة غير المشروعة التي يجب تقييدها، ينبغي على صنّاع السياسات التركيز على تلك الأنشطة ذات سلاسل الإمداد أقصر، حيث يكون عدد المصالح المكتسبة أقل، وآليات التكيف الاقتصادي الهامة أقل عرضة للتأثر. تعدّ الجرائم المالية وجرائم الممتلكات أمثلة جيدة على ذلك. في المقابل، تتضمن بعض أشكال التهريب، مثل تهريب السلع المدعومة والوقود، سلاسل إمداد أطول وشبكات أوسع من المستفيدين. توفّر مثل هذه الأنشطة فرص العمل والمزايا لكثير من الناس. وللحصول على أكبر قدر من التأثير بأقل تكلفة ممكنة للمحتاجين، ينبغي على صنّاع السياسات الغربيين استهداف العقبات التي يتركز فيها البحث عن الربح. عندما تستهدف التدابير أفراداً محددين، يجب أن تعتمد الجهات الفاعلة الغربية معايير واضحة وشفافة ومتسقة وقابلة للتنفيذ من أجل أخذها على محمل الجد.

## العواصم

للاقتصادات الفرعية في بغداد وطرابلس ودمشق وصنعاء، تأثير كبير على التطورات على المستوى الوطني. تمثل هذه العواصم العقد المركزية للرعاية العامة والخاصة، وكذلك نقاط الاتصال الرئيسية للنظام المالي الدولي والمنظمات متعددة الأطراف.

في أنظمة الحكم المركزية هذه، حيث تمارس السلطة في العاصمة، تترجم السيطرة الحقيقية على الأراضي مباشرة إلى نفوذ على إدارة موارد الدولة وأصولها، وكذلك موارد القطاع الخاص. كانت سيطرة الدولة وتغلغل مؤسساتها في جميع جوانب الحياة من السمات البارزة للنزاعات في العواصم الأربع في دراسات الحالة. كما أن إعادة توزيع موارد الدولة كريع قد دفعت الديناميات المحلية للعنف المتأصل. وقد أدى ذلك أيضاً إلى تركيز السلطة في أيدي الأشخاص الذين يسيطرون مباشرة على المؤسسات، بدلاً من المؤسسات نفسها.

يجب على صنّاع السياسة الغربيين التفكير في ثلاثة عوامل أساسية عند السعي لمعالجة هذه القضايا:

1. يجب أن تسعى السياسات الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة في العواصم الوطنية إلى منع احتكارات السلطة من خلال دعم التغيير التدريجي بمرور الوقت، حتى عندما يبدو الاحتكار في مصلحة الدولة الغربية المعنية. إحدى الطرق الممكنة هي توسيع شبكات المستفيدين لتشمل أشخاصاً من خارج الدائرة المباشرة لكل جهة فاعلة في النزاع. وعلى المدى الطويل، من شأن نهج كهذا النهج أن يخفف من نفوذ الشبكات الحالية وأن يوسّع قاعدة الرعاية. لقد دعمت الدول الغربية مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية على مر السنين، وينبغي أن تستخدم هذه المعرفة لتحديد الشركاء المناسبين.
2. ينبغي توجيه تدخلات السياسات العامة نحو تطوير العمليات والمؤسسات، وليس فقط دعم العلاقات الشخصية مع الجهات الفاعلة من النخبة في العواصم. ومن الأمثلة على ذلك، الدعم المنسق الذي قدمه الغرب عام ٨١٠٢ للحملة الانتخابية الخاسرة لرئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي. من الضروري الحفاظ على علاقات سياسية قوية مع الجهات الفاعلة الرئيسية، ولكن عندما يتغير نظراؤهم السياسيون أو تحدث تبدلات في السلطة، ستكون هناك حاجة إلى إعادة التفاوض بشأن شروط هذه العلاقات. يمكن للتدابير التي تعزز القواعد والمعايير (مثل الانتقال السلمي للسلطة) في النظام السياسي والمؤسسي، أن توفّر قدراً أكبر من القدرة على التنبؤ والاستقرار في هذه العلاقات. تتمثل المخاطرة في السعي إلى حل النزاع على أساس السياسات المعدة خصيصاً لكل طرف أيضاً في قدرتها على تعزيز قوة المترشحين من النزاع بين النخب السياسية دون قصد، مع تجاهل الحاجة إلى إصلاحات في مؤسسات الحكم ومؤسسات الدولة.
3. يجب أن تفتقر اللامركزية بالمساءلة. لقد كان التوزيع المركزي للإيرادات محركاً رئيساً للنزاع في العراق وليبيا وسوريا واليمن، وذلك لأن الأموال كانت توزّع دون شفافية أو مساءلة. وقد أدى ذلك بالكثيرين إلى رؤية اللامركزية السياسية كحلّ ممكن. لكن التغيير الهيكلي في حد ذاته ليس حلاً سحرياً. إن اللامركزية التي لا تتوافق مع الولايات الواضحة وآليات الشفافية والمساءلة، ستفضي ببساطة إلى مجرد نقل البحث عن الربح إلى المناطق وتستخدم مصالح مجموعة مختلفة من الجهات الفاعلة. ينبغي أن يقتصر دعم صنّاع السياسات الغربيين فقط على اللامركزية التي تلبّي الحد الأدنى من الشفافية والمساءلة، والتي تضمن توافر المؤسسات ذات القدرات الإدارية الكافية على المستوى المحلي. إذا استوفيت هذه الشروط، يمكن أن تساعد اللامركزية في التخفيف من الترتّب، والسعي للحصول على الربح، لأن التخفيف من سلطة العاصمة سيقلل من الحوافز للسيطرة عليها من خلال العنف، وفق صيغة أنّ الرابع يستأثر بالنظام بأكمله.

## مناطق العبور والمناطق الحدودية

تعد مناطق العبور الداخلية داخل البلاد والمناطق الحدودية مع الدول المجاورة، المواقع الرئيسية التي يتم فيها فرض ضريبة على البضائع والأشخاص. توفر هذه الضريبة مصدراً رئيساً للدخل للأطراف المتحاربة. غالباً ما يرى صنّاع السياسات إما إزالة مناطق العبور أو إنشاء سيطرة احتكارية على مناطق العبور، كخطوة ملموسة نحو تحقيق الاستقرار. ومع ذلك، فإن مناطق العبور نفسها تعد من أعراض عدم الاستقرار السياسي. وتوفر هذه المناطق المال والأمن بالنسبة للجماعات المسلحة. سوف تختفي هذه الضرائب غير الرسمية في مناطق العبور فقط عندما يتم تلبية هذه الاحتياجات من خلال وسائل أخرى.



الطريقة الأفضل لمعالجة البحث عن الربح عند نقاط التفتيش هي معالجة الأسباب الجذرية والديناميات الأوسع لاقتصاد النزاع. وعند النظر إلى هذه القضية من منظور بناء الدولة، فإن أحد الأساليب لتحقيق التغيير الجذري في اقتصادات النزاع تكمن في النظر في كيفية تحويل «نقطة تفتيش» لجماعة مسلحة إلى «كشك رسوم» تعترف به الدولة. ظاهرياً، تؤدي نقاط التفتيش وأكشاك الرسوم وظائف مماثلة: تحصيل «الضريبة» ممن يستخدمون الطريق. ومع ذلك فإنهما تعملان في ظل ظروف مختلفة تماماً، وتعكسان افتراضات مختلفة تماماً عن الدولة، من قبيل درجة قدرة الدولة، ومستوى الثقة في الدولة، ووجود أو عدم وجود احتكار حكومي للعنف، والحاجة إلى مراقبة إساءة استخدام السلطة، ودور سيادة القانون، وما إلى ذلك. و يعني التحول الشامل من اقتصاد «نقاط التفتيش» إلى اقتصاد «كشك الرسوم» عدداً من الإصلاحات المؤسسية، والتغيرات المجتمعية، والتي لا يمكن تحقيقها على نحو واقعي في فترة ٥ أو حتى ١٠ سنوات بعد التفاوض على تسوية سياسية.

إن النهج الغربي السائد تجاه المناطق الحدودية على أنها مصدر للتهديدات، يعقّد تحقيق هدف تخفيف ديناميات اقتصاد النزاع. كذلك فإنّ محاولة إغلاق الحدود باستخدام الأساليب الأمنية لمنع تدفق البضائع غير المشروعة وغزوها للاقتصاد المحلي تكبح الاقتصاد، كما أنها في حدّ ذاتها دافع لعدم الاستقرار.

ينبغي لصناع السياسات الغربيين أخذ الأنواع التالية من التدخلات في مناطق العبور والمناطق الحدودية بعين الاعتبار:

1. يجب أن تدعم التدخلات الخارجية تطوير هياكل الحكم المحلي ذات الولايات الواضحة التي تتكون مسؤولية أمام السكان المحليين. إن التوزيع الأكثر إنصافاً وشمولاً لموارد الدولة -حتى مع قبول مشاكل الفساد والمساءلة -يمكن أن يقلل الضغط على الجماعات المسلحة لاستخدام العنف. ومع ذلك، لم يكن للمناطق الحدودية صلة كبيرة تاريخياً بهياكل الدولة المركزية. وبدلاً من مجرد إدخال السلطات المحلية في المناطق الحدودية ضمن نظام الدولة، يجب أن يكون الهدف تطوير أنظمة مناسبة لبيئة العمل. وبالنظر إلى أن تقديم الخدمات غالباً ما يشكل الأساس لشرعية الحكومة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن هذا قد يعني نقل المزيد من السلطة إلى هياكل الحكم المحلي إذا كانت الدولة المركزية غير قادرة فعلياً على تقديم الخدمات.
2. يمكن تعزيز تنمية الاقتصادات المحلية المستدامة من خلال برامج إعادة الإعمار والتنمية. ومع ذلك، في بعض الحالات، لن يكون من الممكن المشاركة في وضع برامج المساعدات دون إضفاء الشرعية على العناصر الفاعلة في النزاع وتعزيزها. عندما تكون الأنظمة معادية ولا تزال هناك ضغوط سياسية من أجل «القيام بشيء ما»، يجب على الجهات الفاعلة الخارجية تطوير فهم قوي لبيئة العمل المحلية من أجل الحد من مخاطر انحراف التمويل إلى مستفيدين غير مقصودين. ويجب توسيع نطاق الجهود المبذولة لمعالجة ديناميات اقتصاد النزاع في المناطق الحدودية لاستهداف الأسباب الجذرية الكثيرة للتهريب، التي غالباً ما ترتبط بعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية عبر المجموعات المحددة الهوية. وفي المناطق الحدودية، يمكن للحكومات الغربية أن تشجع المفاوضات مع الدول المجاورة لتمكين التدفق الحر للبضائع المنتجة في هذه المناطق، ومن شأن هذا أيضاً تشجيع نشاط الإنتاج المحلي.
3. يجب الاتفاق على مناطق السيطرة المتفاوض بشأنها من قبل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. في شرق اليمن، نشأ نظام قوي للضرائب غير الرسمية في بداية الحرب، ما سمح بتدفق البضائع من وإلى المنطقة دون التسبب بزيادات في الأسعار لا يمكن السيطرة عليها. إلا أنّ الاهتمام الإقليمي المتزايد بالمنطقة منذ عام ٧١٠٢ أدى إلى تعطيل هذا الترتيب، وفي بعض الأحيان شهدت الحدود الشرقية انفضاضاً تاماً. في جنوب ليبيا، ساهم انتشار نقاط التفتيش التي تستخدمها الجماعات المسلحة كمصدر للتمويل في نقص السلع وارتفاع التضخم. يمكن أن تساعد الوساطة في اتفاقيات الضرائب المتبادلة بين المجتمعات المحلية في هذه المناطق على تخفيف الآثار السلبية لتضخم الأسعار على السكان المحليين، وهو ما يمكن أن يخفف من بعض المخاوف الأمنية (أي ما يتعلق بحماية السكان والممتلكات والأسواق).
4. ينبغي أن ينصبّ تركيز تدابير مكافحة التهريب على تعطيل تدفقات السلع المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالنزاع، مثل الأسلحة والذخيرة، بدلاً من منع تجارة السلع الأساسية الضرورية للبقاء الاقتصادي. قبل اندلاع القتال، كان المهربون يعملون في المناطق الحدودية للعراق وليبيا وسوريا واليمن، لكنّ أنشطتهم تكثفت وتتنوعت مع تطور النزاعات. وتجدد الإشارة إلى أن جميع أشكال التهريب لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعنف، وبالتالي لا ينبغي أن تكون جميعها مستهدفة.

#### المناطق الغنية بالنفط

عند محاولة تقييد الموارد المالية للجماعات المسلحة في المناطق الغنية بالنفط، ينبغي على صناع السياسات تجنب الإضرار المباشر بسبل عيش السكان المحليين. من المحتمل أن يؤدي عدم مراعاة هذا الشرط إلى تفاقم المظالم التي يشعر بها أولئك الذين يتلقون القليل من المزايا من سلطات الدولة المركزية (أو لا يتلقون أي شيء على الإطلاق). وقد تجلّى ذلك في قصف البنية التحتية النفطية في شمال شرق سوريا، والذي قام به التحالف المناهض لداعش بقيادة الولايات المتحدة. في هذه الحالة، كان توزيع الإيرادات على طول سلسلة التوريد بأكملها هو الأساس.

## عند محاولة تقييد الموارد المالية للجماعات المسلحة في المناطق الغنية بالنفط، يجب على صنّاع السياسات تجنب الإضرار المباشر بسبل عيش السكان المحليين

كان من شأن فهم ديناميات الاقتصاد الفرعي للنزاع، أن يساعد صنّاع السياسات الغربيين على استهداف تدخلهم بشكل أكثر فعالية، وتخفيف الآثار المحتملة من المرتبة الثانية لسياساتهم. كان من الواضح أيضاً لصنّاع السياسات أن داعش لا يدر أموالاً بالمقدار الذي تم تقديره في البداية، وأن توزيع الإيرادات من نشاط داعش كان واسعاً، ما يعني أن شرائح كبيرة من السكان المحليين قد تأثرت بالقصف.

يجب على واضعي السياسات الغربيين النظر في الضرورات التالية في تطوير التدخلات في المناطق الغنية بالنفط:

١. يجب على الغرب الاستفادة من سلطته لتأمين الوصول إلى أسواق النفط الدولية. ربما يكون الإصرار على وجود سلطة واحدة فقط معترف بها يمكنها تسويق النفط على المستوى الدولي، أهم وسيلة لضغط للتحكم الذي يتمتع به الممثلون الغربيون في اقتصادات النزاع في الدول الأربع. كانت هذه الوسيلة فعالة كأداة سياساتية، ولا سيما في منع مبيعات النفط من شرق ليبيا، على الرغم من أنها أقل فعالية في العراق (حيث شبكات التهريب البرية واسعة النطاق) أو في اليمن وسوريا (حيث لا تشكل صادرات النفط عاملاً حاسماً).

٢. ينبغي أن تدعم آليات الحوافز إعادة توزيع الثروة النفطية على المجتمعات المحلية. في بعض المناطق الغنية بالنفط، مثل البصرة في العراق، يشكل الفقر حافزاً قوياً للمجتمعات المحلية لمحاولة التصرف في إمدادات النفط. يدعم هذا بدوره السوق المحلية لتأمين الحماية. من المرجح أن يقلل التوزيع الأكثر إنصافاً للثروة من دعوات الفيدرالية، ودعم البرامج الانفصالية. ويمكن للحكومات الغربية أن تشجع الحكومة المركزية، على تخصيص حصة محددة من عائدات النفط للمشاريع الاستثمارية في مناطق الإنتاج، بطريقة مماثلة للقاعدة الموضوعية لحكومة إقليم كردستان في العراق. ويمكن أن يستند ذلك إلى حجم السكان أو المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

٣. ينبغي أن تدعم التدخلات المشاركة على نحو أعمق بين السكان المحليين والجهات الفاعلة في قطاع النفط (مشغلي القطاعين العام والخاص). في جنوب ليبيا، يتمتع السكان بفرص محدودة للوصول إلى العمالة الماهرة داخل القطاع، ويتقلص طموحهم إلى التنافس على الرّيع عن طريق العمل في إتاوات الحماية التي تستهدف منشآت النفط. ينبغي تحفيز شركات النفط (الوطنية والدولية) على الاستثمار في المجتمعات المحلية (عن طريق برامج التدريب للمهندسين على سبيل المثال). وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً الجهود المبذولة لمعالجة الآثار البيئية لأنشطة الإنتاج، مثل تلوث طبقات المياه الجوفية، الذي يؤثر سلباً على المناطق الشحيحة بالمياه. قد تجعل مثل هذه الأساليب العاملين في مجال النفط أقل عرضة للإضرابات والحصار من قبل السكان المحليين.

٤. ينبغي على صنّاع السياسات فهم من الذي يستفيد من تهريب النفط والوقود، وآليات سلسلة التوريد التي يتم من خلالها تحقيق هذه الأرباح، قبل محاولة تعطيل هذا النشاط. تساهم كل وصلة في سلسلة التوريد في تحويل النفط الخام إلى سيولة نقدية، لذلك يمكن أن يكون لتعطيل ولو وصلة واحدة من المنبع، تأثير كبير على المجتمعات المحلية التي يستخرج منها النفط. يحتاج صنّاع السياسات إلى تصميم استراتيجيات شاملة تتناول سلسلة التوريد بأكملها، بدلاً من مجرد رابط واحد فيها.

تنطوي هذه التدخلات على العديد من الثغرات، إلا أن هناك أيضاً فرص للمساعدة في الحد من العنف وانعدام الأمن، مع أن الشرط الأساسي هو أخذ الديناميات المحلية في الاعتبار على نحو مناسب. يمكن للتدخل الذي يستهدف اقتصادات فرعية معينة للنزاع أن يزيد من تأثير السياسات، لكن هذا يتطلب أن يستثمر صنّاع السياسات الغربيون في تطوير فهمهم للشبكات المحلية والاقتصادات المحلية. وبدون هذا الفهم، هناك خطر كبير من عواقب غير مقصودة تُسبب أضراراً غير متوقعة.

**تيم إيتون:** زميل باحث في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس، حيث يعمل منذ عام ٢٠١٤. تُركّز أبحاثه على الاقتصاد السياسي في النزاع الليبي. في عام ٢٠١٨، وضع تيم تقريراً حول تطور الاقتصاد الحربي الليبي بين كيف أصبحت الأنشطة الاقتصادية مرتبطة على نحو متزايد بالعنف. أدار سابقاً بحث تشاتام هاوس حول النزاع السوري. قبل انضمامه إلى تشاتام هاوس، عمل في بي بي سي ميديا أكشن BBC Media Action، وهي مؤسسة خيرية تنموية دولية تابعة لهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، في مشاريع في ليبيا والعراق ومصر. وهو مساهم منتظم في وسائل الإعلام، وقد كتب لصحيفة واشنطن بوست، وبي بي سي، ونيوزويك، وسي إن إن، وور أون ذا روكس *War on the Rocks* ونيو ستيتسمان *New Statesman* وغيرها، وتلقّى منحة دراسية من معهد الدراسات العربية والإسلامية ضمن اختصاصه للحصول على شهادة ماجستير في سياسة الشرق الأوسط من جامعة إكستر. كما يحمل تيم إجازة في التاريخ من جامعة نوتنغهام ودبلوم باللغة العربية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية SOAS.

**د. كريستين تشينغ:** محاضرة في دراسات الحرب في جامعة كينجز كوليدج في لندن. تأتي بحوثها حول تحولات ما بعد النزاع في منطقة التداخل ما بين العلاقات الدولية والسياسة المقارنة (مع التركيز على سياسات غرب أفريقيا). وهي محررة مشاركة في «الفساد وبناء السلام بعد انتهاء النزاع: الترويج للسلام؟» *Corruption and Post-Conflict Peacebuilding: Selling the Peace?* (روتليدج Routledge) ومؤلفة كتاب «المجموعات الخارجة عن القانون في ليبيريا بعد انتهاء النزاع - كيف تبني التجارة الدولية» *Extralegal* (Routledge) ومؤلفة كتاب «المجموعات الخارجة عن القانون في ليبيريا بعد انتهاء النزاع - كيف تبني التجارة الدولية» *Extralegal* (Routledge) ومؤلفة كتاب «المجموعات الخارجة عن القانون في ليبيريا بعد انتهاء النزاع - كيف تبني التجارة الدولية» *Extralegal* (Routledge). وهي باحثة زميلة في برنامج بينيت بوسكي Bennett Boskey في السياسة في كلية إكستر بجامعة أكسفورد. في عام ٢٠٠٩، كانت زميلة في برنامج Cadieux-Léger في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في كندا. وهي عضو في المجلس الاستشاري للمرأة في السياسة الخارجية. لمتابعتها على تويتر @cheng\_christine

**د. ريناد منصور:** زميل باحث في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس. تستكشف بحوثه وضع العراق الذي يمر بمرحلة انتقالية والمعضلات التي يفرضها بناء الدولة. وهو أيضاً زميل باحث في الجامعة الأميركية في العراق-السلامية (AUIS). كان ريناد في ما مضى محاضراً في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، حيث درّس في العلاقات الدولية في الشرق الأوسط. وقد شغل أيضاً مناصب تدريسية في كلية السياسة بجامعة كامبريدج. قبل انضمامه إلى تشاتام هاوس، شغل ريناد مناصب بحثية في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، ومعهد العراق للدراسات الاستراتيجية في بيروت، ومبادرة كامبريدج للأمن في كامبريدج. وقد حصل على الدكتوراه من جامعة كامبريدج.

**بيتر سالزيري:** زميل استشاري أول في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس، وكبير المحللين الاستشاريين حول اليمن في مجموعة الأزمات الدولية. كان بيتر محرر الطاقة السابق في مجلة ميدل إيست إيكونوميك دايجست (MEED)، وعمل كصحفي ومحلل يركز على قضايا الاقتصاد السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام ٢٠٠٨. وقد كتب الكثير من المقالات في كل من مجلة الإيكونوميست، وصحيفة فايننشال تايمز، ومجلة فورين أفيرز وفايس نيوز وغيرها من المجلات والصحف، وعمل مستشاراً لإدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة والأمم المتحدة والبنك الدولي. بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، عمل بيتر عن كثب مع المنتدى اليمني في تشاتام هاوس في سلسلة من المشاريع البحثية العامة والخاصة حول الاقتصاد السياسي في اليمن. بيتر حاصل على ماجستير في السياسة الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية SOAS التابعة لجامعة لندن وماجستير في الأدب الإنجليزي والأسكتلندي من جامعة أدنبرة.

**جهاد يازجي:** صحافي ومحلل سوري متخصص في الشؤون الاقتصادية السورية. وهو مؤسس ورئيس تحرير نشرة ذا سيريا ريبورت *The Syria Report*، نشرة أخبار الاقتصاد عبر الإنترنت، ومؤسس مشارك في موقع ذا سيريان أوبزرفر *The Syrian Observer* الذي يترجم المقالات من المنشورات السورية إلى اللغة الإنجليزية. جهاد هو أيضاً زميل زائر في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، حيث نشر تقارير عن اقتصاد الحرب في سوريا واللامركزية. نشر مؤخراً تقريراً لمؤسسة فريدريش إيبيرت شتيفتونج حول استفادة النظام من تدمير الممتلكات وإعادة الإعمار.

---

د. لينا الخطيب: رئيسة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس. كانت تتولى سابقاً منصب مديرة مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، كما ترأست وشاركت في تأسيس برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي التابع لمركز الديمقراطية والتنمية وحكم القانون في جامعة ستانفورد. وتركّز في بحوثها على علاقات الشرق الأوسط الدولية، والجماعات الإسلامية والأمن، والمراحل الانتقالية السياسية، والسياسة الخارجية، وتولي اهتماماً خاصاً للنزاع السوري. كما أنها باحثة شريكة في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية SOAS التابعة لجامعة لندن، وكانت باحثة شريكة رئيسية في مبادرة الإصلاح العربي، ومحاضرة في كلية رويال هولواي Royal Holloway جامعة لندن. وقد نشرت سبعة كتب، ولها مؤلفات كثيرة حول الدبلوماسية العامة والتواصل السياسي والمشاركة في الحياة السياسية في الشرق الأوسط، وهي أيضاً محللة للشؤون السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر وسائل الإعلام.

## شكر وتقدير

يود المؤلفون أن يشكروا وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ووزارة الخارجية الهولندية على دعمهما السخي للبحوث التي يقوم عليها هذا التقرير. والشكر الخاص لنيكول الخواجة على إدارتها للمشروع وتطويرها للخرائط التفاعلية لاقتصادات النزاع التي تم استكشافها في هذا التقرير. تم تطوير منصة البيانات الخاصة برسم الخرائط من قبل توم ويلز. كما يعرب المؤلفون عن شكرهم لديفيد بوتر وفيسنا بوجيتش-دزيلوفيتش وتيوزداي ريتانو على مراجعاتهم البناءة للإصدارات السابقة من هذا التقرير. كما أضافت العديد من المراجعات والمدخلات التي ساهم بها زكي محشي حول استخدام البيانات الاقتصادية إضافة كبيرة لهذا التقرير. الشكر موصول أيضاً لجيك ستانام لتحريره في مجال العلم الاستدلالي الجنائي ولريني زيليازكوفا لإعدادها التقرير للنشر. وأخيراً، الشكر لإبراهيم قعدوني لجهوده المبذولة لترجمة هذا التقرير وتدقيقه.

جرى تمويل هذا المنشور من خلال معونة من حكومة المملكة المتحدة؛ إلا أن الآراء المُعبّر عنها لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة.



# تفكير مستقل منذ عام ١٩٢٠

ISBN 978-1-78413-355-9



9 781784 133559 >

المعهد الملكي للشؤون الدولية

تشاتام هاوس

١٠ سينت جيمس سكوير، لندن SW1Y 4LE

هاتف: +44 (0) 207957 5700

فاكس: +44 (0) 207957 5710

contact@chathamhouse.org www.chathamhouse.org

مؤسسة خيرية مسجلة برقم: ٢٠٨٢٢٣